وزارة التعليـــم العالـــــي والبحـــث العلمـــي
جامعــــة محمـــد خيضـــر بسكـــــرة
كليـــة العلوم الإنسانية والاجتماعية -قطب شتمة-
قســم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ



عنوان المذكرة

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال الى غاية 1900 م

مذكـــرة مكملـــــــة لنيـــــل شهـادة الماستر فـــي تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
وفاء العيفة

إشراف الأستاذة:
سالم كربوعة

السنـــة الجامعيـــة: 2012/ 2013 م

شكر وعرفان

كفيني كلمات العالم للتعبير عن معنى الشكر

ن، وقد لا يوصف معنى التقدير والامتنان، ولكن

ذا أتوجه بالشكر الجزيل للمولى عز وجل قبل كل

ثم إلى والدي الذي كان لي خير عون وسند

وجه بالشكر الكثير إلى الأستاذ المشرف كربوعة

ي أنار دربي وأزال كثيرا من الإبهام من حولي

ي في كل خطوات إنجاز هذا العمل المتواضع،

، كل أساتذتي بقسم التاريخ جامعة بسكرة،

لى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

إهـــداء

من عانى من ويلات الاستعمار وظلمه

ما لا تتحمله الجبال من أجل أن يرفرف

علم الحرية عاليا



مقدمة

عقب احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 م، مارست عدة سياسات مست جميع المجالات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية...الى غير ذلك من السياسات، بهدف تكريس وجودها في الجزائر وتطبيقا لسياساتها الاستيطانية، وتجسيدا لمبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وكان من ضمن تلك السياسات الاقتصادية هاته الأخيرة التي تهدف للاستغلال والاستنزاف الاقتصادي للفرد الجزائري، فكان من جملة ما عمدت إليه سياسة ضريبية شرسة، علاوة على السياسة الزراعية، الصناعية وكذا التجارية لتتطور هذه السياسات تماشيا ومتطلبات الاستيطان الفرنسي وكذا متطلبات القضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية، وهنا يجدر بنا ذكر أن هذه السياسة، أثرت على الشعب الجزائري من عدة جوانب، فأفقرته وهمشته، وأوصلته لأن يصبح في سوء حالات الفقر والعوز، وهذا ما انعكس سلبا على الفلاح الجزائري البسيط.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

لقد كان للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر أهمية بالغة كونها مثلت أولوية لدى المستعمر، وعكست أطماعه في الجزائر، وكذا سبب الاحتلال الحقيقي للجزائر، كما أنها شكلت منعرجا هاما ضمن ما عاناه الجزائريون، وبهذا كان الغرض من هذه الدراسة:

- الوقوف على عدة جوانب من السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.
- محاولة إدراك معاناة الجزائريين من جراء هذه السياسة الفرنسية ، وكذا انعكاسات هذه السياسة على الفرد الجزائري البسيط.

- **الاشكالية:**

إن البحث في واحدة من السياسات الفرنسية ليس بالأمر الهين، كون فرنسا بلد القانون عرفت كيف تتلاعب بالمصطلحات القانونية، ومن هذا المنطلق سنحاول في الفصول اللاحقة الوقوف على عدة جوانب من هذه السياسة بطرح الاشكال الرئيسي التالي: ما هي مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830-1900 م؟، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت السياسة الفرنسية في ميدان الزراعة، الصناعة، والتجارة؟
- وماذا عن سياسة فرنسا الضريبية في الجزائر؟
- وما هي التحولات التي فرضتها هي السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين؟
- وما أثرها على البنية الاجتماعية الجزائرية؟

- **منهج الموضوع:**

للإجابة على هذه التساؤلات، والوصول للهدف المنشود من هذه الدراسة، اعتمدت على المناهج التالية:

- **المنهج السردي:** من خلال سرد الوقائع الخاصة بسير وتطور السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.
- **المنهج المقارن:** من خلال المقارنة بين ما كان عليه المعمرون، وما كان عليه الجزائريون، وعلى سبيل المثال: الفروق بين الزراعة الأوروبية وزراعة الجزائريين.
- **المنهج التحليلي (النقدي):** من خلال الوقوف على كثير من خبايا السياسة الاقتصادية الفرنسية المطبقة في الجزائر، وكذا الوصول إلى انعكاسات هاته السياسة على الجزائريين عامة والفلاح الجزائري البسيط خاصة.

- **خطة الموضوع:**

وقد اعتمدت دراسة هذا الموضوع على خطة مقسمة إلى:

- مقدمة
- فصل تمهيدي بعنوان: الأوضاع الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني تضمن أوضاع الزراعة، الصناعة والتجارة، وكذا النظام الضريبي في تلك الفترة.
- الفصل الأول بعنوان: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم العسكري 1830-1870، وقد تضمن هذا الأخير بدوره مصادرة أملاك الجزائريين من أوقاف وأراضي عامة بالإضافة إلى ما لحق بالجزائريين من سلب ونهب لخيراتهم ومدخراتهم، ثم تطرقنا إلى المنظومة الضريبية، ثم إلى السياسة التجارية.
- الفصل الثاني والأخير: فقد عنون بـ: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم المدني 1870-1900 م، وقد تناول التنظيمات الزراعية، الصناعية والتجارية، وأهم ما خص به هذا الفصل هو الوقوف على انعكاسات هذه السياسة الاقتصادية على الجزائريين،ثم خاتمة.

- **أهم المصادر والمراجع المعتمدة:**

قد اعتمدت لإتمام هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة والتي كان من أهمها:

- كتاب حمدان بن عثمان خوجة "المرآة"، وهو مصدر مهم كونه عايش الأحداث المختلفة التي مست الجزائريين مع بداية الاحتلال.

- كذلك كتاب صالح العنتري "مجاعات قسنطينة" كونه أعطى صورة حية لما عاناه الجزائريون من جراء الكوارث الطبيعية التي أفقرتهم وزادت من بؤسهم، وما عمق من وطأة هذه الكوارث سياسات فرنسا المختلفة على رأسها السياسة الاقتصادية.

- كتاب شارل روبير أجيرون "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، والذي ورغم كونه فرنسي، إلا أنه تحدث كثيرا عن تجاوزات فرنسا في الميدان الاقتصادي.

- كتاب يحي بوعزيز "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية" والذي تناول سياسة فرنسا الاستيطانية عبر مختلف مراحلها، وما تطلبته من مصادرات مختلفة على رأسها مصادرة الأوقاف.

- أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر خلال فترة الاحتلال والذي تضمن بالتفصيل ما حلّ بالعقار الجزائري إبان فترة الاحتلال.

- بالإضافة إلى جملة من المقالات على رأسها التي وردت بمجلة "المصادر" والتي تناولت جوانب من السياسة الاقتصادية.

- **صعوبات الدراسة:**

تمثلت في صعوبة الموضوع وعمقه كونه بحث في واحدة من السياسات الفرنسية المطبقة في الجزائر، وهذا ليس بالأمر الهين، لأنه وكما سبق الذكر فرنسا بلد القانون، ولا يمكن تجريمها، ونحن إلى غاية اليوم لم نسطع أن نضعها موضع المجرم المذنب، وأن نحاسبها على جرائمها في حق أبناء شعبنا.

الأخير لا يفوتني شكر كل من ساعدني في هذه الدراسة من قريب أو بعيد من أساتذة وطلبة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف كربوعة سالم والذي كان لي خير عون وسند، على أمل أن أوفق في هذه الدراسة ولو بالقدر القليل، وأن ينال هذا العمل المتواضع رضى لجنة المناقشة، والله ولي التوفيق.



الفصل التمهيدي

الأوضاع الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني

1: أوضـــاع الزراعـــة

2: أوضـــاع الصنـــاعة

3: أوضـــاع التجـــارة

4: النظـــام الضريبـــي

1: أوضـــــاع الزراعــــة

كان سكان الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني ، يعانون من المجاعات والأمراض[1]، وذلك لأن العلوم لم تكن متطورة بحيث يتم تحديد الداء تحديثا مضبوطا ولهذا نسبت أغلب الأمراض والأوبئة إلى مرض الطاعون والذي لم تستطع السلطات المحلية الوقاية منه أو معالجته[2]. ولهذا كانت الدعوة في كثير من الأحيان إلى الاحتراز منه بنسبة إلى قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[3]

كما كانوا يعانون من النكبات الطبيعية التي تسبب بها الجفاف، رغم هذا فقد كان هناك السهول التلية وهي أراضي خصبة صالحة للزراعة ونذكر منها سهل وهران الذي يتميز باتساعه وخصوبته وسهل متيجة الواسع الذي يحيط بالعاصمة والذي اشتهر بإنتاج البرتقال والعنب، وقد كان هذا الأخير يحتوي على مزارع عديدة للدولة وأخرى للخاصة وبهذا الخصوص نذكر المصادر حسب ما ورد عن أبو القاسم سعد الله" انه كان للدولة حوالي ثلاثة عشر مزرعة في متيجة يحتوي كل منها على 60 أو 80 زوجا من البقر، وهي التي توفر الحليب والزبدة والجبن، وقد كان هناك عمال زراعيون يأخذون خمس المحصول ، كما أن سهل متيجة كان غير صحي لوجود المستنقعات".[4]

ويذكر محمد العربي الزبيري في هذا الصياغ فيقول: "إن سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها"[5]. كما كانت سهول عنابة في منتهى الخصوبة وتنتج جميع أنواع الحبوب أما الصحراء فهي سهل واسع من الرمال لا تعرف له حدود، فسيحة مغطاة بالأعشاب.[6]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 150.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم (د ،ط) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، ص 59، نقلا عن: محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792_ 1830، ص 49.

[3] سورة البقرة: الآية 195.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص150، 152.

[5] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري من الفترة ما بين 1792_ 1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 57.

[6] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص 58.

فإذا كانت هضاب قسنطينة قليلة الإنتاج فإن سهل عنابة وبلاد النمامشة كانت غنية بالثروات الزراعية، وكثيرة الإنتاج ولكن حصادها كان غير منتظم يختلف من سنة إلى أخرى تبعا للأمطار، لذلك كانت سنوات الرخاء كثيرا ما تقابلها سنوات المجاعة والجفاف. (1)

أ) ملكيات الأراضي:

يعتبر النشاط الزراعي المورد الرئيسي لمعظم السكان، ويقوم على نظام الملكية الخاصة وملكية الدولة، والأراضي المشاعة والموقوفة. (2)

1. **الملكية الخاصة:** وهي قليلة ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن، وهي شبه إقطاعية، يستأجر المالك فلاحا، ويدفع عنه ديونه إن كانت له ديون، حتى يصبح في خدمته، ويعطيه بقرة أو بقرتين حسب ما اتفق عليه، كما ينتفع من أرطال الزبدة مقابل ما يقوم به من خدمات. (3)
2. **أراضي العرش:** وهي الأراضي التابعة للقبائل غير المتعاونة مع السلطة العثمانية، وهي في غالبها أراض جبلية وصحراوية، مخصصة للرعي. (4)
3. **الأحباس وأملاك الدولة:** وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن(*)، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو قبائل تشغلها مقابل أجر يتفق عليه، وإن كانت من الأراضي الخالية من السكان فهي موات، ومن أحياها فهي له. (5)
4. **أراضي الوقف:** وهي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف وجملة من المساعدين، وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني، وتركزت

---

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 152.

(2) نصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، (د،ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1984، ص 51.

(3) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري ،(د،ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1975، ص 31.

(4) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 154.

(*) وهم الخيالة المنتمون للقبيلتين المعروفتين بالدواير أو الزمول، انظر: صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي، 1514– 1830، (د،ط) دار هومة، الجزائر، 2005، ص 294.

(5) محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 59.

في المدن الكبرى، وهي لم تكن تتعرض لأي مصادرة أو حجز من طرف الحكام، ولم تخضع لأية ضريبة أو رسم نظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها.[1]

5. **أملاك الباي**: وتعتبر ملكية خاصة وتضع أحسن الأراضي المسقية والصالحة للزراعة وتكون فلاحتها بواسطة السخرة ((التويزة)) وغن لم يكن هذا كاف فإن الباي يشغل الخمايس[*]" [2]

أما الغابات فقد انتشرت على مساحات شاسعة من الوطن سواء في الجهات الشرقية أو الغربية مثل غابات جيجل وعنابة والقالة وتلمسان ، وغيرها. [3]

ب) تقنيات وأساليب العمل البدائية:

رغم إدخال الأندلسيين عبر هجراهم المختلفة للجزائر[4]، لزراعات جديدة، وتطويرهم لوسائل الري[5]، إلا أن الزراعة ظلت تعتمد على الأدوات التقليدية مثل المنجل والمعول والمجرفة، والمشط للزرع والحفر والشوكة للنقل...الخ[6]

وبالإضافة إلى إنشاء السواقي في الفترة الأولى للعهد العثماني في الجزائر، فإن أوضاع الفلاحة لم تتطور منذ أواسط القرن السابع عشر، فاقتصر الفلاحون على استعمال الآلات البسيطة التي أصبحت منذ أواخر القرن الثامن عشر، لا تتعدى المحراث الخشبي المكون من قطعتين، وسكة حديدية، والتي لم تكن تتعمق في التربة ويضاف إلى المحراث الخشبي استعمال المنجل، الذي يتلف السنابل، كما كان الالتجاء

---

(1) نصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي ، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، (د،ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د، ب، ن)، (د، س، ن)، ص 53.

(*) وهم الذين يتقاضون 5/1 من الإنتاج كأجر لهم، مقابل خدمتهم لأملاك الباي، انظر: حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ص 154.

(2) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص 154.

(3) يمينة درباش، السكة الجزائرية في العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء " الحلقة الثالثة"، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،(1987–1988)، ص10.

(4) حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الاندلسي الموريكسي، (د،ط)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2010.، ص 129.

(5) نصر الدين سعدوني والشيخ المهدي عبدلي، المرجع نفسه، ص 57.

(6) Nacereddine saidouni, l'algerois Rural Alafin De l'epoque OTT omane 1791-1830, Dar Alcharb Al –Islam, Bayrut, 2001,P.211.

إلى رماد الأعشاب المحروقة، وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة وعندما لم يتوفر هذا تترك الأرض بورًا سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها. [1]

ويضيف أبو القاسم سعد الله في احد دراساته على ما ذكرنا، أنه توجد فرشاة[*] لجمع بقايا الزرع، كما كانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر. [2]

ج) المنتوجات الفلاحية:

لقد توفرت الجزائر في العهد العثماني على محاصيل زراعية متعددة كالحبوب التي اختلفت نوعيتها من جهة إلى أخرى غذ كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تنتج نوعا جيدا من القمح الصلب الذي يصنع منه الخبز، أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة، فكانت تنتج قمحا غير جيد[3]، وصف حمدان بن عثمان خوجة قمح متيجة الردئ بقوله :"إنه من أحط أنواع القمح لكونه داكن، ونشاؤه قليل ولا يمكن الاحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للانحلال والتلف"[4].

وقد اشتهرت معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة بإنتاج الحبوب، وكان محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية والمدية، وازدهرت البساتين بالأراضي المحيطة بالمدن الكبرى. [5]

ويعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب، كما ان الجزائر كانت تنتج كميات من الأرز الرفيع تباع للأهالي بأثمان معقولة، ومن جهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان في جهات متعددة وهو من النوع الممتاز، بالإضافة إلى زراعة التبغ، والكروم وأشجار الزيتون، وما إلى ذلك. [6]

---

(1) حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الاندلسي الموريكسي، ص 57.

(*) تصنع من الحلفاء.

(2) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 150.

(3) نصر الدين سعدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 58.

(4) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، نقلا عن: نصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 58.

(5) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 153.

(6) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 59– 60.

لقد قدرت مساحة الأراضي المنتجة للحبوب التي يملكها البايلك الشرقي أواخر العهد العثماني ، بما يعادل 4800 جابدة(*)، وفي بايلك الغرب بما يناهز 3500 جابدة.(1)

وقد تميزت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى 1815، بإنتاجها الوفير، مما سمح بتصدير 150 ألف شحنة سنة 1708 من موانئ الايالة، بينما تميزت السنوات الاخيرة للعهد العثماني في الجزائر 1816- 1830 بقلة المحصول ورداءة الانتاج لقد عرضت الايالة زراعات مختلفة كالأشجار المثمرة والتي نذكر منها التين والزيتون والبرتقال والعنب والخوخ وحب الملوك كما انتشرت زراعة التوت الأبيض والأسود بشرشال والقليعة أما البقول والخضار بمختلف أنواعها كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل...الخ، فقد انتشرت بكميات كبيرة في فحوص المدن إلى جانب البقول والخضار، كان هناك جملة من المزروعات ذات الطابع التجاري كالقطن والكتان والأرز والتبغ ، فكان الأرز ينتج بنواحي مليانة كما كان القطن يستنبت في سهول الشلف وجهات مستغانم أما التبغ فكان يزرع بنواحي عنابة وفي جهات دار السلطان، وفي بعض الواحات الصحراوية، أما تبغ وادي سوف فقد تميز بطيب نكهته نظرا لمزجه بالحشائش الطيبة. (2)

وقد اشتهرت بونة بالمحاصيل الزراعية حتى وصفها ابن حوقل" بأنها بلاد خصب ورخص وفواكه وبساتين قريبة... والقمح والشعير في أكثر أوقاتها مما لا قدر له".(3)

د) الثـــورة الحيوانيـــة:

أما الثورة الحيوانية، فلا يمكن حصرها لان السلطات آنذاك لم تكن تهتم بالإحصائيات ولكن يمكننا أخذ صورة عنها من خلال مخطوط بن العنتري، كما ذكر محمد العربي الزبيري في أحد دراساته إذ يقول: "إن البقرة كانت تباع بريالين وصاع القمح بريال ونصف".

(*) الجابدات أو الزويجات، جمع جابدة وزويجة، وهي عبارة عن مساحة أرض يمكن أن يحرثها ثوران، وعادة ما تتراوح مساحتها بين ثمان وعشر هكتارات، انظر: ناصر الدين سعدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 88.

(1) نصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص58.

(2) نفسه، ص 58- 59.

(3) أبو القاسم بن حوقل النصيبي، المسالك والممالك والمفارز والمهالك، (د،ط)، دار الحياة، بيروت، (د،س،ن)، ص 77، نقلا عن: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في التاريخ العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2000، ص 515.

وبديهي أن ضآلة الفارق بين السعرين دليل قاطع على أن عدد الأبقار كان كثيرا كما أننا نستطيع الاعتماد على الإحصائيات التي قامت بها الإدارة الفرنسية سنة 1863.

أي بعد ثلاثين سنة من الحروب المدمرة وتذكر الإحصائيات أن عدد الأبقار لأي قل عن ملين رأس، وعدد الأغنام يزيد ثمانية ملايين وهي أرقام ضخمة،[1]

فالحقيقة ان الجزائر توفرت على عدد كبير من الابقار والأغنام والماعز والخيل، ولعل الاصواف الضخمة التي كانت تصدرها الجزائر إلى أوربا تبدو جليا في الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي والتي قدرت بـــ 6,850,205 رأس غنم[2]، لقد توفرت البلاد في مناطقها السهلية والصحراوية على ثروة حيوانية لم يولدها المؤرخون الأهمية الكافية.

لقد حافظة الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة، فكانت بعض المناطق تمتاز بتأصيل الخيول مثل: قبائل اليعقوبية، وسكان جنوب وهران، وسهول وادي الشلف. [3]

وقد قدرت الإحصاءات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة للعهد العثماني حسب التقرير التالي: 6,850,205 رأس غنم و 3,384,902 رأس ماعز و 1,031,738 رأس بقر، و213,321 جملاً وناقة و 178,864 حمارا و 131,035 حصانا و 109,069 بغلا.

ويضاف إلى هذه الثروة الحيوانية كانت تتوفر عليه السواحل الجزائرية من الأسماك التي لم يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي اقتصر على كميات صغيرة من السمك، ومقادير متواضعة من المرجان. [4]

كخلاصة للأوضاع الزراعية في الجزائر أواخر العهد العثماني يمكن القول أنه على الرغم من خصوبة الأرض الجزائرية وتوفرها على عدة محاصيل زراعية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية إلا أن الفلاح الجزائري ظل يعاني من ظروف صعبة تمثلت في الآفات الطبيعية كالأوبئة والمجاعات والقحط والجراد ، بالإضافة إلى نقل المطالب المالية المفروضة عليه. [5]

---

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 60.

(2) يمينة درباش، مرجع سابق، ص 10.

(3) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 153.

(4) نصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 60.

(5) نفسه، ص 54.

2: أوضـــــاع الصناعـــــة:

لق عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا صناعيا مزدهرا غطى جل المجالات الاقتصادية المختلفة ، بخلاف ما تناقلته كتابات الأوروبيين حول ضعف ا لصناعات من جهة وانعدام بعضها من جهة أخرى، وحتى وإن وجدت فالفضل يعود في رأيهم إلى الأسرى الأجانب الذين يتوفرون على الخبرة في الميدان الصناعي.[1]

والمقصود بالصناعة هنا الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الإيالة، وقد كان أصحابها ينظمون في هيأت تتولى كل واحدة صناعة نوع من الأدوات والملابس، ومن أشهر صناعات الجزائر العثمانية نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة وفي العاصمة تطرز الملابس ويوجد عدد من المصانع الخاصة بالشواشي الصوفية، وبالمحازم الحريرية المذهبة والمفضضة وفي العاصمة كذلك ورشة لسلك النقود، وحظائر لبناء المراكب ومحاجر في باب الوادي، ومصانع للأسلحة والذخائر الحربية. [2]

وقد كانت هذه المصنوعات متنوعة ومتقنة ومنظمة إذ كانت موزعة على عشرات الهيئات المهنية ففي مدينة قسنطينة وحدها كان عدد الحرف يناهز العشرين على رأس كل حرفة أمين، وفي مدينة الجزائر يناهز عدد المهن الأربعين، ولكل مهنة أمين يعرف بالصنعة التي يشرف عليها، كأمين الفضة وأمين الخياطين وأمين الطرازين،/ وأمين السراجين، وأمين البلاغجية،... وغيرهم.[3]

ومن ناحية أخرى فقد كان الأندلسيون يمارسون المهن المعروفة آنذاك حيث تخصصوا في مختلف الحرف السائدة في المجتمع الجزائري، فاتصلت أسماؤهم بألقابهم المهنية مثل الحوكي بن محمد الأندلسي والحداد محمد الأندلسي وصانع الشواشي الحاج علي بن الحسن الأندلسي والعطار أحمد بن احمد الأندلسي وصانع الصابون علي بن عمر الأندلسي. [4]

---

[1] لخضر درباش، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه "الحلقة الثالثة"، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1989-1990)، ص 56.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 61.

[3] نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 61.

[4] حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، ص 131.

أ) أهم المصنوعات والمدن الصناعية:

يمكن القول أن الصناعة شهدت بعض التقدم لكنها لم تتجاوز طابعها التقليدي البسيط مثل صناعة الحديد،والذي لم يكن له مناجم بالمعنى الحديث لكن توجد صناعاته وبعض مستخرجاته الرائجة ، كما نجد صناعة الملح في أرزيو وصناعة الزيت بواسطة الطواحين التي اختص بها سكان منطقة جرجرة، وكان بنو عباس وبنو يني وفليسة يصنعون البنادق والمكاحل والسيوف والمدافع أيضا ويذكر أبو القاسم سعد الله حسب ما ورد عن حمدان بن عثمان خوجة أنهم كانوا يصنعون أيضا النقود المزورة، ولهم قدرة عجيبة على نقش العملة وتقليد النقود الجزائرية والاسبانية وقد اختص بعضهم في صناعة الأدوات الخشبية والأساور والأقمشة القطنية والبارود[1].

وقد اشتهرت عنابة منذ مطلع القرن السادس عشر بحياكة الملابس والأقمشة، ونسج الأغطية والبرانس والمعاطف والزرابي والبدائع ولعل هذه الأهمية التي اكتسبتها صناعات النسيج بعنابة العثمانية هي التي جعلت الحسن الوزان يخص نساجي عنابة بالذكر دون سائر الصناع الآخرين، كما أن توفر الجلود بأسواق المدينة يسمح لبعض الصناع بإنتاج الادوات الجلدية المختلفة مثل السروج والأحذية والحافضات والاحزمة ومن جهة أخرى فقد ساعد توفر الأخشاب وجودتها في المناطق الغابية المحيطة بعنابة على وجود صناعات تعتمد على هذه المادة الأولية كصناعة الزوارق والسفن الصغيرة[2]، أما سكان الأطلس الصحراوي، فقد كانوا يصنعون البرانس والزرابي والحصر التي كانت تأتي لهم بدخل طيب ، وكانت منسوجات المنطقة مطلوبة لشهرتها. [3]

وأهم المدن الصناعية هي العاصمة وتلمسان ومستغانم فكانت تلمسان مركزا لصناعة الأغطية والزرابي والمحازم الحمراء، وكانت مستغانم تصنع الزرابي. [4]

أما العاصمة فقد كانت تمتاز ببعض الحرف ولاسيما المصنوعات التقليدية فالأساور المصنوعة من قرون الغنم. [5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 153- 154.

[2] ناصر الدين سعدوني، ورقات جزائرية في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص 513-514.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 154.

[4] نفسه، ص 154.

[5] نفسه، ص 154- 155.

هذا وقد كانت مدينة قسنطينة هي الأخرى من أهم المدن الصناعية وأبرزها إذ تشتمل لوحدها على 33 معملا لدباغة الجلود، و75 معملا للسروج و 167 معملا للأحذية تستوعب أكثر من 15% من يدها العاملة. [1]

وعموما فإنه يمكن حصر الصناعات الجزائرية في العهد العثماني في النشاطات الصناعية التالية:

1) **صناعة السفن:** وقد شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية، وتطور عمليات الغزو البحري إذ كانت أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب، حيث يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300طن، وهي من نوع الفرقاطات المجهزة بـــ: 20 إلى 30 مدفعا.
2) **صناعة الأسلحة:** وتتمثل في صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود وقد كانت تتم في المدن الكبرى، وقلعة بني راشد، وقسنطينة والجزائر[2]، لقد كانت صناعة البارود من المهن التي امتهنها الجزائريون ودليل ذلك ما أورده فيرو حول تزويد الأمير عبد العزيز سلطان قلعة بني راشد ببارود المكاحل. [3]
3) **الصناعات التحويلية:** وتتعلق بتحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك، واستخراج الملح، وصناعة العملة، وهي تنتشر بالمدن الكبرى.
4) **الصناعات الغذائية:** وتتوزع على أفران لخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون، وقد تميزت بهذا النوع من الصناعات مدينة الجزائر إذ احتوت العديد من الافران والمطاحن. [4]
5) **صناعة الصابون:** اختص بها بعض المدن كقلعة بني راشد وبوسعادة وبلاد القبائل وقد اختص سكان جرجرة بتحضير نوع من الصابون الاسود الذي يتكون ن نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلة.
6) **صناعة النسيج:** وقد تطورت على ايدي الأندلسين واشتهرت في كثير من المدن كتلمسان وعنابة وقسنطينة.
7) **صناعة الجلود:** اهمها صنعة الاحذية بقسنطينة والجزائر وتلمان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم.
8) **صناعة الشاشية والتطريز:** عرفت بهذه الصناعة مدينة الجزائر، وقد ازدهرت الشاشية الجزائرية الحمراء ، نظرا لاعتناء العائلات الاندلسية بها وتوارث مع طريقة صنعها.

---

[1] محمد العربي الزبيري الزبيري، مرجع سابق، ص 62.

[2] ناصر الدين يسعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 65- 66.

[3] Feraud (CH), Histoire des villes de la province de constantine, (Bougie) constantine, 1869, P 177.

[4] ناصر الدين سعدوني والشيخ المهدي عبدلي، المرجع نفسه، ص 67.

9) **صناعة الحلي والأحجار الكريمة:** وقد اختص بها افراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من اندلسيين وكراغلة. [1]

ب- أهم الحرف والأسواق:

يمكن إدراج أهم الحرف القائمة في الجزائر العثمانية والمنظمة في هيئات فيما يلي:

1. النجارون: ومهمتهم صناعة الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها من المنتوجات الخشبية.
2. الحدادون: ويتولون صناعة المحارث والمناجل والألجمة وركاب الخيل.
3. الصفارون: وهم الذين يصنعون الأواني النحاسية ويقومون بإصلاحها ونقشها.
4. الشقماجية: ومهمتهم صناعة الأسلحة وإصلاحها عند الكسر ويلحق بهذه الهيئة السراجون أي الذين ينحتون الاجزاء الخشبية من البنادق والسيوف.
5. الحواكون: ويتولون صناعة الملابس الصوفية والقطنية وحياكة الزرابي والخيم...الخ.
6. الفخاريون: وهم المسؤولون عن صناعة الأواني الفخارية وهي صناعة بالغة في الأهمية لأن جميع الأواني المستعملة آنذاك هي أواني فخارية أو خشبية. [2]

ومن ناحية أخرى فقد كان هناك أسواق كثيرة نذكر منها: سوق الحديد، وسوق الغزل، وسوق الحرايرية وسوق السمارين وسوق الفخارين وسوق العطارين وسوق الفضة، وسوق الخبازين، وسوق النجارين وزنقة النحايس وزنقة الذوادة "الخيوط المذهبة" وزنقة البشماقحية "نوع من الأحذية" وزنقة المسايسية[*] وزنقة الدباغين وزنقة البلاغجية... الخ.[3]

ج) صفات وخصائص الصناعة التقليدية الجزائرية:

امتازت الصناعة الجزائرية في العهد العثماني بصفات وخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) اعتمدت الصناعة الجزائرية على المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأخشاب.
2) خضعت الصناعة في المدن لتحكم ومراقبة الهيئات المهنية الذين أشرفوا على أصول المهنة.

---

[1] ناصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ص 68- 70.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 63.

[*] وهم بياعوا الأساور.

[3] ناصر الدين يسعدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع نفسه، ص62.

3) أخرت منافسة المصنوعات المستوردة المصنوعات الجزائرية، وقد ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية، وعدم انتهاج السلطة لسياسة الحماية الجمركية، والعمل على تشجيع الاستيراد الخارجي.[1]
4) لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي، وإنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية.
5) اتسمت بأنها صناعة كمالية ترفيهية في المدن، تتميز بدقة الصنع، ورقة الذوق كالأحزمة والشواشي والحلي والجواهر، والأقمشة الحريرية المطرزة والمناديل المذهبة.
6) كما اتصفت ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف فهي موجهة لسد الحاجات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش كالأدوات الفخارية والخشبية والطينية.. الخ.
7) استمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد، ففي المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة وترابط الطائفة والأقلية، وفي الأرياف أصبحت تعكس عادات وتماسك القبيلة.
8) تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف، ففي الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء لمواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين[2].

كخلاصة لأوضاع الصناعة يمكن القول: أن الجزائريين والقسنطينيين منهم على وجه الخصوص لم يكونوا يعرفون البطالة قبل الاحتلال وأن اليد العاملة المحلية كانت تجد الشغل المناسب لها في أحد المجالات المذكورة، أو في ميدان الفلاحة. [3]

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن الضرائب وتحكم الهيئات المهنية في الصناع كانا من العوامل التي عاقت التطور الصناعي في الجزائر في العهد العثماني. [4]

---

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص 157- 158.

[2] نصر الدين سعدولي والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 71.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص63- 64.

[4] حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص 158.

3- أوضاع التجارة:

يذكر هايدو أن التجار يمثلون الطبقة الخامسة من سكان الجزائر، وهم كانوا في البداية من الانكشارية أو البحارة أو الأندلسيين، وتتمثل تجارتهم عموما في الحبوب والأبقار والأغنام والصوف والجمال والزيت والزبدة والحرير والشمع والعسل وغير ذلك. [1]

لكن الوضع اختلف فيما بعد فأصبح يسيطر على النشاط التجاري كمشة من التجار الأجانب في مقدمتهم اليهود.

أ. أنواع التجارة:

إن التجارة في الجزائر كما هو الشأن في جميع البلدان نوعان: خارجية وداخلية.

1) التجارة الداخلية:

وتتم في الاسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت وتتناول كل ما يحتاج اليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، و التجار الذين يقومون بفي المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحدة امين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد، و يسلمها للمصالح الادارية اما في الاسواق فان التاجر يدفع الرسم قبل الدخول اليها، وقد كانت المقايضة هي افضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة لان النقود الذهبية لم تكن منتشرة ولان المستهلك يفضل لحصول على كل ما يحتاج اليه مباشرة.

2) التجارة الخارجية[*]:

فتتم مع اوربا عن طريق الموانئ، بواسطة الاجانب وعدد قليل من الجزائريين، ومع افريقيا عن طريق القوافل، ومثال ذلك تجارة الجزائر مع السودان، اذ كانت اغلبية القوافل تأتي

---

[1] Haedo (F.D.D.E), Topographie et histoire d'Alger traduit par Berbrugger et monerau, Alger, 1871, p p 52-53.

[*] يقصد بالتجارة الخارجية عند الاقتصاديين إحدى اوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفر لهم مالا يستطيعون إنتاجه او ما ينتجونه بقلة، كما تساعد على التقد م في الميادين الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بفضل ما تتطلبه من احتكاكات مستمرة، أنظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 77.

من داخل افريقيا إلى قسنطينة، وكانت واحة توات الواقعة في الشرق الجزائري هي اهم مركز تجاري بالنسبة لدول المغرب والسودان(1).

وهنا نلاحظ ان معظم التجارة الخارجية كانت تتم عبر أيدي أجنبية اذ كانت بعض الشركات الفرنسية كالشركة الملكية الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب و الصوف والجلود والشمع وكانت مرسيليا من اهم المدن التي تستقبل المنتوجات الجزائرية، كما كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع برخص صيد المرجان وكانت هذه الشركات بدورها تبيع الرخص إلى الصيادين الطليان و الاسبان، ولكن الامتيازات الفرنسية قد مرت ببعض العقابات فكان ينافسها التجار واليهود من أمثال "بكري وبوشناق(*)" اللذان احتكرا تصدير الحبوب أثناء توتر العلاقات بين فرنسا و الجزائر(2).

ب-اهم المواصلات البحرية والبرية:

1- **المواصلات البحرية:** لم تكن الأودية في الايالة صالحة للملاحة ماعدا وادي بجاية في شرق البلاد، على خلاف الموانئ التي كانت منتشرة على شاطئ طوله حوالي 240 ميلا مقابل سواحل اسبانيا وفرنسا وايطاليا، ومن اهم هذه الموانئ نذكر:

1-1 **القالة:** وكانت ذات ميناء واسع، تسيطر عليه الشركة الملكية الإفريقية التي تصدر الحبوب إلى مرسيليا(3).

1-2 **المرسى الكبير:** وهو من اكبر الموانئ فحسن الوزان يذكر انه لا يوجد له مثيل في العالم قاطبة فهو يتسع لمائة سفينة فضلا على انه في مأمن من العواصف.

1-3 **وهران:** وكان ميناء وهران أيضا من الموانئ الهامة عندئذ إذ كان ملتقى للتجار خاصة منهم الجنويين والبنادقة وكانت الحركة التجارية جد نشيطة بينهم(4).

---

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 64- 65، 104.

(*) هما من اصل ليفورني بايطاليا، استقرا بالجزائر خلال القرن الثامن عشر ارتبطت الاسرتان بأواصر المصاهرة، فزوجة نفطالي بوشناق هي ابنة ميشال بكري، وقد اسس الصهران شركة للتجارة في حدود 1783، والتي اصبحت تلعب دورا بارزا في المعاملات التجارية بين الجزائر وأوربا منذ ذلك التاريخ، أنظر:حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815- 1830، ط1، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2007، ص 44_ 45.

(2) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 155.

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 65.

(4) عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة، جامعة الجزائر،(1984- 1985)، ص 101- 102.

1-4 **سطورة:** على مقربة من سكيكدة وكانت تابعة لميناء عنابة، لان سكيكدة لم تكن حينئذ ذات أهمية كبرى[1].

1-5 **الجزائر:** وقد كان ميناؤها على حسب ما أكده الجغرافيون العرب قبل حلول العثمانيين ميناء مزدهر يتوارد عليه التجار بكثرة من افريقيا واسبانيا ومن مختلف موانئ البحر الابيض المتوسط.

وتجدر الاشارة إلى ان معظم الموانئ الجزائرية اقل حجما، وركز نشاطها في نهاية القرن السادس عشر، باستثناء موانئ شرق الابالة، مع مشاركة ضعيفة مع موانئ الوسط كميناء الجزائر وشرشال وتنس، وهكذا انحصرت المبادلات التجارية أساسا مع موانئ الشرق الجزائري ، وهو وضع يمكن تفسيره بما يلي:

- أهمية المرجان بالساحل الشرقي
- وفرة الإنتاج الفلاحي والرعوي
- تمركز المؤسسات الفرنسية بالمنطقة[2].
- اما موانئ الجنوب الفرنسي فهي لم تكن عديدة بل لم تتعدى أربعة موانئ وهي مرسيليا وطولون وسيوتات (CIOTAT) وكاسيس (CASSIS) [3].

2/ المواصـــلات البريـــــة:

2-1 الطريق العرضاني الشمالي[4]: ويربط اهم المدن الواقعة باقليم التل ويصل حواضر بابليك الشرق بمثيلتها ببابليك الغرب[5].

2-2 الطريق العرضاني الاوسط: ويربط قفصة بمدينة فكيك مرورا بمدن بسكرة والاغواط والبيض وسيدي الشيخ.

2-3 الطريق العرضاني الجنوبي: ويربط نقطة بتافيلالت مرورا بأهم واحات الجزائر.

2-4 الطريق القطري الغربي: ويربط وادي سوف بالعاصمة ويمر ببسكرة وبوسعادة

---

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 66.

(2) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 67.

(3) نفسه، ص 104.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 67.

(5) ناصر الدين سعدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص 448.

2-5 الطريق القطري الشرقي: ويربط وادي ميزاب بتونس، مرورا بمدن الاغواط وبوسعادة وقسنطينة والكاف[1].

ج- أهــم المــدن التجاريـــة:

كان النشاط التجاري يتوزع عموما على مراكز خارجية وهي تتمثل في الموانئ كميناء الجزائر وعنابة إلى غير ذلك، هاته الأخيرة التي ترتبط مع دول البحر الابيض المتوسط سواء الإسلامية أو الأوروبية[2].

علاوة على هذا توجد مراكز داخلية كان النشاط التجاري فيما يتوزع على الأسواق الاسبوعية والموسمية والتي كانت بدورها تعقد في ساحة كبيرة في بعض القرى المركزية أو خارج المدن، ويأتيها المنتوجون والمستهلكون من المناطق المجاورة وهي بالإضافة إلى دورها التجاري تلعب دورا ثقافيا اذ يقصدوها المداحون من مختلف انحاء البلاد، يقصون على الجماهير انواعا من الاقاصيص الدينية والتجارية[3].

ومن اهم المراكز التجارية مدن الجزائر قسنطينة وتلمسان ففي مدينة الجزائر كانت الاسواق التجارية تتركز في شارعين رئيسيين أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الواد، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى الكبير في الشارع الأول يوجد سوق الكتان. وسوق الزيت وسوق الشمع وسوق الفحم وسوق الحرايرية وسوق الخضارين ورحبة الزرع وفي الشارع الثاني توجد عدة اسواق اخرى مهمة كسوق السمن والقيسارية حيث تباع الكتب ويجتمع الخطاطون وهو السوق الذي امر الجنرال كلوزيل بهدمه وبجوار هذه الاسواق كانت تنتشر الفنادق والمقاهي والحمامات، وهي اماكن للاجتماع والتسلية وتبادل البضائع وعقد الصفقات[4].

أما قسنطينة فقد ارتبطت تجارتها بقوافل تونس والصحراء فكانت تستورد الاقمشة الحريرية والخيوط المذهبة والشاشية والآلات الحديدية والعقاقير والأدوية والجواهر والسجاد العجمي وماء الورد

---

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 67- 68.

(2) HAEDO (F.D.DE), OP-CIT, P.53.

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 64.

(4) نصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق ، ص 71-72.

من اقطار الشرق عن طريق تونس، وتصدر مقابلها البرانس والجلود والحياك والمواشيي والحنة وريش النعام ومسحوق البارود.

أما تلمسان فهي لا تقل اهمية من حيث النشاط التجاري عن قسنطينة اذا سقطت تجارة المغرب الاقصى والجهات الغربية من الجزائر[1].

د/ اهم الصادرات والواردات:

1- الصـــادرات:

كانت الجزائر تصدر الصوف والقمح والطيور والأشجار[2]، والمرجان والذي كانت الشركة الملكية الافريقية تحتكر صيده على ساحل الشرق الجزائري، فكانت تستعمل من أربعين إلى خمسين مركبا، وتستخرج سنويا مابين مائة ومائة وعشرين صندوقا وترسلها إلى معامل مرسيليا التي كانت تدفع في كل عام حوالي مائتين الف فرنك أجورا لعمالها، لتصنيع المرجان الضروري لتجارة فرنسا مع الهند والصين.

وينقسم المرجان إلى اصناف متعددة أهمها: المرجان المختار ومرجان الصناديق والمرجان الاسود والذي يستعمل كحلي للحداد.

علاوة على هذا فقد كانت الايالة تصدر الحبوب والمقصود بها هنا القمح والشعير والفول والحمص أي كل المواد الضرورية للغذاء اليومي.

وقد كانت الشركة الملكية الافريقية تحظى في مقاطعة قسنطينة بجميع الامتيازات في ميدان تسويق الحبوب حتى انها اعتبرت نفسها وحدها المسؤولة عن تجارة موانئ الشرق الجزائري، وهذا الوضع اتاح لها فرصة التحكم في اسعار الصادرات الجزائرية وسمح لها لان توجه إلى ما ذكرنا فقد عرف الشرق الجزائري بأراضيه الخصبة والشاسعة، والمراعي التي تكثر فيها انواع المواشي وخاصة البحر وهذا الازدهار والكثرة في الثروة الحيوانية سمح، بوفرة مادة الجلود والتي كانت هي الاخرى من صادرات الجزائر وذلك لأنه لم تكون هناك مدابغ لصنع كل ما لديها من جلود فكانت هذه المادة تباع للأجانب من جهة ثانية فقد أدى توفر الثروة الحيوانية إلى توفر مادة الصوف والتي كانت هي الاخرى من صادرات

---

[1] نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 72.

[2] يقول القدماء انه شجرة ذات عروق وأغصان لكن ليس لها أوراق، وقالو في العصور الوسطى أنه نبات يشبه الاشجار ولكن التعريف الحديث يعتبر الغصن الحي من المرجان كتجمع الحيوانات "متحدة فيما بينها"، انظر: محمد الزبيري، المرجع السابق، 86 -87، 91-92.

الايالة وهذا ما عبر عنه الباي أحمد في مذكراته "ان كل ثرواتنا تتمثل في القموح والأصواف التي نبيعها في ميناء عنابة"[1].

لم تقتصر صادرات الجزائر على المنتوجات الحيوانية كالجلود والأصواف بل تعدتها إلى الشموع والتي كانت تجني في فصل الربيع من كل سنة وتباع إلى مؤسسات الفرنسية أو تصدر إلى تونس وتذكر المصادر حبس ما ورد محمد العربي الزبيري في أحد دراساته أن مدينة القل "هي أكبر منتج لهذه لمادة تبيع وحدها اربعمائة قنطارا سنويا للفرنسيين فقط"[2].

2/ الــــــواردات:

وتنقسم واردات الجزائر إلى ثلاثة أصناف:

2-**1/ المواد الأولية:** وهي الرصاص والحديد اللذان يستعملان في الصناعة المحلية.

2-**2/ المواد المصنوعة:** وهي الأقمشة والكتان والحلي والخردوات والزينة الاثاث وتستورد من تونس والمغرب الاقصى المصنوعات الجلدية والشاشة وتستورد من المشرق العربي السجاد العجمي والأقمشة الحريرية والكتانية والقطنية والمصبرات والأدوات والآلات الحديدية بالإضافة إلى الاقمشة[3].

3/ المواد الغذائية: وتشمل على السكر والقهوة والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية[4]، فقد كانت الجزائر تستورد من انجلترا السكر والقهوة، وغيرها من المواد[5].

عموما فان الجزائر كانت تستورد البضائع الكمالية من فرنسا والمصنوعات الحديدية من ايطاليا والفخار الملون من تونس وايطاليا وهولندا والمواد البحرية من البلاد الاسكندينافية والرصاص والأقمشة الصوفية من اسبانيا[6].

---

[1] نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 97-98 ، 101.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 99-100.

[3] ناصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بو عبدلي، المرجع نفسه، ص 81 .

[4] محمد العربي الزبيري المرجع نفسه ص102

[5] ناصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بو عبدلي، المرجع نفسه، ص 81.

[6] ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق، ص156.

ه/ مميزات التجارة الجزائرية العثمانية:

موقع البلاد الجغرافي أهلها لأن تكون منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان وأوروبا ومكانا لمقايضة بضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية.

أدى تنوع المناخ إلى تنوع المحاصيل واختلاف نمط الحياة من منطقة إلى أخرى الي تنشيط التبادل التجاري وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين اقاليم التل ومناطق الهضاب وجهات الصحراء ونواحي الاطلس الصحراوي[1].

تشجيع الحكام للتبادل التجاري، وذلك حتى يتحكموا في القبائل التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم فعندما تضطرها الحاجة سوف تلجأ لمبادلة انتاجها الحيواني والزراعي بما تحتاجه من سلع وبضائع في الاسواق الخاضعة لسلطة البايلك، وهذا سيؤكد حتما نفوذ الحكام على تلك القبائل[2].

كان للأندلسيين دور المشاركة الفاعلة في تدعيم النشاط التجاري، فقد امتدت المتاجر الاندلسية في مدينة الجزائر وخاصة في الشوارع الممتدة من باب غزون إلى باب الواد[3].

الامتيازات التجارية الاجنبية والتي تعود اصولها إلى عدة اتفاقيات ثنائية بين البابا العالي والدول الاوروبية منها معاهدة سليمان القانوني وفرنسو الاول ملك فرنسا عام 1535م والمعاهدة الانكليزية العثمانية والتي تنص على حرية التجارة والرسو في الموانئ العثمانية، وقد تحولت هذه الاتفاقيات الدبلوماسية ذات الطابع التجاري مع ضعف الدولة العثمانية وازدياد قوة الدول الاوروبية إلى حقوق مكتسبة لا يمكن للسلاطين العثمانيية وولاتهم في الأقاليم فسخها أو انقاص صلاحياتها وإنما العكس المطالبة بتوسيع بنودها وزيادة امتيازاتها[4]، وهذا ما ينطبق على الفرنسيين الذين عرفوا كيف يستفيدون من صداقتهم مع أوجات الجزائر، ونجحوا في سنة 1577 في تعيين قنصل لهم في مدينة الجزائر وحصلوا في السنة الموالية نتيجة لأمر السلطات على اذن باصطياد المرجان في السواحل الجزائرية

---

[1] ناصر الدين سعدوني والشيخ المهدي بو عبدلي، المرجع السابق ص73.

[2] نفسه، ص 74.

[3] حنيفي هلايلي، ابحاث ودراسات التاريخ الاندلسي الموريسكي، ص 132.

[4] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بو عبدلي، المرجع نفسه، ص74 – 75.

الشرقية، شريطة ان يدفعوا ضرائب ولا ينشؤوا قلعة لكنهم انشؤوا على قرب من عنابة مركزا تجاريا اعطوه اسم "باسيتون" رغم منع السلطان تحصين المراكز إلا أنهم لم يتوانوا في ذلك[1].

استحواذ اليهود على النشاط التجاري وتوجيهه لخدمة الدول الأوروبية فعلى الرغم من التقاليد التجارية العريقة التي تتميز بها افراد الجالية اليهودية اثناء العهد العثماني والتي كانت من بين العوامل المساعدة على ازدهار التجارة إلا أن تطور نشاط هذه الجالية وارتباطها بالأسواق الاوروبية وتواطئ بعض الحكام معها باعتبارها الوسيلة الملائمة لتسهيل المعاملات المالية ادى إلى الحاق اضرار بالغة بالتجارة الجزائرية، لاسيما منذ أواخر القرن الثامن عشر، عندما بدأت مزاحمت اليهود للتجار الانجليز والفرنسيين 1775، وإزاحتهم من مجال المعاملات التجارية 1781، وقد اشتهر بهذه المعاملات التجارية شركة بكري وبوشناق التي احتكرت ثلثي التجارة الجزائرية، وتولت تزويد الاسواق الفرنسية بالحبوب عملا بالاتفاق الجزائري الفرنسي تسهيلات تجارية، وقرضا ماليا قدره نصف مليون فرنك ذهبي[2].

وهذه الامتيازات الفرنسية والاستحواذ اليهودي "بكري-بوشناق" سوف يكون لهما عواقب وخيمة على الجزائر، وسوف يكون عاملا وسببا في انهاء الوجود العثماني في الجزائر وسيؤديان إلى احتلالها من قبل الفرنسيين عام 1830.

من ناحية اخرى فقد تميزت التجارة الجزائرية بعدم اتباع نظام جمركي يخدمها لكونه لم تتم السيطرة على المبادلات التجارية ففرضت رسوم محددة عليها وذلك لكون تلك المبادلات كانت تتم على أيدي الأجانب أو بواسطة اليهود بعد ان تعذر على السفن الجزائرية التردد على الموانئ الاوروبية بالنظر لما واجهوه من عراقيل مختلفة.

كما احتكر البايلك التجارة الخاصة بالمواد الأولية من حبوب وشمع وصوف وجلد ومواشي وغير ذلك، فأصبح من المتعذر على الفلاح الجزائري ان يبيع انتاجه في الاسواق بأسعار ملائمة[3].

كخلاصة للوضع التجاري الجزائري أو أواخر العهد العثماني، يمكن القول انه كان لاستلاء اليهود والفرنسيين على التجارة الخارجية، ومحاولة المسيحيين السيطرة على البحر، عواقب وخيمة على الجزائر

---

[1] أرجمند كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847، نقله عن التركية عبد الجليل التميمي، ط2، منقحة ومزيدة، الشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس، 1974، ص 18.

[2] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 77.

[3] نفسه، ص 78-79.

ذلك ان القرصنة التي قام بها الطرفان والتي كانت تنتهي بأسر المواطنين من الجانبين فكان على المسيحيين كما كن على الجزائر ان تدفع أمولا طائلة لفدية اسراها، وقد كان الوسطاء سواء أكانو يهودا أو مسيحيين يحصلون على 40% من مبلغ الفدية، وهنا وأمام هذا الوضع بات الفلاح الجزائري هو الضحية لان الحاكم يشتري انتاجه بأرخص الأثمان ويبيعه بأثمان مربحة لليهود الذين يبيعونه بدورهم بأثمان عالية في مرسيليا، فتكون النتيجة ثراء الحكام واليهود على حساب الفلاح.

إذا كانت الجزائر العثمانية قد وجدت طبقة من الجزائريين الحضر الذين كانوا يشتغلون بالتجارة ولهم بعض رؤوس الاموال، فان هذه الطبقة قد اختفت اثناء الحكم الفرنسي وأصبح المسيطرون على رأس المال المحلي هم المستوطنون "الكولون"[1].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 156، 158.

4- النـــــظام الضريبـــي:

أصبحت الضرائب منذ اواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الايالة، بعد ان تضاءلت غنائم الجهاد البحري وتقلصت ثروات سكان المدن وهذه الضرائب مع تنوع واختلاف تسمياتها ارتبطت بوضعية الارض ونوعية حيازتها وكيفية استغلالها وطبيعة علاقة سكانها بالحكام[1].

عموما فان مصادر دخل الخزينة العامة، تمثلت في اموال الزكاة والعشور والغرامة والعوائد وهي بمثابة هدايا إجبارية تقدم في المناسبات والأعياد ورسوم الحكور المفروضة على اراضي البايليك، واللازمة وضرائب اراضي العرش التي تدفع مرة في السنة[2]، إلى غير ذلك من الضرائب.

ويمكن تقسيم الضرائب في تلك الفترة إلى نوعين: ضرائب خاصة بالمدن وضرائب خاصة بالأرياف.

أ- ضرائب خاصة بالمدن:

1/ غنائم الجهاد البحري: وهي المصدر الرئيسي للخزينة وهي تشمل على ما يتعلق بالنشاط البحري من فداء الاسرى، وأخذ الإتاوات والجهاد البحري أو ما يصطلح عليه المؤرخون الغربيون "القرصنة" كان يوفر للخزينة اثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر مداخيل طائلة[3]، ولكن تجدر الاشارة أن هذا المصدر لم يعد يمثل موردا هاما للخزينة في أواخر العهد العثماني في الجزائر.

2/ المساهمة الفصلية والسنوية للبايلكات: وهي تتمثل فيما تقدمه البيلكات الثلاث اضافة إلى مردود اوطان دار السلطان وقيادة سباو إذ كان البدي ملزم بإرسال مبالغ نقدية، ومواد عينية وهو مطالب شخصيا بالحضور إلى مركز السلطة ومعه مردود مقاطعته مرة كل ثلاث سنوات وهذا ما يعرف بالدنوش الكبرى[4].

وبهذا الخصوص فقد كان دنوش باي الشرق يدخل إلى الجزائر في فصل الصيف كل ثلاثة أعوام، فيدخل الباي ويلبس الخلعة مثل باي الغرب إلا أن هديته التي يهديها للباشا في اليوم الاول حين يذهب

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 31-32.

[2] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، (د،ط)، دار المعرفة باب الواد، الجزائر، 2006، ص 250.

[3] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع نفسه، ص 29.

[4] نفسه، ص 31.

لملاقاته فهي نحو ثلاثين ألف محبوب ذهبا، وبعض المصوغ والملبس وعدد من المواشي التونسية ومن الطيب عطر الورد وعطر الياسمين، وتسابيح العنبر والمرجان والبرانس وأشياء أخرى من المجبود والأثاث والخيل.... وغير ذلك[1].

أما الدنوش الأصغر، فهو عبارة عن ضرائب وهدايا يحملها الباي كل ستة اشهر في فصلي الربيع والخريف[2].

3/ رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية: وقد كان يتكفل بجمعها شيخ البلد من أمناء النقابات المهنية، المختلفة الموجودة بالمدن الكبرى، وقد قدرت عام 1822 بما يعادل 3000 دولارا اسبانيا[3].

ب-ضرائب خاصة بالأرياف:

1/ العشور والزكاة: فلما كانت الزكاة واجبة في الاسلام بدليل قوله تعالى " **فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** "[4]، كما انها الركن الثالث من أركان الإسلام لهذا حافظ عليها الحكام العثمانيون ورأوا عدم إسقاطها فبسقوطها يسقط ركن من أركان الإسلام.

لقد كان باي الغرب يدفع كزكاة وعشور عن وطنه بما يقدر بعشرة آلاف صاع قمحا ومثلها شعير ويوزع على أصحاب الدولة وخدامهم الفي صاع قمح ومثلها شعيرا والغنم ستة آلاف راس، ويعطي العوائد في العيد الصغير والكبير[5].

2/ اللزمة: وهي ضريبة عينية أو نقدية تفرض بغرض تمويل الحامية والمسامة في الدنوش وهي تفرض عادة على قبائل الرعية الخاضعة[6].

---

[1] أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الزهار 1754- 1830م، تحقيق أحمد توفيق المدني، (د،ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974، ص 46.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص 148.

[3] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 33.

[4] سورة الحج، الآية 78.

[5] أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص 47.

[6] فلة القشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771- 1837، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،(1989-1990)، ص 64.

3/ الغرامة: وهي ضريبة تفرض على القبائل الممتنعة أو البعيدة عن نفوذ البايليك وهي غالبا ما تكون بأطراف بايلك الشرق والجهات الجبلية[1].

4/ حق العسة: وهي ضريبة الزامية فرضت على القبائل الصحراوية مقابل اقامتها مؤقتا ببعض المراعي، وترددها على أسواق الجهات الشمالية "التل" لاقتناء الحبوب[2].

5/ حق البرنوس: وهو ما يدفعه لقائد أو شيخ القبيلة عند توليه للباي[3]، وقد جرت العادة أن يطلب الشيخ من أفراد قبيلته تقديم مساهمات تعرف بق الفرح وهي ريال واحد حوالي 180 فرنك[4]، وهنا نجد ان هذه الضريبة لم تكن تدفع من قبل الشيخ وإنما يثقل بها كاهل أفراد قبيلته.

نستخلص مما تقدم أن ضآلة الموارد الخارجية مثل: الرسوم الجمركية على الواردات والغنائم التي كان يحصل عليها رياس البحر من الغزو والفدية التي كانت تدفع نظير تحرير الأسرى والهدايا التي كانت تقدم للباي... إلى غير ذلك هي التي جعلت الايالة تعيش في ضائقة مالية، مما جعلها تتجه إلى تعويض المداخيل الخارجية بمداخيل أخرى داخلية يتحمل أعباءها السكان[5].

ومن ناحية أخرى يلاحظ ان الضرائب المفروضة على السكان في الأرياف كانت غير قادرة وليست محددة لا في الكمية ولا النوعية[6]، وهذا ما جعل منها ضرائب مجحفة في حق السكان زادت من بؤسهم وشفاءهم.

---

(1) فلة القشاوي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص 66.

(2) نفسه، ص 71.

(3) Ahmed Henni, Etat, sur plus et Sociétéen Algérie atant 1830, Entreprise natounale du eivre, Alger, 1986, P.49.

(4) فلة القشاعي المولودة موساوي، المرجع نفسه، ص 71.

(5) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص80.

(6) ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 32-33.



الفصل الأول

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم العسكري

1830 - 1870

1- مصادرة أملاك الجزائريين

أ-مصادرة الأوقاف

ب- مصادرة الأراضي العامة

ج- السلب والنهب

2- المنظومة الضريبية

3- السياسة التجاريـــة

1: مصادرة أملاك الجزائريين

أ) مصادرة الأوقاف

1- أهم الأوقاف الجزائرية:

تميزت الفترة العثمانية بتكاثر الأوقاف، وانتشارها في مختلف أنحاء الجزائر، حيث أصبحت الأوقاف تشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، وتضم العديد من الدكاكين والفنادق والأفران والضيعات، والمزارع والبساتين والسواقي والمطاحن، وقد تكاثرت الأوقاف العامة في المدن الكبرى ولا سيما في الجزائر، وقسنطينة وتلمسان. (1)

ويذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة إن الهدف من مثل هذه المؤسسات الخيرية هو هدف إنساني يرمي إلى تخفيف الآلام والمساهمة في إسعاد المجتمع والذي تربط بينه على حد تعبير روابط لا تافصم.

وهناك سبب آخر سياسي وهو العمل على تخفيف أسباب الجنوح لأن البؤس كثيرا ما يؤدي إلى القيام بأعمال شريرة يقوم بها من لولا الضيق والحاجة لما جنح وارتكب جريمة. (2)

وعموما فإن الوقف الخيري أو الوقف العام قد كان يتوزع على مؤسسات خيرية ذات صفة دينية وشخصية وقانونية ووضع إداري خاص، وقد كان أشهرها المؤسسات التالية:

1-1- **أوقاف المساجد:** وهي من أهم الأوقاف على الإطلاق إذ تمثل ثلاثة أرباع مجموع الأوقاف، وينقسم دخلها إلى جزأين، أحدهما يبعث إلى فقراء مكة والمدينة المنورة والجزء الآخر يوزع في شكل صدقات لفقراء مدينة الجزائر.

1-2- **أوقاف المسجد الأعظم:** إن عدد الأملاك الموقوفة على المسجد الأعظم حسب وثائق البايليك (548) ملكية كان يشرف عليها المفتى المالكي بمساعدة ثلاثة وكلاء.

1-3- **أوقاف سبل الخيرات:** أسسها شعبان خوجة سنة 999هـ /1584م. واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات، ومد قنوات الري وإعانة المنكوبين، وذوي العاهات وتشييد المساجد والمعاهد العلمية.. إلى غير ذلك.

---

(1) موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 73.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص 274.

1-4- **أوقاف الزوايا والأولياء والاشراف والمرابطين:** كانت كثيرة في مختلف المدن خاصة منها مدينة الجزائر، إذ تكونت أغلبية الزوايا حول ضريح وولي صالح، فكانت تقدم لها الهدايا والهبات وتحبس عليها الأملاك [1]. كضريح عبد الرحمان الثعالبي الذي قررت أوقافه بتسعة وستون وقفا.[2]

2. وضعية الوقف خلال الاحتلال الفرنسي:

لقد جاء في البند الخاص من معاهدة 05 جويلية 1830 (وثيقة الاستسلام) التي حررها قائد الحمل الفرنسية دوبر مون[*]، ووقعها الداي حسين ما نصه : حرية المعتقد بالدين الإسلامي، واحترام كل شيء يرمز إليه والمحافظة على أموال الأوقاف وعدم التعرض لها بالسوء من طرف فرنسا [3] .

فبمجرد إن وطأت أقدام الغزاة ارض الجزائر، حتى أصدرت إدارة الاحتلال قانون 1830 تجيز بموجبه للهيئات العسكرية مصادرة أراضي موضفي السلطة التركية وأعيانها وكأنها غنيمة حرب امتدت حتى إلى أراضي الحرمين وفتح هذا التوجه القائم على تمليك عسكر الاحتلال الأراضي البيلكية والحبوسية، شهية المغامرين الذين جلبتهم شهوة الأرض من كل حدب وصوب، وبخاصة من بلدان حوض المتوسط المتلهفين أما لسوق العقار أو لتضحية الدينية المسيحيية [4] فسمح قانون 8 سبتمبر 1830 بمصادرة الأملاك الوقفية والتركية ما فسح الطريق لهجرة المتعهدين الأوربيين إلى الجزائر بعد إغرائهم بمختلف الوسائل[5] .

لقد اصدر في اليوم الموالي أي في يوم 09 سبتمبر من نفس السنة قرار يمنح حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير وتوزيع الريوع على المستحقين وغيرهم وقد برر دوبر مون هذا بقوله انه يحق

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 74، 75

[2] ناصر الدين سعدوني المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص 25.

[*] الكونت د يبرمون: وزير للحربية في عهد شارك العاشر، وتولى قيادة الحملة الفرنسية وقد عزل بعد أقل من شهر من الاحتلال مدينة الجزائر، انظر أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص23.

[3] موسى عاشور، المرجع السابق، ص 75.

[4] محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو والإحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 191.

[5] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، (د، ط) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 7.

للحكومة الفرنسية إدارة الأوقاف، بحلولها محل الحكومة الجزائرية، وهذه العملية وغيرها من العمليات تمت لصالح فرنسا وحكومتها التي نهبت أموال الأحباس وصرفتها في غير موضعها[1].

وقد أدى هذا إلى الاستفادة الإدارة الفرنسية من توزيع هذه المؤسسات الكثيرة بعد إن حرم منها أصحابها ومستحقوها الأصليون، بل إن كثيرا منها قد هدم [2].

وحول هذا يذكر حمدان بن عثمان خوجة، في كتابه المرآة أنه اجتمع بالسيد دوبينيوز وهو الرئيس المكلف بقسم الشرطة في عهد دوبرمون، وكان موضوع اجتماعهما البحث عن وسائل لإعانة الطبقة المحتاجة، ويقول هنا حمدان بن عثمان بأنه قال له: بما إن المؤسسات الخيرية المخصصة أساسا لإعانة ومساعدة هذه الطبقة توجد تحت تصرف السلطة الفرنسية فإنه يجب إن يكون حق الانتفاع الناتج عن تلك المؤسسات لفائدة أولئك المحرومين، ويقول عندها طلب مني السيد دوبينيوز إن أقدم له قائمة بأسماء الأعيان لتكوين لجنة تشرف على الأوقاف، فقدمت له القائمة، ولكن الأمر بقي عند ذلك الحد، إذ لم يعمل بالآراء التي أبديتها، واحتفظت السلطة بتلك المؤسسات الخيرية.

ويذكر حمدان بن عثمان خوجة إن السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على تلك المؤسسات هو الرغبة في الحصول وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن، ولترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر لنفسها عندما يظهرون لها إن المدخول معتبر. [3]

لقد تفطن بعض القادة العسكريون الفرنسيون إن بقاء الأوقاف بأيدي الجزائريين يشكل خطرا من حيث إثارة ومساعدة المواطنين على الثورة وقد كان هذا التفكير في محله لأن معظم الثورات الجزائرية خرجت من الزوايا، كما أشار إلى هذا المرحوم ملود قاسم نايت بلقاسم[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 74.

[2] موسى عاشور، المرجع السابق، ص 76.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق ص275–276.

[4] موسى عاشور، المرجع نفسه، ص 76.

لم يسجل تراجع للجنرال كلوزيل(*) في تطبيق سياسة المصادرة والسطو إذ اصدر بعد ثلاثة أشهر من الاحتلال القرار المؤرخ في 07 ديسمبر 1830، ألحقت بموجبه الأوقاف جميعا بأملاك الدولة الفرنسية والتي منحت بدورها التسيير لمصلحة أملاك الدولة، وعينت السيد جريدان لإدارة الأملاك الوقفية على مستوى مصلحة أملاك الدولة.

وقد تمكنت السلطة الفرنسية من تطبيق هذا القرار بصفة كلية في مدينتي وهران وعنابة، ولم يتم ذلك إلا جزئيا بمدينة الجزائر، فعمد إلى حجز وتسليم الأوقاف إلى عدة جهات منهـــا:

- أوقاف العيـــون لمهندسيـــن فرنسيين.
- أوقاف الطرق لمصلحة الجسور والطرق، بحجة ضعف الأمناء وعدم قدتهم على القيام بهذا العمل.
- أوقاف المساجد فسخت بدعوى إن مداخيلها تتفق على أجانب من خـــارج البلاد أي أنـــها أمـــوال ضائعــــة. [1]

وحسب الإجراءات الجديدة التي تبنتها السلطات الفرنسية، فإن الفقراء لا يحصلون إلا على جزء من موارد هذه المؤسسات أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة، وتلك لم تكن نية المؤسسين ويمثل ذلك الإجراء وقع تغيير وجهة تلك الأوقاف، وحصل انتهاك لحقوق الإنسان. [2]

للإشارة فإنه قد ألزمت المادة الثالثة من قرار 7 ديسمبر 1830، القائمين على الأملاك الوقفية بتقديم وضعية وحالة عقارات الأحباس التي يشغلونها بالكراء أو بغيره وكذا محاصيل الكراء أو الغلة، وبيان قيمة تاريخ آخر دخل لها في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

وحسب ما ورد في رسالة السيدين المناضل محمد بن العربي عضو مجلس بلدية الجزائر وقتئذ ورفيقه المجاهد ابن رحال الندرومي التي طبعت بتونس سنة 1309هـ/ 1891م، إن المداخيل المالية

(*) ولد في ميرايو 1772، انضم إلى الثورة الفرنسية في 1791 شارك في عدة حملات، وفي 1801 حالف نابليون بونابرت، بعد انهزامه في موقعة واترلو جوان 1815م هاجر إلى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا حكم الجزائر 1830، وعزل في 1831 ورقي إلى رتبة ماريسال عند عودته لفرنسا كان شرها في جمع المال بكل الطرق، أنظر: إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962، دار هومة بوزريعة ،الجزائر، 2007، ص15- 16.

(1) موسى عاشور، المرجع السابق، ص77.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 271- 272.

للأوقاف عند فترة الاحتلال كانت تفوق الأربعين مليون من الفرنكات الذهبية ويمثل ذلك نسبة 66% من مجموع إيرادات الأملاك العقارية والزراعية، فحسب البحث الدقيق الذي قام به بعض المسؤولين الفرنسيين سنة 1836 عن الأوقاف فإن عدد الأملاك الوقفية قد بلغ 1419 عقارا منها 51 لزاوية سيدي عبد الرحمان الثعالبي تصرف الفرنسيون خلال هذه الفترة في 188 بناية استعمل بعضها لمصالح إدارتها وعدم البعض الآخر وتبين بعد ذلك في تقرير إحصائي آخر، إن عدد الأملاك الوقفية في الجزائر قد بلغ 2756 ملكا وقفيا. [1]

وبصدور المرسوم المؤرخ في 31 أكتوبر 1838 الذي أيد سابقيه أطلق يد السلطة الاستعمارية للتصرف في الأوقاف حسب أهوائها ثم تلاه المنشور الملكي المؤرخ في 21 أوت 1839 الذي صحح واثبت ما سبقت قرارات وهو بدوره قسم الأملاك الوقفية إلى ثلاثة أنواع:

- **أملاك الدولـــــة:** وتخص كل العقارات المحولة التي توجه للمصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعيــــــــة.
- الأملاك المستعمـــرة
- الأملاك المحتجـــزة.

وعليه توالت المراسيم والقرارات والمناشير، وكذا اللوائح والتي كان غرضها الوحيد هو الاستيلاء على الأوقاف ونذكر منها مرسوم 04 جوان 1843 الذي قضى بمصادرة جميع الأملاك المحبسة على المسجد الأعظم، كما إن القرار الصادر في 23 مارس 1843 ألغى العمل بقرار 07 ديسمبر 1830، فتمكن الحكام الفرنسيون من مغالطة الأهالي، وتمكنوا من حصر الأوقاف، ليصدر في 06 أكتوبر 1843 قرار يضم بصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية، والأضرحة والمقابر التابعة لها لأملاك المستعمر. [2]

ومنذ عام 1844 صدر قرار يقضي بإلغاء حق التصرف في أراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الأوربيين. [3]

---

[1] موسى عاشور، المرجع السابق، ص 77- 79.

[2] نفسه، ص 79- 80.

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د،ـط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، 1994، ص 119.

ومع مرور الوقت تقلصت مهام المصلحة التي كانت قد أنشأت لتسيير أملاك الأوقاف وذلك نظرا لكثرة مصادرات السلطة الاستعمارية للأملاك المحبسة من طرفها، حتى أنه لم يبقى سنة 1844 إلا مكتبا واحدا للمراقبة، يعمل 800 عمال مأجورين (جزائريين) وقد ضم هذا المكتب أربعة أقسام هي:

1- قسم سبل الخيرات والمساجد
2- قسم أوقاف الحرمين
3- قسم أوقاف الأندلس
4- قسم بيــت المـــال

وبعد مرور عشر سنوات وبالتحديد في سنة 1844 لم يبقى من هذه الأقسام إلى قسم بيت المال، الذي كان يهتم بتصفية مواريث المسلمين. [1]

لقد كانت غاية الفرنسيين من مصادرة الأملاك عامة والأوقاف خاصة هي تجنب أمرين اثنين هما:

أولا : بقاء المسلمين على أملاكهم، وخصوصا أملاك الأوقاف، والتي هي مقدسة عندهم سيجعل من وكلائها، وزعمائها ومفتييها زعماء دينيين سياسيين، معارضين للوجود الفرنسي .

وثانيهما: إن بقاء المسلمين على أملاكهم سيبقيهم أغنياء مما سيغنيهم عن السلطة الجديدة وهذا بدوره سوف يمنع المستعمرين من امتلاك الأملاك، والأراضي والتي ستجعلهم يستقرون في الجزائر [2].

من ناحية أخرى كان لمؤسسة الأوقاف أهمية بالغة في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية فهي مصدر العيش للزوايا والأضرحة، وغيرهما من المؤسسات الدينية، كما أنها مصدر الحياة والنمو للمساجد والمدارس والكتاتيب ومعيشة العلماء والطلبة كما إن الوقف قد لعب دورا بارزا في الحياة الاجتماعية وذلك من حيث ترابط وتضامن المجتمع وتوزيع ثرواته على فقرائه والعجزة منه وتأثير الوقف لا يقتصر على الحدود فحسب بل يتعدى ذلك مثال ذلك كإرسال النقود سنويا لفقراء مكة والمدينة مع ركب الحجاج[3]

---

(1) موسى عاشور، المرجع السابق، ص 81.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص 76.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 231.

كما أن ما ذكر يورد حقيقة مفادها إن اختفاء مثل هذه المؤسسة سوف يخلق خللا في المجتمع الجزائري، وسيؤثر سلبا على الطبقة الكادحة منه، وسيؤدي إلى انتشار الرذائل والجنوح كالسرقة والجريمة والتي كان المجتمع في غنا عنها بوجود المؤسسة الوقفية. ولإدراك السلطات الاستعمارية لأهمية حالة المؤسسات في حياة الجزائريين، نلاحظ أنها عمدت للاهتمام بها مبكرا، وسعت جاهدة لوضعها تحت تصرفها منذ العام الأول من دخولها الجزائر، وبالضبط عقب شهرين من الاحتلال (8 سبتمبر 1830) وهذا ما حاول رجال الدين والعلماء، وأعيان مدينة الجزائر وقفة من خلال ما أبدوه من سخط واستنكار، لكن دون جدوى لأن الاستعمار الفرنسي رأى في الأوقاف الحاجز الذي يحول بينه وبين تطور الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فعمد هذا الأخير إلى جملة من القرارات مفادها الاستحواذ على كل الأوقاف والحبوس.

ب/ مصادرة الأراضي العامة:

لم يتوقف الاستعمار الفرنسي عند مصادرة الأوقاف الجزائرية، بل واصل سياسة الجائزة تجاه الجزائريين بتفقيرهم ومصادرة أراضيهم الخصبة الفلاحية عنوة بواسطة قوانين ومنحها للمعمرين الأوروبيين من مغامرين متشردين فرنسيين وأسبان ومالطين لا ذمة لهم ولا ضمير مولعين بحب المال.[1]

لقد ركز الفرنسيون في تجربتهم الاستعمارية في الجزائر على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها أي أنهم جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان، وحتى يتمكنوا من الأرض راجعوا مؤلفات الكتاب الذين تعرضوا في كتاباتهم لطبيعة الملكية في الجزائر وعلى أساس دراستهم للملكية في الجزائر قبل الاحتلال اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة لتشكيل الملكية في الجزائر.

ولا أحد من المؤرخين ينكر إن عملية الاستيلاء على الأراضي الزراعية الجزائرية قد احتلت موقعا متقدما في سلم الألويات في المخطط الاستعماري الاستيطاني بالجزائر.[2]

---

(1) عمار عمورة، مرجع سابق، 283.

(2) عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1873، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر...، ص 129.

ولما كان الكلون المهاجرين يبدون تخوفا من المغامرة بأنفسهم في أرض لا توفر لهم العيش، فإن الدولة الفرنسية استخدمت الحيل وتصرفت بدهاء فهيأت الأرض الزراعية ومنحتهم تسهيلات فكانت أول محطاتهم الزراعية شرشال وبوفاريك. [1]

ولتنجح الإدارة الاستعمارية في سياستها الاستيطانية المعتمدة على مصادرة الأراضي والسلب والنهب، واتجهت إلى ما يسمى " لعبة التشريع" وتطويع القوانين لاستخدامها كأسلحة لعملية النهب. [2]

وكان من أهم القرارات التي هيأت لاغتصاب الأراضي الجزائرية ما يلي:

- قرار الكونت كلوزيل بتاريخي 9/8 و1830/12/7: القاضيان بضم أملاك البايليك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد وأملاك الأوقاف المخصص ريعها لمكة و والمدينة كذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد.
- قرار 183/06/10: الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد.
- مرسوم 1832: الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة. [3]
- مرسوم 22 جويلية 1934: الذي نص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وجعلها جزءا من التراب الفرنسي. [4]

ويعتبر قرار الضم أخطر قرار، كونه سمح للسلطات الاستعمارية بممارسة كل تجاوزاتها في الجزائر دون أن تحسب أي حساب، لأنه اضفى طابع الشرعية فالجزائر ملك لفرنسا ولذلك يحق لها إن تصادر وتنهب وتستفيد من وطنها كيفهما تشاء وبعبارة أصح إن هذا القرار شرع لفرنسا استنزافها الاقتصادي للجزائر.

- مرسوم 24 مارس 1843: الذي يقضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وكان هذا سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية وإدعاء ثورة أصحابها ضدهم كذلك ضم الفرنسيون أملاك

---

[1] عدة بن داهة، الاستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830- 1962، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص 129.

[2] ابراهيم مياسي،" الاستطان الفرنسي في الجزائر"، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 5، الجزائر، 2002.

[3] عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية، ص131، 52.

[4] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص08.

الحبوس إلى ممتلكات الحكومة العامة، وادعوا أنهم ينفقون على التعليم والمساجد والأعمال الخيرية.

- مرسومي أول أكتوبر 1844، جويلية 1846: واللذين نصا على صلاحية عقود البيع التي يحملها الفرنسيون والتي كانت كلها عرفية، وعلى فحص كل الحجج التي يحملها الجزائريون في بقية الأقاليم وعلى إن كل الأراضي الغير مزروعة تصبح ملكا للدولة الفرنسية، ومع العلم إن أغلب القبائل تزرع الأرض منذ آلاف السنين دون احتفاظها بأي حجج وكان في استطاعة السلطات الفرنسية إن تسلم الحجج إن وجدت بحوزتها ،لكن كان من الأسهل عليها إن تدعي أنه ليس هناك ما يثبت أي حق للقبائل، وما سهل هذا الادعاء أنه ليس هناك رقابة على السلطات الفرنسية. [1]
- قانون 1851 الذي اعتبر الغابات ملكا للحكومة الفرنسية. [2]
- قانون 16 جوان 1851 القاضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة. [3]
- قرار 1853/08/19 الذي نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران تلمسان سبدو، لالة مغنية، والغزوات
- قرار 1854/04/19: القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر.
- قرار 1855/01/27: القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة.
- قرار 1855/03/12 القاضي بحجز اراضي الحساسنة.
- قرار 1855/06/15 المطبق على الملكيات العامة والخاصة بقبيلة أولاد ميمون.
- قرار 1856/11/18: المطبق على المهاجرين من دائرة معسكر. [4]
- قوانين 1855– 1861: صادرت 61 هكتار من الأراضي. [5]

---

(1) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830– 1960، ط1، دار المعرفة القاهرة، مصر، 1959، ص 223-224.

(2) عمارة عمورة، المرجع السابق، ص 285.

(3) نصر الدين بن داود، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسية بيجو الاستطانية ،أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار...، ص 52.

(4) عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية، ص 137– 138.

(5) عمار عمورة، المرجع نفسه، ص 286.

- القرار المشيخي 1863/04/22[1] وقد تم اصدار قرار مكمل لهذا الاخير في سنة 1865 ولاطلاع علي بنود هذا القرار، **انظر: الملحق رقم (1)**

ومما لا شك فيه إن القوانين العقارية الصادرة في 1851، 1865، 1873، 1887 و 1897، قد فتحت ثغرات كبرى في ممتلكات الخواص، وممتلكات الشمل ففي مقاطعة وهران مثلا كان الملاك الصغار يبيعون للمعمرين قطع الأراضي العائدة إليهم بعدما فصلتها السلطات الاستعمارية من الشمال وهذا ما أدى إلى اتساع نطاق استملاك الأراضي الجزائرية. [2]

لقد وصل فقدان أراضي الجزائريين إلى 365,000 هكتار ما بين 1850– 1870 منها 249,000 هكتار فقدت في العشرية الأولى ما بين 1830– 1840[3]، ومن بين المصادرات التي حدثت في هذه الفترة تلك التي حدثت في سنة 1839 الحجز على أراضي القبائل التي حاربت مع عبد القادر وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم ليلتحقوا بالمقاومة. [4]

وعندما عين كلوزيل حاكما عاما في الجزائر سعى إلى تطبيق سياسة الاستيطان الحر، فعمد إلى تحويل سهل متيجة وقراه إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين الذين قدموا من اسبانيا وايطاليا، ومالطا وغيرها من المناطق الأوروبية وهؤلاء سيطروا على كل الأراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي بعد طرد سكانها الأصليين منها، وإرغامهم على النزوح والهجرة وإعدادا لعملية الاستيطان أنشا كلوزيل قرية بوفاريك قرب مدينة الجزائر وأخذ يوزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين الجدد تشجيعا لهم على البقاء والاستقرار. [5]

وتجسيدا لعملية الاستيطان فإنه في عام 1842 منحت للأوروبيين 105,000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية وقامت بمصادرة 60,000 هكتار من أراضي متيجة لسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق

---

[1] عدة بن داهية، المرجع السابق، ص 138.

[2] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، (د، ط) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 16.

[3] أحمد حسين السليماني، "نزع الملكية العقارية للجزائريين"، مجلة المصادر ،إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد6، الجزائر، ممارس 2002.

[4] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954، ترجمة محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، (د، ب، ن)، 2008، ص 152.

[5] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص 8–9.

التي تثبت ملكيتهم لها في الوقت المناسب وتعتبر هذه خسارة كبيرة نظرا لما كان يدره هذا من منتجات) وقد أسس كلوزيل شركة فلاحية سماها " المزرعة النموذجية الإفريقية "كما استولى على الأملاك القريبة من بابا علي وعلي مزرعة حوش حسن باشا القريبة من واد الحراش التي بلغت مساحتها 1000هكتار.

وهنا سنذكرني مقولته للأوروبيين سنة 1835" لكم إن تنشؤوا من المزارع ما تشاؤون ولم إن تستولوا عليها في المناطق التي تحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، وبالصبر والمثابر وسوف نعيش هنا شعب جديد...." [1]

لم يكن كلوزيل وحده في هذا الميدان " الاستيطان" فمن أمثاله الجنرال بيجو الذي صمم على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث معا، فأخذ يحول الضباط إلى فلاحين ومزارعين كون هؤلاء أصلح واقدر للدفاع عن مزارعهم، فأقام تجسيدا لهذا سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، وأصدر عام 1841 قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين يستفيد منها المستوطنون ليصدر في عام 1845 أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر [2]

لقد بلغت السياسة الاستيطانية أوجها بعد إنشاء المكاتب العربية 1844 و إلى غاية 1860،إذ فقدت كثير من القبائل من 40 إلى 85 من أراضيها ،وتحول الحضر إلى بدو واشتد البؤس وزادت مظاهر السطو والنهب والسلب.[3]

وتجسيدا لهذه السياسة الاستيطانية تم إنشاء قرية "سانت أنطوان" والتي خصصت لها مساحة 700 هكتار،وقرية "فالي" التي خصصت لها مساحة 600 هكتار. [4]

ويمكن تلخيص سياسة بيجو في تصريحه من منبر البرلمان الفرنسي يوم 14 ماي 1840 قائلا:"حيثما وجدت مياه صالحة وأراض خصبة، يحق للأوربيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها، وبما إن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا بسهولة للمستوطنين الأوربيين، يجب إن ندفعهم بقوة إلى الصحراء، وهناك أما ألا يستطيعوا الحياة، وعندئذ سوف يرجعون خاضعين، ليكونوا

---

[1] عمار عمورة، مرجع سابق، ص (283- 284).

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 09.

[3] CH.A. julien, Histoire de l’algerie contemporaine, paris, 1964, pp.405-406.

[4] L.CH. Féraud, « Ferdjioua et Zouara- Notes historiques sur la province de constantine », Revue africaine, T.XXII, 1878, P107

خدما يعملون بثمن بخس عند الأوربيين، وإما إن يبقوا هناك وعندئذ نستطيع إن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية " [(1)]

وحسب شارل روبير أجيرون، فإنه قد تمت مصادرة أراضي المنتفضين بصورة فردية أو جماعية، وقد حدثت جملة من المصادرات،فقدت بمجملها جماعات مختلفة أراضيها،إذ بلغ مجموع الأراضي المنزوعة 446.406 هكتار منها 301.516 هكتار من الأراضي الزراعية ،54.461 من أراضي البقول والأراضي الجيدة، و90.429 هكتار من الأراضي الرعوية التي بلغت قيمتها 18696.093 فرنك [(2)]

لقد استهدفت السياسة الفرنسية المدن الممتدة من عام 1841 إلى عام 1851 حيث تم توزيع أجود الأراضي على المعمرين الأوربيين.[(3)]

ولم تختلف سياسة راندون(1852–1858)، عن سياسة بيجو في مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي العرش المشاعة ،إذ تحصل الاستعمار على 61363 هكتار ما بين 1851–1861، كما صدر في عهده قانون ينظم عمليات تمليك الأراضي للأوربيين، إذ اشترط في من تمنح له قطعة أرض تتراوح مساحتها من 20 إلى 150 هكتار بأن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها ،ولا تصبح ملكا له إلا بعد ثلاث سنوات من استقراره بها. [(4)]

كما أنه في سنة 1846 تمت مصادرة أراضي قبائل بني عامر: وهي قبائل تقطن في سيدي بلعباس،كما أنه من أوائل من لبى نداء الأمير عبد القادر بجهاد الاستعمار الفرنسي، هاجرت إلى المغرب سنة 1845، ودامت هجرتها مدة ثلاث سنوات هروبا من سياسة الأرض المحروقة،فصودرت أراضيها تطبيقا للقرار الصادر بتاريخ 18 أفريل 1846 والذي نص على إن كل الأملاك العقارية والمنقولة الجماعية منها والفردية التابعة للقبائل التي هاجرت والتي تغادر مناطقها إلى المغرب أو الصحراء تصبح ملكا للدولة الفرنسية، وان عملية المصادرة هاته تدخل ضمن عملية الاستيطان، فعلى سبيل المثال انه تم مصادرة حوالي 22000 هكتار، من بين 4000 من الهكتارات التي كانت ملكا لقبيلة المهاجر، التي هاجرت إلى المغرب.

---

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص 284

(2) شارل روبير جيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 22–23.

(3) عميراوي احميدة، من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص77.

(4) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 15– 16.

ولم يتوقف الضرر اللاحق بقبيلة بن عامر عند هذا الحد بل استمر بصدور تطبيق قوانين جائزة ومثال ذلك قبيلة أولاد إبراهيم وهي بطن من بطون بني عامر والتي كانت أراضيها تمتد على مساحة قدرها 76.683 هكتار سنة 1845، في حين أنها تقلصت بعد أربع سنوات أي في سنة 1849 إلى 460.91 هكتارا أي 60% من أراضيها وذلك بعد رجوعها من المغرب، فكان مصير بن عامر هو اللجوء إلى المناطق المنعزلة، والقصيرة حالها حال القبائل الثائرة في وجه الاستعمار، مما سمح للاستعمار مرة أخرى من الاستحواذ على 9654 هكتار من أراضي سهل مكرة من مجموع 115.000 هكتار من الأراضي المغتصبة في كامل أنحاء البلاد في الفترة ما بين 1842– 1853 لتوطين مئات العائلات الأوروبية[1].

يمكن القول إن الاستعمار الفرنسي في تمليك الأراضي الجزائرية في مدة قصيرة فمن 1830 إلى غاية 1870 تحصل على 481.000 هكتار[2]، ولهذا تطور عدد المستوطنين خلال هذه المدة، وسيزداد خلال السنوات المقبلة وهذا ما سوف نحاول إبرازه والوقوف عليه، وهنا بات واضحا انه كلما مكث الاستعمار في الجزائر أكثر كلما ازدادت مدته كلما ازداد توسعه، وبالتالي ازدادت أرباحه من خلال استنزاف البلاد وثرواتها.

يذكر احمد توفيق المدني في احد دراساته عن أملاك الجزائريين فيقول "ولا تغرنّك كثرتها لان اغلبها من الأراضي التي تكاد تكون لا قيمة لها، أما أملاك المستعمرين فهي كلها من أجود وأخصب وأغنى الأراضي الجزائرية على الإطلاق"[3].

وخلاصة ما ذكر إن الاستعمار لم يعمد إلى مصادرة أراضي الجزائريين بغرض الاستيطان فحسب بل عمد إلى الاستحواذ على أجود وأغنى الأراضي الجزائرية، بغرض إفقار الجزائريين وسلبهم مصدر عيشهم والذي يكاد يكون مصدرهم الوحيد، وهذا ما جعلهم يصرون على استرجاعها لكونها لا تمثل مصدر رزقهم فحسب، بل هي تعبير عن انتماءهم وهويتهم.

---

(1) محمد مجاود، الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال ق 19 م، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار ...، ص 184، 187.

(2) ابرهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المبطوعات الجامعية، (د، ط)، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص25.

(3) احمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، (د،ط)، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص473.

لقد تميزت الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي بالاعتماد على مصادرة الأراضي، وتمليكها للأوروبيين كمرحلة أولى، وهذا لا يعني عدم وجود نشاط فلاحي خلال فترة الحكم العسكري، إذ عرفت سنة 1840 انطلاقة للفلاحة، وذلك بفضل سياسة بيجو 1840– 1847[1]، وفقا لسياسة هذا الأخير "المدفع يفتح الطريق للمحراث"[2]، وقد كان من جملة العوامل التي أدت إلى عدم ازدهار الفلاحة قبل ذلك هو إن جل الساسة الفرنسيين كان همهم الوحيد الاحتفاظ بالجزائر كموقع جغرافي واستغلال ثرواتها، كما كان لقانون الجمارك الصادر في 1835 أثار سلبية، إذ سمح ببيع الحبوب الفرنسية بالجزائر بدون فرض ضرائب، في حين فرضت ضرائب على الحبوب المصدرة من الجزائر[3].

لقد وجدت فرنسا في حبوب الجزائر –على قلتها– مخرجا لها من أزمتها من حرب القزم كونها سدت ولو جزء من احتياجاتها[4].

لقد عمدت فرنسا في الجزائر إلى خلف نظام الفلاحين ذوي الملكية الصغيرة في الفترة الممتدة من 1842 إلى غاية 1845، تم إنشاء 35 قرية وتوزيع ما قيمته 105.000 هكتار من الأراضي مجانا على الأوروبيين ومن 1846 إلى غاية 1848 تم إنشاء 27 قرية جديدة في سهل متيجة[5].

---

(1) عميراوي احميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري 1830– 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 40.

(2) محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستطان للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط3، منشورات ثالة، الابيار، الجزائر، 2010، ص 59.

(3) عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع نفسه، ص 41–42.

(4) عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838– 1858، (د،ط)، دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر، 2004، ص 94.

(5) عبد الطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر المحاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائريين عامي 1830– 1962 ،ترجمة نخبة من الأساتذة، (د، ط) ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص89.

ج- السلب والنهب:

طالما راود فرنسا حلم الاستيلاء على ما تملكه الجزائر من كنوز وذخائر دفينة، حسب ما اعتقدوه، وهذا ما جسد بالفعل عشية الاحتلال، إذ تأكدت جشاعة الفرنسيين وتلاهفهم على ثروة وخيرات الجزائر يوم هرع رجال الجيش الفرنسي إلى ذخائر قصر الداي بالاستيلاء عليها ثم تهريبها إلى فرنسا(1)، وقبل التطرق إلى ما نهبه الجنود الفرنسيون لا بد إن نعرف من هؤلاء الجنود، وما هي أهدافهم ومستواهم الثقافي، وهذا ما سيفسر لنا ما فعله هؤلاء بالجزائر والجزائريين، فمن هم هؤلاء الجنود الفرنسيون الذين جاؤو والنشر حضارة فرنسا وتمجيدها؟.

اذ ذكرت المصادر إن هؤلاء الجنود كانوا من الفلاحين الجهلة، بينما ذهب آخرون إلى إن هؤلاء الجنود كانوا متحمسين للغزو، وقطع البحر لمحاربة الترك، وتخليص المسيحيين منهم، لقد استخدمت فرنسا كل الوسائل لإشعال نيران التعصب الديني لدى هؤلاء الشبان الجهلة، فما كانوا إلا ليسارعوا للانضمام للحرب تماما كما فعل أجدادهم من قبلهم أثناء الحروب الصليبية.

وبالإضافة إلى هذا النوع السالف ذكره من الجنود انضم إلى الحملة أناس مغامرين أما المدنيون الذين شاركوا في الحملة فقد كانوا من الأدباء، والمؤرخين والطباعين والكتاب والصحافيين والمحامين والرسامين، فكان منهم من دفع للجيش أموالا لكي يسمح له بالمشاركة على إن يدفع له راتب شهري بعد ذلك فكان دافعهم هنا هو الطمع لا سواه(2).

وقد ذكرت بعض المصادر التاريخية إن الفرنسيين قد استولوا على:

- 7 أطنان و312 كيلوغرام من الذهب (من قصر الداي)
- 108 طنا و 704 كيلوغرام من الفضة (من قصر الداي)
- 42.700.000 فرنكا وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية.
- 527.23.984 فرنكا وهي قيمة نقود الفضة الموجودة بالخزينة الجزائرية
- 80000000 فرنك فرنسية من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة(3).

---

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 102.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830- 1900، ص 22-23.

(3) عمار بوحوش،المرجع نفسه ، ص 102.

- من ناحية أخرى تذكر المصادر إن خزينة الجزائر كانت تحتوي على ما لا يقل عن خمسين مليون دولار سنة 1830، وأن علي باشا الذي قام بنقل مقر الحكم من قصر الخزينة إلى أعالي القصبة، كان قد استعمل لنقل محفوظات الخزينة خمسين بغلا كل ليلة لمدة خمسة عشر يوما، وهذا ما يفسر افتخار الفرنسيين بحملتهم على الجزائر، إذ اعتبروها مربحة لم يكن لها مثيل في غيرها من الحملات التي ورغم نجاحهم فيها كانت تكلفهم الكثير، بينما حملتهم على الجزائر عوضتهم عن كل خسارة وتكلفة(1).
- كل ما سبق ذكره يصب في قالب واحد إلا وهو إن دافع الحملة الفرنسية على الجزائر هو طمعهم في خزينتها والتي لا طالما سمعوا بثراءها ليملؤو جيوبهم وبطونهم ويصبحوا أثرياء دون أي جهد يذكر.
- كما انه يمكن القول أنّ ضباط الحملة الفرنسية على الجزائر قد استولوا على نصف ما اختلسوه وسلموا النصف الآخر للحكومة الفرنسية ، والتي أرسلت بدورها الأموال والثروات في صناديق حلمت إلى فرنسا على ظهر خمسة بواخر، إذ بلغت القيمة الإجمالية القيمة الإجمالية لهذه المسروقات 4.868.794.452 فرنكا فرنسا(2).

لقد تطرق حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة إلى عملية السلب والنهب التي مست أملاك الجزائريين وأعطي أمثلة كثيرة عن ذلك منها ما ذكره عن أحد أقرباءه والذي كان يملك جنانا يحتوي على دار جميلة البناء، هذه الأخيرة كانت من جملة الأملاك المحتلة عسكريا، فيقول حمدان انه لما رأى الأوروبيون تلك الأبهة ظنوا أن الدار تحتوي على كنز دفين لهذا سارعوا إلى الحفر والتنقيب، وتهديم الجدران بحثا عن الثروات المزعومة ،ولم يقفوا عند هذا الحد بل باعوا ما يمكن إن يباع، وبعدما لحق بالجنان والدار فضل وصي هؤلاء الأيتام الذين كانوا يملكون الجنان الكراء على أن يقوم بإصلاحات لكن حدث إن تقدم طبيب انكليزي للشراء، وهذا ما لم يكن من صلاحيات الوصي، فجرت المفاوضات فيما يخص الانتفاع فحسب، ويذكر حمدان بن عثمان انه طلب منه إن يحرر البنود والشروط وفقا للقانون، وقد أوضح إن ذلك كان مستأجرا فقد مقابل مبلغ سنوي قدره كذا، ولا تدوم الاتفاقية إلا مادام المبلغ يدفع مضبوطا، وبعد إبرام العقد تسلم الطبيب الملك، وقام بجميع الإصلاحات لكن الأمر لم يبقى على حاله، فإثر معرفة القنصل الانجليزي في الجزائر بالأمر، أراد الاستفادة فاقترح على الوصي إن يسلم له الجنان

---

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ص 22- 23.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 102.

بشروط مشابهة[1]، التي وقعت مع الطبيب الانكليزي، فطلب الوصي 1800 فرنك عن الكراء السنوي لكن الجنرال كلوزيل سمع بالأمر وتدخل هو الآخر وابلغ الوصي بأنه سيهدم الجنان فيما بعد، ولكنه سلم للجنرال كلوزيل مقابل 1023 فرنك عن كل سنة.

وبنفس الطريقة استولى الجنرال كلوزيل على ضيعة جميلة كانت من أملاك علي باشا، اشتملت على نباتات ممتازة ومرافق عدة، لكن بحسب الملاّك فكلوزيل لم يكن يدفع أجرة الكراء وهذا صحيح لأنه اعتبر إن تلك الأملاك من أملاكه الخاصة وهذه لم تكن الضيعة الوحيدة التي استولى عليها كل هذا يورد حقيقة اغتناء الجنرال كلوزيل على حساب الجزائريين[2].

ويذكر حمدان بن عثمان أيضا في رسالة بعث بها إلى صديقة محمود باسطمبول في 23 محرم 1250 الموافق ل 3 جوان 1834: إن الفرنسيين استولوا على أملاك الجزائريين بالسلب والنهب وبإجارة سموها كراءا مؤبدا[3].

ومن ناحية أخرى اتخذت السلطات الاستعمارية من حجة قمع الثوار والمنتفضين حجة لتستولي على أملاك هؤلاء وهذا ما نلاحظه في معركة واد إبراز 17 سبتمبر 1849 من خلال اعتبار المصادر الفرنسية هذه المعركة من أعظم الانتصارات الفرنسية رغم قتل قائدها سان جرمان وهذا الاعتقاد لم يأتي من عدم، وذلك بالنظر لما تم الاستيلاء عليه من الخيول والبغال والخيم والأمتعة، وحجز ما يقارب 100 بندقية وكميات معتبرة من الذخيرة[4].

ونفس الشيء حصل عقب انتهاء معركة الصادق بن الحاج 1859، إذ استولى الفرنسيون على أملاك الأهالي من حيوانات ومؤن وأموال واتلفوا ما أتلفوه[5].

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 296.

(2) نفسه، ص 296- 298.

(3)جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914 ،(د، ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د، س، ن)، ص 69- 74.

(4)يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر خلال القرنين 19 و 20، ط1، دار البعث، الجزائر، 1980، ص 24.

(5)شلبي شهرزاد، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر ،غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008- 2009)، ص 77.

أمام كل هذا لا نجد بدا من القول بحقيقة فرنسا وجنرالاتها، والتي هي حقيقة لا تتناسب بتاتا مع ما جاءت فرنسا لنشره من حضارة وقيم على نحو ما ادعت فهي جاءت سالبة ناهبة باحثة عن الربح الوفير لا غير.

لقد كثر الخلاف حتى بين الفرنسيين أنفسهم عما نهبوه من خزينة الجزائر والطريقة التي عالج بها قائدهم دبورمون بهذا الموضوع، قد وجهت أصابع الاتهام حتى إليه هو، أما ضباطه وجنوده فقد اتهم كل منهم الآخر ، لكن الحقيقة المتفق عليها هو إن النهب قد وقع[1].

ويذكر الكسي دوطوكفيل[*]: إن عملية نزع الملكية في الجزائر تسير بسرعة متوحشة اذ يصرح الحاكم العام بالمنفعة العمومية لتستولي الإدارة في ظرف أربع وعشرين ساعة على البناية بلا تعويض مسبق، وفي نفس الوقت يطلب من المالك تعيين خبير إلى جانب خبير الإدارة لتعيين قيمة العقار، واذ لم يرد تعيين خبير ولم يقدر تعيين له المحكمة خبيرا، وهو بهذا يستطيع إن يسافر إلى طولون لتمضية أسبوع هناك، وعند عودته يجد بناية قد محيت فليست هناك أية تعويضات للمباني التي استولت عليها الإدارة الاستعمارية بغرض شق الطرق، فقد اعتنى القرار الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1834 بهذا، وهو بمثابة قانون منظم لعملية نزع الملكية غصبا وبالقوة لفائدة الصالح العام[2].

لم تقتصر الإدارة الاستعمارية على النهب والسلب فحسب، بل عمدت إلى الهدم والتدمير وإلحاق الضرر بممتلكات الجزائريين، فبعد ثلاث سنوات من الاحتلال تم هدم ثلث مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة فضاعت أملاك الناس وحقوقهم بدون أدنى تعويض ليلي هذه العملية عمليات اخرى لهدم الأسواق والمباني والمؤسسات الخيرية بدون اية مراعاة لمصالح الناس المادية ولا المعنوية ومثال تلك العمليات، هدم خمسة أسواق عمومية منها (سوق القيصرية المخصص لنسخ وبيع الكتب وسوق القابس وسوق الحدادة وسوق القماش ومصنع للحرير).

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ص23.

[*] الكسي دوطوكفيل: هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي رجل سياسة معروف، ولد سنة 1805، اشتهر بكتابيه عن الديمقراطية في أمريكا والنظام القديم والثورة، بدأ كتابته عن الجزائر، ومن ثم التنظير للقضية الجزائرية إن صح التعبير سنة 1837، فكانت نصوصه في هذا المجال محل اهتمام الغرب كان من بين نصوصه المنشورة رسالة عن الجزائر سنة 1837، انظر: الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر فلسفة الاحتلال والاستيطان، ص 7- 9.

[2] ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، (د،ط) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2008، ص 89.

لقد حدث هذا التهديم من اجل إعداد ساحة عمومية لا تتلاءم مع تخطيط المدينة ولامع حجمها، ولم تتوقف عملية السلب عند هذا الحد بل عمد الفرنسيون إلى سلب أغنياء المدينة فاستولوا على أموالهم ومدخراتهم من خلال إتباع الابتزاز والتخويف[1]، فحقيقة إن من قادوا حملة فرنسا على الجزائر جنود راغبون في الثورة والمال بأسرع وقت وأقل تكلفة.

لقد اتخذ الاستعمار الفرنسي من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة لإرهاق الشعب والحط من شأنه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافة التي حمته من هذا المصير المؤلم، لقد أعطت فرنسا نموذجا لما سيكون عليه مصيرا البلاد من خلال احتلالها لمدينة الجزائر وما جاورها ونهبها والسطو على ممتلكاتها[2].

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د، ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة ،الجزائر، 1994، ص 117- 118.

[2] المرجع نفسه، ص 117.

2- المنظومة الضريبية:

إن من مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائرية في المجال الاقتصادي اتسمت بالقسوة والاضطهاد وانعدام الحرية وثقل الضريبة المدفوعة مما جعل الفلاح مالك الأرض يفقد أرضه ويصبح هو وعائلته عمالا فيها[1].

لقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا اثناء العهد العثماني، وكان في اغلبه ذا طابع ديني، علاوة على وجود ما هو ليس بديني[2]، ففرنسا لم تكتف بحرمان الشعب من مصادرة رزقه بل اتجهت إلى إثقال كاهله بضرائب كانت في معظمها جائزة.

ويقسّم أحمد توفيق المدني الضرائب إلى ضرائب أوروبية وضرائب أهلية والتي تمثلت في العشر والزكاة والحكر واللزمة وضريبة النخل على الواحات، وكان الأوروبيون يدفعون من جهتهم ضرائب خاصة خفيفة، ويجهلون الضرائب التي كانت موجودة بفرنسا فكانت الضرائب مجحفة في حق الجزائريين خفيفة على الأوروبيين[3].

كما سبقت الاشارة انه كان هناك نوعان من الضرائب المفروضة وهما كالآتي:

أ- **ضرائب ذات طابع ديني (ضرائب عربية):** مستمدة من الشريعة الإسلامية لم يستحدثها الفرنسيون بل استمدوها من النظام الضريبي العثماني سابقا، وتتلخص في الزكاة والعشور.

1_الزكاة: وهي ضريبة تفرض على قطعان الماشية وهي تحدد كل سنة من قبل الحكومة العامة، وذلك بحسب القيمة التجارية للمواشي

2_العشور: وتأخذ على الأراضي الزراعية وتحدد بحسب الجابدات او الزويجات ومساحة كل جابدة حوالي 12 هكتار، ويفرض عليها مقدار مالي من 10 إلى 20 فرنك كما تؤخذ في بعض الاحيان

---

(1) صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-209)، ص 11.

(2) الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة ، بوزريعة ، الجزائر، 2007، ص 225.

(3) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، البليدة، الجزائر، 1962، ص 263.

عينا، وتخضع إلى عدة عوامل منها الكوارث الطبيعية التي تصيب الأراضي كالجفاف والجراد ونوعية الأرض وكمية المحصول[1].

ب-ضرائب غير دينية:

1- الحكر: وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض تابعة للدولة[2].

2- لزمة قبائل الزواوة: ويدفعها كل من بلغ سن رفع السلاح.

لقد كانت هذه الضرائب تدفع عينيا إلى غاية 1845 لتتحول نقدا بعد هذا التاريخ، إذ تذكر جريدة المبشر في عددها الصادر يوم 30 مارس 1848، انه بعدما كانت السلطات تأخذ هذه الغرامات من الأهالي عينا، أصبحت تؤخذ نقدا، و المسؤولون على جمعها هم القيادات العربية. [3]

3- **ضريبة الدمغة:** وكانت تدفع كمخالفة مثال ذلك جزائري مر على حي أوروبي فهذه مخالفة، ويدفع ضريبة كعقوبة لمخالفته.

للإشارة فانه علاوة على التقسيم السالف الذكر للضرائب يمكن تقسيمها أيضا إلى:

ضرائب عربية (دينية) الآنفة الذكر، وضرائب خاصة بالقانون الفرنسي والتي حددها مرسوم 28 أكتوبر 1847 وهي تدفع من قبل الفرنسيين والأهالي والأجانب فذكر منها:

ضريبة المساكن وكانت متمثلة في قيمة الكراء، وضريبة الخدمات وضريبة المناجم وضريبة خاصة بغرف التجارة وضريبة عائدات قنوات الري[4].وللاطلاع حول أنواع الضرائب المفروضة في مقاطعة قسنطينة وتطور فرضها في باتنة **انظر الملحق رقم (2)و(3)**

يمكن القول إن الضرائب الفرنسية كانت وريثة النظام الضريبي العثماني في الجزائر ودليل ذلك تصريح رئيس المكتب السياسي للشؤون العربية لمقاطعة الشرق إذ يقول: "لقد تمثل دورنا إلى حد اليوم

---

[1] الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 225.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 263.

[3] الغالي غربي، المرجع نفسه، ص 226.

[4] شهرزاد شلبي، مرجع سابق، ص 122.

في التمسك الشديد بالضريبة التي وجدناها سارية أثناء احتلال البلاد ولقد احتفظنا في الشرق القسنطيني بالتنظيم الذي وضعه أحمد باي"[1].

علاوة على هذا يمكن القول أنه في كلتا الفترتين أي العثمانية والفرنسية كانت الضرائب لا توجه لخدمة الفرد بل لخدمة الدولة الفرنسية والخلافة العثمانية.

لقد كان الفرد الجزائري مجبرا على دفع الضرائب التي يدفعها المستوطنون بالإضافة إلى ضرائب أخرى حتى وصل معدل ما يدفعه الجزائري إلى 75.8 فرنك في الوقت الذي لا يتجاوز معدل ما يدفعه الأوروبي 1.5 فرنك ويضاف إلى ذلك الجباية التي قد تصل إلى حد نزع أسقف المنازل واحتجاز العائلات حتى يتم تسديدها. [2].

عموما فانه يمكن تقسيم مراحل السياسة الضريبية الفرنسية في الجزائر إلى مرحلتين:

1- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الاحتواء والفهم من 1830 إلى غاية 1844 ففرنسا في هذه المرحلة حاولت فهم واستيعاب واحتواء النظام الضريبي العثماني في الجزائر.
2- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة ما بعد 1844 وهنا سيأتي دور المكاتب العربية 1844 والتي ستدخل النظام الضريبي الفرنسي بالجزائر، وذلك لكونه في المرحلة الأولى الإدارة الاستعمارية لم تحتج لخلق نظام ضرائبي وهو موجود أصلا ويكفيهم، ولكن بإنشاء المكاتب العربية أصبح رؤساءها يسرقون وينهبون الضرائب التي يقومون باستخلاصها مما سيؤدي إلى انخفاض الدخل الذي تدره الضرائب. كل هذا أدى بإدارة الاحتلال إلى استحداث ضرائب أخرى، وعموما فان هذه الفترة تميزت باعتمادها على الجانب العسكري، لأنها كانت موجهة ضد الثورات الشعبية وهذا لم يحد من تلك الثورات، بل انتشرت وهو ما أدى إلى ازدياد حدة وحجم الضرائب المفروضة على الجزائريين، وهنا يمكن القول إن المكاتب العربية كانت وراء استحداث فرنسا لنظام ضريبي شرس ومجحف في حق الجزائريين.

---

[1] شهرزاد شلبي ،المرجع السابق، ص 120.

[2] جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة تسلطية عدوانية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعماريين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 64.

من ناحية أخرى نجد ان أحمد توفيق المدني في كتابه "كتاب الجزائر " يشير إلى عدم عدالة النظام الضريبي المفروض على الجزائريين مقارنة بالأوروبيين، فإذا تمت المقارنة على أساس ثروة كل فريق لا على أساس العدد نجد إن الأهالي يدفعون أكثر من الأوروبيين الذين يملكون أجود الأراضي وأخصبها[1].

ويذكر شارل روبير أجيرون في أحد دراساته: أنه لم يسجل التاريخ حالة أخضع فيما الناس لدفع ضرائب مفروضة من ديانتين مختلفين كما هو حال المسلمين إذ ألزموا بدفع ضرائب تمليها الشريعة الإسلامية، وضرائب يفرضها القانون الضريبي إذ أكد الأهالي إن الأعباء الضريبية المفروضة عليهم هي من أهم الأسباب التي أدت إلى إفلاسهم لأنها تتربص بهم على الدوام لامتصاص نتاج جهدهم فلطالما طالب الأهالي بإصلاح النظام الضريبي، ولكن محاولات الإصلاح للمنظومة الضريبية الفرنسية باءت بالفشل طوال الفترة الممتدة من 1891– 1917 ليتحقق ذلك سنة 1918[2].

كما أنه استعمل لقمع الانتفاضات أسلوب فرض الضرائب كإجراء رادع لمثل هذه الانتفاضات الشعبية، ومثال ذلك الضريبة التي فرضت على 298 جماعة محلية من الأهالي والتي قدرت ب:

36.582.298 فرنك استغرقت القبائل ثماني سنوات تقريبا في دفعها إذ قبض منها 34.906.887 فرنك بالإضافة إلى هذا فان أراضي المنتفضين تعرضت للمصادرة بصورة فردية أو جماعية[3].

لقد عرفت الفترة من 1854 و 1855 إدخال تغير على قواعد نظام الضرائب فقد كان الأهلي في البداية تدفعه جزءا من ضريبة الدخل عينا، كدفعة شاه واحدة او عنزة واحدة لكل مائة، وثورا واحدا لكل ثلاثين ودفعه عشر محصول الحبوب بعد الحصاد، لكن فيما بعد اقتضى الأمر إن يكون تحصيل الضرائب القيمة، وذلك كإجراء تنظيمي ورقابي أسهل فتحول الدفع العيني إلى دفع نقدي منصف من حيث مراعاته لاختلاف الأسعار بين مختلف جهات القطر، لكن هذا العمل لم يدم طويلا أمام ضرورة تعميم التسعيرة التي أقرتها السلطة الاستعمارية، وبهذا اختير السعر المعمول به في العاصمة .وفي سنة 1856 ارتفعت الأسعار فجأة بنسبة لم يكن لها علاقة بقيمة الحيوانات، فكانت القيمة المعتمدة وقتئذ:

---

[1]أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 265، انظر ايضا : يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954، ص 42.

[2] شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871– 1919 ،ترجمة مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 149.

[3]شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر ، مرجع سابق، ص 22.

- 4 فرنكات للجمل الواحد * 3 فرنكات للثور الواحد
- 15 سنتيما للعنزة الواحدة * 20 سنتيما للشاه الواحدة.

وإذا كانت هذه الأسعار مبالغ فيها حتى بالنسبة لمتيجة، فهي خارج نطاق العدل بالنسبة للهضاب العليا، وهذا ما أدى بالفلاح إلى بيع رأسين أو ثلاثة من ما يملك حتى يدفع ضريبة رأس واحدة[1].

لقد بلغت الاقتطاعات المالية 10.881.443 فرنك واستخدم نصف المبلغ لشراء أراضي لصالح الاحتلال وخصوصا في منطقة الغرب (وهران) [2].

كما أنه في عام 1870 دفع الأهالي مبلغ 14 مليون فرنك ضريبة عربية و 22 مليون ضرائب أخرى، ليزداد المبلغ في السنوات الموالية.

لقد اتضح في مطلع القرن العشرين إن الجزائريين كانوا يدفعون 46% من الضرائب المباشرة وذلك رغم أنهم لا يملكون سوى 37% من ثروات البلاد، وهذه النسب تبدو عالية جدا[3].

لقد مثلت الضرائب خلال العهد الاستعماري بنسبة 71% من إجمالي مداخيل الميزانية العامة بالنسبة للإدارة الاستعمارية، وهو ما أرهق كاهل الجزائريين فوجدوا نفسهم أمام خيارين، إما الثورة ضد السلطة الاستعمارية أو الهجرة وهنا يفسح المجال للاستعمار والمعمرين[4]، لقد تميزت السياسة الضريبية الفرنسية بجملة من المميزات نذكر منها:

1- استمداد النظام الضريبي الفرنسي بداية من النظام الضريبي العثماني[5]، و دليل ذلك ما قاله الجنرال كلوزيل "اكبر شيء ابسطني في الجزائر هو النظام الضريبي ،وثاني هو سقوط قسنطينة ورأيت الثروة بعد سقوطها."

2- الجور الكبير في حق الجزائريين اذ يجبر الفلاح على دفع الضريبة حتى على وضع سياج على قطعة أرض، أو غرس شجرة.

---

[1]عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر، 1830- 1900، (د،ط)، طبعة مزيدة و منقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 109- 110.

[2]شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر ، ص 23

[3] يحيى بوعزيز،سياسة التسلط الاستعماري ، ص 42.

[4]صالح عسول، مرجع سابق، ص12.

[5]نصر الدين سعيدوني،" مذكرة حولة إقليم قسنطينة"، مجلة الاصالة، العدد 70، 71، وزارة الشؤون الدينية، جوان 1979، ص11.

3- الجزائر وبعدما أصبحت مستعمرة زادت حدة النظام الضريبي وجعل نظاما شرسا وأثقل كاهل الصانع والحرفي والفلاح، وهذا ما أدى بالجزائري إلى رهن أو بيع ممتلكاته فاكبر موجة بيع لأراضي الفلاحين كانت في سنة 1867 سنة المجاعة (مجاعة قسنطينة).

4- نجاح فرنسا من خلال النظام الضريبي في نهب خيرات ومدخرات الجزائريين مما جعلها تثقل كاهلهم وتزيد من بؤسهم وشقائهم.

5- بعد سنة 1900 زوال الضرائب العربية من ناحية الشكل، واستحداث فرنسا لضرائب أخرى

يمكن القول إن السياسة الضريبية في الجزائر أحلت مصطلحي البؤس والشقاء بالنسبة للجزائريين، وما زاد من حدة هذا هي الأزمات الطبيعية مثل مجاعة قسنطينة 1867، والتي قال عنها صالح العنتري بأنها الحلقة التي زادت وعمقت من حجم الضرائب لان الفلاحين لم يجنوا محاصيل وزاد كاهلهم الضرائب.

3- السياسة التجارية:

لقد كانت التجارة خلال العهد العثماني داخلية وخارجية كما كانت محتكرة من قبل اليهود الذين كان لهم دور كبير في رواج المنتوجات الأوروبية في الجزائر، وفي ظل الاحتلال الفرنسي ضاعف هؤلاء التجار نشاطهم ،ولم تكن المنتجات الأوروبية وحدها الرائجة في الجزائر بل قابلها رواج المنتجات الصناعية التونسية بالشرق الجزائري المدعمة بالعملة التونسية إذ لم تكن هناك عملة وطنية قبل عام 1830، فكانت مختلف العملات متداولة[1].

وبالرغم من احتلال فرنسا للجزائر لم تستطيع بعث النشاط التجاري، وهذا ما جعلها موضع نقد من طرف المفكرين، من أمثال بلانكي والذي وصف التجارة الفرنسية بالجمود خلال سنتي 1841 و 1842، وذلك لكونها بقيت على نفس المنوال الذي كانت عليه خلال سنتي 1839 و 1840، فجاء رد السلطة الفرنسية على هذا بالقول إن التجارة في الجزائر عرفت نشاطا ملحوظا و ذلك بالسماح لقائد بني عباس ان يؤسس سنة 1839 فندق واحد كما أن الحركة التجارية كانت تتم بواسطة 150 إلى 200 بغلا كانوا في حركة تنقل دائمة بالمنطقة لضمان تبادل ووصول السلع [2] من ناحية أخرى فالحبوب لم تكن كافية لسد حاجات الأوروبيين في الجزائر من جيش ومستوطنين، وسبب ذلك المجاعة والحرائق الأمر الذي جعل الادارة الفرنسية في الجزائر تستوردها من فرنسا، لذلك شكلت العاصمة الجزائرية قاعدة لتموين الجيش الفرنسي شرقا وغربا بالحبوب المستوردة من فرنسا [3] .

وبناءا على تقرير أوردته وزارة الحربية الفرنسية، حول الحركة التجارية على السواحل الجزائرية وبخاصة ميناء سطورة، خلال شهر مارس من سنة 1836، ذكر إن البضائع المصدرة بلغت 5076 طن على متون 459 سفينة بينما قدرت الواردات بـــ :26.182 طن على متون 456 سفينة وهي سفن تجارية أوروبية دون حساب السفن الفرنسية الخاصة بتمويل جيش الحملة، وهذه الحركة التجارية طبيعية بالنظر لغنى المنطقة بالحيوانات المطلوبة من قبل الفرنسيين، وورد في نفس التقرير أنه في شهر أفريل من عام

---

(1) عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية، ص 35.

(2) عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة، ص 83- 84.

(3) عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع نفسه، ص 35.

1840 إن ميناء سطورة محل نشاط 156 سفينة، لم تكن فرنسية فحسب بل أجنبية أيضا [1]، لقد بلغ قيمة الواردات من ميناء فيليب 2784.848 فرنك، وقيمة الصادرة بـــ : 183.930 فرنك [2] .

ويذكر يحي بوعزيز في أحد دراساته إن العلاقات التجارية، كانت مزدهرة، فوصف النشاط التجاري بأنه يشبه قطعة فسيفساء، وذلك من خلال الطرق التجارية الرئيسية، والتي فاق عددها 15 طريقا فكانت القوافل تجوب الصحراء الجزائرية وجزء كبير من الصحراء الإفريقية، وهي محملة بالسلع والبضائع النادرة والنفيسة من الأقمشة والسروج، والألجمة والبغال والجمال والأدوات الحديدية كالقدور والسكاكين والإبر والأواني المنزلية والخضر الجافة والزيتون والصوف والعطر ... إلخ [3] .

أمام هذا نتساءل ما إذا كانت هذه الأهمية لصحراء الجزائرية والإفريقية، قد بقيت عقب التوسع الفرنسي على حساب الصحراء الجزائرية ؟

لقد كانت السياسة التوسعية الفرنسية في الجنوب الجزائري نقمة وكارثة على الاقتصاد الجزائري خاصة والإفريقي عامة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها :

- استنزاف الثرواة الباطنية، وذلك من خلال إستراتيجية المستعمر في البحث والتنقيب على المياه عن طريق حفر الآبار في العديد من المناطق الصحراوية وعلى رأسها منطقة واد ريغ والزيبان .
- القضاء على تجارة القوافل التي كانت قائمة بالمنطقة من خلال إنشاء طرق جديدة، وتغيير طرق نقل البضائع التي أصبحت تتم عن طريق العربات والشاحنات، وهذا ما أدى إلى ضعف التبادل التجاري بين الشمال والجنوب .
- تراجع الاقتصاد الريفي المنتشر في الواحات الصحراوية .
- عمليات النهب والسلب وإرهاق السكان بالضرائب والغرامات بالإضافة إلى سنوات القحط والجفاف[4] كل هذا اثر على النشاط الاقتصادي في الجنوب، مما انعكس سلبا على النشاط والتبادل

---

[1] عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة، ص 84- 85.

[2] نفسه، ص 86.

[3] يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ،(د، ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 111- 120.

[4] عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916، (د، ط) عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 136- 139.

التجاري، وهنا تجدر الإشارة بعد كل ما ذكرنا إن الأهمية الحيوية للصحراء الجزائرية والإفريقية عقب التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري قد تراجعت .

علاوة على هذا فقد عرف شمال الشرق الجزائري نشاطا تجاريا كبيرا في عهد الاحتلال الفرنسي، و إذ جاء في تقرير لوزارة الحربية الفرنسية أيضا أنه قد تم شراء 2240 رأس غنم و 4605 رأس بقر، أي مجموعها 6845 رأس حيوان في سوق فيلب فيل، وتم تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة، وهو ما ينطبق على بقية الموانئ الجزائرية المحتلة والتي عرفتت نفس النشاط التجاري . (1)

على خلاف ما ذكرنا يذكر عبد اللطيف بن اشنهو في كتابه "تكون التخلف في الجزائر" إن عملية التبادل كانت تتم ببطء . وهي متعلقة أساسا بما ينفق على القوات وعلى المعمرين، فشكلت بذلك مراكز المستعمرات أمكنة لاستهلاك الفواكه والخضار وسمحت بتشييد بعض الأبنية ومحلات الألبسة، ولكن هذا لم يكن كافيا، فقبل سنة 1851 ، لم يكن يسمح للمنتجات الجزائرية من الدخول إلى فرنسا إلا بعد دفع رسوم، ولكن بصدور قانون 11 كانون الثاني 1851 الذي حدد الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا، وهذا ما سمح بنقل المنتجات الطبيعية إلى فرنسا، والمنتجات الصناعية الفرنسية إلى الجزائر.

لقد سمح قانون جانفي 1851 بإخراج المنتوجات الطبيعية الجزائرية وإلغاء كل رسوم الخروج، والرسوم على السلع الأجنبية المتعددة إلى الجزائر، ما عدا بعض المنتوجات، كما سمح بدخول المنتوجات الفرنسية إلى الجزائر، فنتج عن هذا القانون إزالة العوائق القانونية، أمام تحقيق الرأسمال الذي هو امتداد لدائرة التداول. (2) كل هذا كان على حساب الجزائريين لصالح الاستعمار الذي عمد إلى تحويل الإنتاج الزراعي من إنتاج غذائي أساسي تمثل في الحبوب من قمح وشعير إلى منتوجات كمالية تجارية تمثلت في القطن والحمضيات التي تسخر في إنتاج الخمور، فما مصير الجزائريين البسطاء هنا؟.

لقد عرفت السياسة الاقتصادية الفرنسية في عهد راندون تشجيعا لحركة الاستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري والمصادرة والحيل القانونية ،لقد وعدت هذه الشركات الرأسمالية بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين وهي تتولى تهجيرهم من أوربا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة وضمن هذا حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة

(1) عميراوي احميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية، ص 36.

(2) عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص96-97.

على 50 ألف هكتار في خلال عشر سنوات، كما حصلت شركة جنيفوار السويسرية على 25 ألف هكتار في أحواز سطيف عام 1858 وعلى 281 هكتار خلال عشر سنوات، وهجرت إليها أوربيين ثم تخلفت عن وعودها وطردتهم منها وعوضتهم بمستأجرين من الأهالي لرفض أجورهم وسهولة استغلالهم .فحصلت بموجب هذا على 25 ألف هكتار عام 1825. وحصلت جمعية الغابات –وهي شركة –على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتشغلها 90 عاما، غير أنها باعت امتيازاتها لثلاثين مستوطنا أوربيا. [1]

لقد استولت الإدارة الفرنسية على أراضي الجزائريين ثم أخذت تنتفع منها عن طريق البيع والشراء، وهذا ما أكد عليه مكماهون الحاكم العام، أمام المجلس الأعلى للحكومة العامة في أكتوبر 1869 إذ صرح بأن تحت تصرفه أكثر من 207 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لأنه يمتنع عن عرضها للبيع المباشر في صالح الاستيطان، لأن أغلبها بعيد عن مراكز النشاط الأوروبي ، ولأن الأراضي التي بيعت في هذه المناطق قد اشتراها الأهالي ، أو بيعت فيما بعد للأهالي من طرف مالكيها الأوروبيين، وللتدليل على ما قاله ذكر أن 1800 هكتار عرضت للبيع اشتراها الأهالي. [2]

ويالها من مفارقة المالك يشتري ملكه، والإدارة الاستعمارية تتاجر بما لا حق لها فيه، ولم يقتصر الاستعمار الفرنسي على هذا بل تجدر الإشارة إلى إن الجنرال كلوزيل مع بداية الاحتلال أمر بتهديم محلات تدعى سوق القيصرية كانت تبيع الكتب، ومحلات أخرى تدعى سوق المقايس...

ومحلات ثالثة تدعى سوق الصباغين كان العرب والبدو، يتعمدون المجئ إلى مدينة الجزائر ليصبغوا فيها كل ما لديهم، كما هدم نفس الجنرال محلات أخرى كانت تسمى السوق الكبير وهي مخصصة لبيع الكتان والملابس المنسوجة وتصنع فيها الفتائل والأزرار كماهدمت محلات كانت مخصصة لبائعي الأسماك[3]، وهذا ما أدى إلى خراب النشاط التجاري في هذه الأسواق ما سيعود بالسلب على الملاك الجزائريين والذين مثلت لهم هذه المحالات مصدر رزقهم.

---

[1] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص 15–17.

[2] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830– 1930، (د، ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة (د، س،ن)، ص 118.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 277.

لقد كانت المنتجات التجارية تتجاوز الثلاثين نوعا، إلى درجة إن بلغت عام 1855 قيمة المشتريات في أسواق قسنطينة وحدها 15236727 فرنك، وهذا لا يعني إن الاهتمام التجاري الأوربي انحصر في الشمال فحسب بل امتد أيضا إلى الجنوب، وهذا ما يفسر التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وهذا ما عبر عنه شارل بيرو من خلال قوله" انه باحتلال ورقلة يمكن اقامة ادارة فرنسية قوية أساسها السوق التجارية بهذه المدينة التي ستكون هامة للأوروبيين والعرب والميزابين والسود واليهود لان الصحراء ثروة هامة ذات مداخيل معتبرة"[1]، وهذا ما يفسر استنزاف الخيرات الباطنية والظاهرية كما سبقت الإشارة .

أما فيما يخص الأسعار فيمكن القول أنها كانت ترتفع بالنظر لما يطرأ من كوارث طبيعية كغزو الجراد أو الجفاف وسنوات القحط بالإضافة إلى انه كثيرا ما عمدت السلطات الفرنسية إلى رفع الأسعار لإعجاز الفرد الجزائري البسيط، والذي كان في أغلبيته فلاحا لا يملك قوت يومه وهذا لزيادة فقره وشقائه وبالتالي إخضاعه.

لقد اشتدت المضاربة بين عمالة قسنطينة أكثر من غيرها من العملات، فالأوروبيون كانوا يشترون ليبيعوا للجزائريين مستفيدين في المتوسط بما قدره 56,72 فرنكا في الهكتار الواحد، وفي عمالتي وهران والجزائر يشتري الأوروبون الأرض للاحتفاظ بها في أغلب الأحيان وذلك قد يكون سببه إن هذه الأراضي مروية أكثر من غيرها. [2]

ج –الصادرات والواردات:

لقد بلغت قيمة الواردات الجزائرية سنة 1831 ما يقارب 6,5 مليون فرنك وبلغت الصادرات ما يقارب 1,5مليون فقط. وفي سنة 1836 بلغت الواردات حوالي 22,5 مليون فرنك وبلغت الصادرات إلى فرنسا ما قرب المليون سنة 1835، ثم ارتفعت بعد عامين أي في سنة 1837 بما يقدر بــ :16 مليون، وكانت الصادرات تتمثل في الخيول والبغال والماشية والجلود والصوف والزيت والحبوب وأوراق التبغ والفواكه، وريش النعام. ولكن أهم الصادرات كلها كان المرجان الذي بلغت صادراته حوالي 800 ألف فرنك سنة 1835، ثم قفزت إلى أكثر من مليون سنة 1837، وتوضح هذه الأرقام العجز المستمر في الميزان التجاري الجزائري وهو عجز ظل يزداد سنة بعد سنة.

---

[1] عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية، ص 37.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص118.

أما الواردات فقد كانت تأتي من بلدان أوروبا كابريطانيا والتي نافست وارداتها الواردات الفرنسية إلى الجزائر كما هو الشأن بالنسبة للأقمشة والتي كانت وارداتها سنة 1832 من فرنسا 498,526 فرنك ومن باقي دول العالم 1433,920 وفي السنة الموالية أي في 1833 من فرنسا 474,836 فرنك، ومن باقي دول العالم فقد بلغت القيمة الواردة من الأقمشة بـــ : 1341,834.

أما في سنة 1837 فقد قدرت الواردات من الأقمشة الفرنسية بما قدره 1877,548 أما باقي دول العالم فوصلت الواردات إلى 3223,588 فرنك.

ويتضح من هذه الأرقام إن الواردات الفرنسية لم تكن تمثل سوى ثلث الواردات الاجمالية من الأقمشة سنة 1832، وأصبحت تمثل أكثر من النصف سنة 1837، لكن فرنسا احتلت الجزائر لتجعلها سوقا لمنتجاتها لا لتكون سوقا لمنتجات غيرها، لذلك تم إصدار قانوني 11 جانفي 1851 و 17 جويلية 1867، الذي ربط الجزائر بفرنسا[1]، فالقانون الأول، كما سبق واشرنا ألغى الوحدة الجمركية مما سمح بنقل المنتوجات الجزائرية الطبيعية إلى فرنسا، والمنتوجات الفرنسية الصناعية إلى الجزائر.[2]

أما القانون الثاني: فهو مكمل للأول ،إذ يقيم بين فرنسا والجزائر حرية تجارية كاملة، وهذا يقيم وحدة اقتصادية حقيقية، مما يتيح تبادل المنتجات الفلاحية والصناعية.[3]

ولتدعيم فرنسا للنشاط والحركة التجارية، عمدة إلى إنشاء و مد خطوط السكك الحديدية، فكان إنشاء أول طريق في الجزائر سنة 1862 في عهد الجمهورية الثالثة وهو الخط الذي ربط بين مدينة الجزائر والبليدة، وكان طوله 49كلم،وقد عرف كذالك عهد الجمهورية وضع مخطط لسنة 1857 لاقامة شبكة واسعة تربط السهول العليا ببعضها وبالسواحل وبشمال الصحراء، و قبل سقوطها كانت قد انجزت 182 كلم .[4]

---

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص 101.

(2) عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص 96.

(3) صالح عباد، المرجع نفسه، ص 102.

(4) نفسه، ص 96– 97.

كما كان هناك مرسوم أفريل 1857 الذي يقرر إنشاء ألف و أربعمائة كيلو من الخيوط الحديدية، ويتضمن خط مركزي من الشرق إلى الغرب، على امتداد الشريط الساحلي، والذي هو بمثابة العمود الفقري للخطوط الفرعية، والتي تمتد نحو الهضاب والداخل لتربط المناطق المنجمية بالموانئ [1] ،

يمكن القول إن الساسة الفرنسيين قد أيقنوا إن استعمار إفريقيا سوف يضمن لهم مستقبلا تجاريا، لان موقع الجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط، يجعل من فرنسا في موقع موازنة مع انجلترا في مضيق جبل طارق ومالطا، فاستعمار إفريقيا سوف يختزل لفرنسا كثيرا من الطرق وسوف يمكنها من وضع يدها على كثير من البلدان، وفرنسا المستفيد الأكبر من التجارة العالمية، كل هذا جعل فرنسا تتمسك بمشروع الجزائر، وتسعى لتحقيق أهدافها بشتى الطرق . [2]

---

[1] ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934 ،(د، ط)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 439.

[2] عميراوي حميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية، ص 39.



الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم المدني

1870 - 1900

1- التنظيمات الزراعية

2- التنظيمات الصناعية

3- التنظيمات التجاريـــة

4- انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين

1: التنظيمـــــات الزراعيــة:

أ) استكمال استصدار قوانين الملكية الزراعية ومصادرة الاراضي:

بعد سقوط النظام الإمبراطوري الذي حد نسبيا من أطماع المستوطنين لخوفهم من ثورة الجزائريين، وقيام الجمهورية التي أطلقت يدها على البلاد[1] بعد حرب عام 1870 الفرنسية البروسية، فرحلت فرنسا سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر،[2] وهذا ما أدى بفرنسا إلى التشدد في نزع أراضي التل، وإعطائها للمستوطنين النازحين فوهبت لهم 100.000 هكتار من الأراضي، وبنت لهم 2000 قرية استطانية [3].

كما أنه قد صدرت أراضي القبائل المتمردة في عهد بيجو بواسطة مرسوم 31 أكتوبر 1845 الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين الدين يقومون بأي نشاط ضد فرنسا، وبموجب هذا القرار أصدر قرار 30 ماي 1871 الذي نص على مصادرة الأملاك .

وبموجب هذا فقد شرع في مصادرات ما بعد انتقاضه1871-1872، بقرار 30 ماي 1871 السابق الذكر تنفيذ المرسوم 31 أكتوبر 1854الذي أصدره الجنرال بيجو والذي نص على مصادرة أملاك الجزائريين الذين يقومون بأي نشاط معادي لفرنسا، وبموجب هذا استولت فرنسا على الأملاك من كل نوع الجماعية منها والفردية والتي تعود للقبائل أو الأهالي ممن قاموا و يقومون بأعمال عدائية ضد فرنسا [4].

لقد قامت السلطات الاستعمارية بجملة من المصادرات والتمأميات الواسعة اثر فشل ثورة المقراني، فمنحت الأراضي للأوروبيين، وطردت منها أصحابها بلا رحمة، وذلك عن طريق جملة من القوانين والقرارات والمراسيم كان أهمها: [5]

---

(1) رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج1 ،(د، ط)، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، (د، س، ن)، ص90.

(2) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص31.

(3) رابح لونيسي وأخرون، المرجع نفسه، ص 90.

(4) صالح عباد، مرجع سابق، ص 110، 111.

(5) رابح لونيسي وآخرون، المرجع نفسه، ص 90.

1: قانون الأهالي 1871 : *"هذا القانون الذي يسميه مناؤوه الحريصون على استيعاب نصه أيضا بقانون العصا "*يعدد مادة بعد مادة، الوجبات والالتزامات والممنوعات المفروضة على العرب" للاطلاع على السبعة وعشرين مخالفة التي أوردها هذا القانون ،**انظر: الملحق رقم(04)**

2 : قانون وارني *Warner*: الصادر في 26 جويلية 1873، وقد هدفت فرنسا من خلاله إلى منح المزيد من الأراضي للمهاجرين [1] .

لقد سمح هذا القانون بتفتيت أراضي العرش المقدرة ب: 450832 هكتار، وتوزيعها على الأفراد ثم إجبارهم بعد ذلك لبيعها للمعمرين الأوروبيين، وعلى اثر هذا تم الاستحواذ على 2000 هكتار من أراضي مدينة سطيف و1200 هكتار من سهل شلف، كما تم الاستيلاء على أراضي المعاديين لفرنسا وأراضي البور و الغابات والمراعي، و لم يصل عام 1900 حتى وصلت جملة الأراضي التي صودرت من الجزائريين إلى 2250.000 هكتار، وهي من أجود الأراضي الزراعية، فصار معدل ما يملكه كل فلاح أوروبي من الأراضي الزراعية 108 هكتار في مقابل 14 هكتار لكل فلاح جزائري، [2] فأصبح الوضع هنا أقلية ساحقة وأغلبية تابعة .

3 قانــون الغابـــات:

الصادر أعوام 1874- 1885 والذي حرم على الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات غاية في التعسف والصرامة في حالات الحرائق .

4 : قانون 1887 المكمل لقانون وارني :

والذي نص على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين.

5: قانون 16فبراير 1897: الذي استكمل تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية. [3]

للإشارة فإنه تبع هذه القوانين جملة من المراسيم والقرارات الأخرى أدت إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون ،إذ شملت في النهاية ملايين الهكتارات من الأراضي الفلاحية فمثلت

---

(1) أولفييه لوكور غرانميزون، في نظام الأهالي، ترجمة الغربي بوينون، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2011، ص112.

(2) عمار عمورة، مرجع سابق، ص285.

(3) رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 91

مساحة أراضي الأوروبيين سنة 1870 نحو 565,000 هكتار، لتصل بعد عشر سنوات 1880 إلى 1,245.000 هكتار، ولترتفع في سنة 1900 لتصل إلى 1,682.000هكتار، وهذا ما أدى بالضرورة إلى تراجع مساحة أملاك الجزائريين الزراعية وفرارهم من أراضيهم الصالحة للزراعة إلى أراضي قاحلة. [1]

حقيقة إن هذه المصادرات والقوانين في حق الجزائريين والمنتفضين أثرت سلبا على هؤلاء وأفقرتهم، فسلبت أموالهم وموارد رزقهم، ولكن هذا لا يعني أن الانتفاضات الجزائرية وعلى اختلاف منفذيها وأماكنها، لم تؤثر في الاستعمار والمعمرين ولم تلحق به خسائر مادية وبشرية جسيمة، ومثال ذلك أن ثورة بوعمامة قد إنجرت عنها خسائر مادية وبشرية جسيمة، فقد تعرضت المنشات الاقتصادية للمعمرين بالهضاب العليا الغربية لاتلافات، ومنها خاصة حضائر الحلفاء للمقاولين الاسبانيين فيونتاش وكوبيو الذين يعملان ضمن الشركة الفرنسية الجزائرية. [2]

لقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى توسيع المناطق المدنيّة من خلال بناء القرى الاستطانية تحت رقابة الحاكم العام السيد " ألبير قريفي" وهو أول حاكم مدني في الجزائر و ينتمي إلى الحزب الجمهوري[3].

إذ شهدت الفترة من 1881 إلى 1890 ازديادا في منح الأراضي للمعمرين وقد قدرت مساحة الأراضي الممنوحة بـ: 176,000 هكتار وقد تم تقسيمها على 3206 مستثمرة أغلبها بالمجان. [4]

ب) الفلاحـــــــــة:

تعد الفلاحة من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري ذلك كونها مصدر رزق لحوالي 70% من الجزائريين، ومع العلم أن تربة الأراضي الزراعية الجزائرية تعتبر من أجود وأخصب الأراضي في

---

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 83، 481، 484.

(2) ابراهيم مياسي، توسيع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881– 1912، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1986– 1987)، ص 157.

(3) ابراهيم مياسي، الاستطان الفرنسي في الجزائر.

(4) محمد الطاهر العمودي، " تنمية الاستطان في الجزائر"، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد02، الجزائر، 1999.

العالم وهذا ما جعل السلطة الاستعمارية تزيد من عملية الاستيلاء والتوسع على حساب الفلاح الجزائري عن طريق منح المزيد من أراضيه للمستوطنين الأوروبيين لتعويضهم عما خسروه في أوطانهم(*).[1]

كما سبقت الإشارة إلى أنه بعد سلب الكثير من الأراضي الخصبة من بين أيدي الجزائريين ومنحها للأوروبيين شرعت ادارة الاحتلال في توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي بزراعة القطن والتبغ،[2] والحمضيات،و لتحقيق غاية فرنسا الزراعية والتجارية عمد إلى عدة قوانين ومراسيم بهدف النهوض بالميدان الفلاحي، لصالح فرنسا دون سواها، وكان الدور الذي لعبه الفلاح الجزائري في كل هذا هو دور العامل والخمّاس البسيط عند المستعمرين وحالة الخماسين هي أشبه بحالة العبيد.

فكانت الفلاحة الأوروبية تعتمد على رؤوس الأموال العظيمة، وإيرادات البنوك والجمعيات المختلفة والشركات التي تمولها على عكس الفلاحة الجزائرية والتي لا ينافس فيها الفلاح الجزائري المعمر إلا أحيانا فهو كان فقيرا تؤثر فيه الحاجة والعوز [3]، لمزيد من المعلومات حول الفرق بين الزراعة الأوروبية والزراعة الجزائرية، **انظر: الملحق رقم (05) .**

لقد كان الفلاح الجزائري يعاني إذا اعتمد في فلاحته للأرض على آلات وأساليب بسيطة وغير متطورة تقليدية للاطلاع على طبيعة هذه الآلات، **أنظر: الملحق رقم (06)**

أما بخصوص الري فقد كانت هناك أراضي تسقى بماء المطر وتسمى ((بالأرض البعل)) ،ومنها ما يسقى بماء العيون، والصهاريج والآبار. [4]

لقد كانت الأراضي الجزائرية لا تستثمر كلها بل لا يكاد يستثمر منها إلا نحو 04 ملايين هكتار فقط وكانت مساحة الغابات 3000,000 هكتار، والغابات في أرض الجزائر تعتبر نقمة نظرا للعقوبات

(*) مثلما حصل مع الوافدين من منطقتي الألزاس واللورين والذين تحصلوا بموجب قرار البرلمان الصادر بتاريخ 04 مارس 1871 على 100 ألف هكتار،انظر: رابح لونيسي واخرون، المرجع السابق، ص90.

[1] صالح عسول، مرجع سابق، ص 20.

[2] الغالي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 222.

[3] أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، ص 475- 476.

[4] جمعية أول نوفمبر، تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من 1837-1954، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، (د،س،ن)، ص 68.

المسلّطة على الجزائريين، كأن ترعى عنزة في أرض الغابة فتفرض على هذه المخالفة غرامة مالية تفوق قدرة صاحب العنزة. [1]

لقد كان الاقتصاد الأهلي يرتكز أساسا على نمط الإنتاج الزراعي الرعوي (سنة لزراعة الحبوب وسنة للرعي)، الخفيف والتوسعي وقد كان الفلاح يلجا إلى ترك الأرض تستريح سنة بسنة لتتمكن من تجديد كميات الأوزوت الضرورية لزراعة الحبوب كل هذا جعل من مردود الزراعة والرعي محدودا جدا، وهذا ما جعل من مردودية الهكتار الواحد لا تتجاوز 5 أو 6 قناطير في الأرضي الخصبة والمسقية.[2]

لقد تزعزعت هذه الصورة التقليدية بفعل الوجود الأوروبي وبفعل امتداد وأساليب الاقتصاد القائم على مقاييس الربح والتسويق فاضطرب الاقتصاد التقليدي نتيجة مصادرة الأراضي والاستحواذ على الغابات التي اتخذها جملة من الأهالي مراع صيفية لهم، وهذا الاضطراب إزداد سوءًا عن سوء بعد سنة 1860. [3]

تميزت فترة السبعينات من القرن التاسع عشر 1871- 1877 بالنمو المتسارع للاستغلال الفلاحي الأوروبي بالجزائر إذ أنشأت مائتا قرية زراعية استقر بها ما لا يقل عن ثلاثين ألف أوروبي وحتى تحقق هذه السياسة الزراعية التي انتهجها الفرنسيون في الجزائر النجاح المطلوب، ثم تقديم المساعدات للأوروبيين لشراء الآلات الحديثة من المصانع الفرنسية كما أجريت تجارب على التربة لتحسين نوعية الإنتاج وزيادة كمية علاوة على هذا تمت دراسة خريطة الأمطار بالجزائر حتى تتلاءم نسبة التساقط ونوعية المحاصيل كما اتبع منذ عام 1890 أسلوب الزراعة المتعاقبة والزراعة الجافة في الجهات المتذبذبة التساقط كما تركت بعض الاراضي بورا لتستريح ،واستصلحت مساحات من أراضي المنخفضات الساحلية ذات التربة العميقة، والتي تنتشر بها المستنقعات، وصاحب هذا الاستصلاح انتقاء

---

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق،ص 476.

[2] شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص 671.

[3] المرجع نفسه، ص 672.

البذور واستعمال السماد الكيماوي، وحرث الأرض بعمق وهذا ما أدى إلى نجاح زراعة أقلية الأوروبيين على حساب غالبية الجزائريين.[1]

لقد كان المستوطنون المشتغلون بهذا القطاع لا يمثل سوى 14,4% من مجموع المستوطنين ،مما دفعهم لاستغلال الفلاحين الجزائريين وجعلهم أشبه بعيد القرون الوسطى، وقد ركز هؤلاء المستوطنون على زراعة الكروم، فلم يتعد إنتاج القمح 12239598 قنطار بين سنوات 1891– 1895 ليصل إلى قيمة استثنائية عام 1900 حيث بلغ 17500,000 قنطارا.[2]

ج) الماشيـــــة:

حرصت السلطة الاستعمارية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الماشية وبالأخص الأغنام وهذا ما تطلب وفرة المراعي الواسعة ومصادر المياه ما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى الاتجاه إلى تطبيق ما يسمى بسياسة الغدير[*]، إذ أجريت العديد من الأبحاث حول الثروة المائية والأعلاف المتوفرة، لكن المساعي الفرنسية لم تتحقق لوجود عدة معيقات على رأسها عدم كفاية المصادر المالية، كما لم تنجح سياسة خزانات الغدير ذات الجدران المصقولة، والمغطاة بسعف نبات الحلفاء، ما يؤدي إلى تبخر كميات كبيرة من المياه المخزنة، كما تكاثرت في مثل هذه الخزانات الطفيليات والميكروبات، لقد ساد نشاط تربية المواشي في العديد من المناطق كالحضنة، بريكة، تبسة، خنشلة لكن خضوع العشابة في هذه المناطق للرقابة الإدارية، دفعهم للتخلي عن هذا النشاط .[3]

ويبلغ عدد الغنم في القطر الجزائري في الأعوام الاعتيادية، نحو سبعة ملايين رأسا وفي السنوات الجدب وفقدان المراعي وقلة المياه يقل عدد المواشي إلى ما دون النصف. ولو كانت البلاد غير مستعمرة، لما ضاعت هذه الثروة الحيوانية واندثرت، لكن غاية المستعمر من كل هذا هي توفير راحة الأوروبيين وثروتهم، والعناية بالأرض الاستعمارية وتوسيعها.[4]

---

[1] ناصر الدين سعدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 35–36.

[2] صالح عسول، مرجع سابق، ص 20.

[*] نظام عرف بالجزائر منذ العهد الروماني، حيث يتم حفر مايعرف بالفسقية بغرض تجميع المياه في المناطق الجافة خلال موسم التساقط،أما مصطلح الغدير فيطلق على مكان تجميع المياه بعد سقوط المطر دون بنائها بالحجارة،انظر: صالح عسول المرجع السابق،ص22.

[3] صالح عسول ،المرجع نفسه، ص22.

[4] نفسه، ص22.

لقد كانت لسياسة الفرنسية التوسعية في الجنوب الجزائري آثار سلبية على الثروة الحيوانية التي تراجعت بنسبة 80 بالمائة، سبب نظام العشابة الذي فرضته السلطة الفرنسية على مربي المواشي، اضافةإلى سنوات الجفاف والقحط والأوبئة التي كانت تصيب المنطقة . [1]

لكن من جهة أخرى فقد أولت السلطات الاستعمارية في الجزائر عناية خاصة لتربية الخيول والمواشي، وهذا بهدف تكوين ثروة حيوانية ضخمة، وذلك لتزويد الوطن الأم بما يحتاجه من مواد حيوانية كالصوف، واللحوم، أمّا عن الاهتمام بتربية الخيول فكان الغرض منه تزويد الجيش الفرنسي لما يحتاجه منها . [2] لمعرفة تعداد الماشية في السنوات الاعتيادية، **أنظر: الملحق رقم(07).**

لقد أثرت التشريعات الفرنسية على الثروة الحيوانية للأهالي الذين منعوا حتى من رعي قطعانهم حتى في الغابات، وتعرضوا لمختلف صنوف العقوبات، فتضاءلت ماشيتهم وقل عددها، فاضطروا إلى تغيير نمط معيشتهم القائم على الحل والترحال بعد أن أجبر الفلاح على تقليص المساحة الزراعية، عجز على تلبية احتياجاته الغذائية[3]، فعلى سبيل المثال هنا أن منطقة الأوراس كانت تتوفر على ثروة حيوانية هائلة لكن هذه الثروة كانت تتأثر بشكل واضح بالإنتاج الزراعي سبب رداءة المحاصيل، إذ شهدت هذه الثروة تدهورا محسوسا وبالأخص في الغنم والماعز ما بين(1844 و 1856 م) [4] ومن هنا يمكن القول أنه توفرت الظروف المناسبة من مياه ومراع، ولو لم تكن سنوات الجفاف، إضافة إلى أهم سبب في تراجع الثروة الحيوانية ألا وهو السياسة الفرنسية المجحفة في حق الجزائريين على رأسها السياسة الضريبية الشرسة، والتي غالبا ما أدت بالفلاح لبيع العديد من الحيوانات ليدفع ضريبة واحدة ولولا كل هذا لأصبحت الثروة الحيوانية من أعظم ثروات الأهالي .

د) منتجات الأراضي الجزائرية:

1: الحبوب: تنتج في قطر الجزائر نحو 20 مليون قنطار في السنة، ولكن هذا غير ثابت ويختلف من سنة إلى أخرى لعدة عوامل، وتمتد زراعة الشعير على نحو 1300.000 هكتار والقمح الصلب

---

(1) صالح عسول ،المرجع السابق، ص22.

(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص 203.

(3) غرينة عبد عبد النور، الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية 1840-1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2009-2010)، ص38.

(4) أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، ص 479.

على100.000 هكتار، والأهالي ينتجون سنويا 6500.000 قنطار من الشعير و4000.000 قنطار من القمح، والأوروبيين ينتجون من الشعير مليون قنطار ومن القمح مليونان، أما القمح اللين (الفرينة) فيزرعونها على مساحة 280.000 هكتار، وينتجون منه مليوني قنطار .

2: **الثمـــار المبكـــرة** : وهي منتوجات جديدة على الجزائر لأن طقس هذه الأخيرة يسمح بنضوج كثير من البقول والثمار قبل نضوجها بفرنسا، فبيع مثلا هذه المنتجات في فرنسا يجلب الربح الوفير، وأهم هذه المنتوجات الفاصوليا والطماطم والبطاطس وعنب الأكل [1].

3: **الكروم (الأعناب):** لقد أحدث زراعة الكروم تغيرا فعليا في اقتصاد الجزائر " الأوروبي"، لكن اقتصاد الجزائر الأهلي ظل حبيس أساليبه التقليدية ،كما كانت السنوات العجاف تتناول أعوام الخصب، [2] لقد استغلت السهول الخصبة بجهات عنابة، الجزائر، ووهران لغرس الكروم لإنتاج مختلف أنواع الخمور.[3]

4: **الزيتون:** فغابات الزيتون تحجب في القطر الجزائري نحو 85 ألف هكتار، وفيها تسعة ملايين شجرة مثمرة وخمسة ملايين شجرة مهملة، لقد استولى الاستعمار على أحسن جهات هذه الزراعة [4]، والتي لو لم يكن المستعمر لما ضاعت ولكن الاستعمار ما ترك شيئا إلا واستولى عليه أو خربه.

5: **التبـــــغ**:وهو من أهم المغروسات الصناعية، يشمل نحو30,000 هكتار، وينتج حوالي 300,000 قنطار في السنة [5]، وقد كان يمارس هذه الزراعة قرابة 8,000 من الأهالي و2,000 من الأوروبيين لكن زراعة الأهالي اتسمت بالجودة على خلاف ما ينتجه الأوروبيون الذين رغم ما خصصوه من مساحات شاسعة للزراعة إلا أنهم لم يعتنوا به بالشكل الكافي،مما جعلهم يجنون نصف ما يجنيه الأهالي.[6]

---

[1] أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، ص 476- 478.

[2] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص 661.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 112.

[4] نفسه، ص 119.

[5] أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، ص 478.

[6] شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص 690.

6: القطــن: لم تنجح زراعته، وذلك سبب انحطاط أسعاره بالأسواق العالمية، فلم يعد يزرع رغم جودته.

7: الحلفـــاء: وهي نبات ينبت وحده بصفة طبيعية، وينتشر على مساحة نحو أربع ملايين من الهكتارات، وينتج سنويا نحو 150,000 طنا. (1)

8: النخيل: ثروة واحات الجنوب الجزائرية وهو يتربع على 65,000 هكتار من الأراضي، وينتج أنواعا عدة من أجود الثمرات، يبلغ مجموعها في السنة 1.800.000 قنطارا. (2)

(1) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص 478.

(2) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 120.

2: التنظيمات الصناعية:

لقد عمد الاستعمار إلى إعدام أي حركة صناعية في الجزائر، فاستلاؤه على الأرض وما تحتها يجعله يعيش في نعيم وترف، مما يغنيه عن التصنيع الذي قد يزاحم معامل فرنسا وصناعاتها في الوطن الأم، كما أنه من ناحية أخرى يمكن القول أن التصنيع في الجزائر سيجلب اليد العاملة الجزائرية لارتفاع الأجور وهذا سوف ينعكس على سياسية فرنسا الفلاحية والتي تقضي بعمل الجزائريين لدى المعمرين بأجور زهيدة. (1)

لقد عمدت فرنسا من وراء هذا إلى إعدام ومحق الحركة الصناعية في الجزائر لتجعل هاته الأخيرة مطمورة للمواد الأولية التي تحتاجها فرنسا في حركتها التصنيعية، فكانت سياسة الاستعمار أخذ المواد خاما أولية من الجزائر بكل بساطة وبأزهد الأثمان ثم تصنيعها في فرنسا وبيعها في الجزائر بأثمان باهضة، وبالتالي تصبح الجزائر سوقا استهلاكية للمنتوجات الفرنسية لا غير.

كل هذا جعل من القطر الجزائري دون صناعة تذكر اللهم بعض معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ، علاوة على الصناعات التقليدية المحلية كحياكة الأصواف ونسج الزرابي. (2)

كما كانت المناطق الصحراوية تمارس هذا النوع من الصناعات فكانت الصناعات منتشرة في القصور والشوارع وأحياء كثيرة فوجد فيها الحدادون وباعة الأسلحة والصباغين والحدادون والنجارون من شلالة في بوسعادة، وفي سنة 1890 كان بالميزاب 6000 من صناع الزرابي (3) .

أما الصناعة الأوروبية فقد كانت تقوم على رأس المال، وعلى الصناعة التحويلية والمنافسة الحرة، وفائض الإنتاج فعمدت سلطة الاحتلال إلى استثمار موارد الجزائر وخيراتها برأسمال حر وبفلاحة شبه تحويلية صناعية كصناعة القطن.(4)

لقد هدف الاستعمار منذ الوهلة الأولى إلى استغلال خيرات البلاد وثوراتها ومواردها وثرواتها المعدنية ليستثمرها في الصناعة، فالاستعمار الفرنسي عمد إلى الاستحواذ على خيرات الجزائر وثرواتها

---

(1) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص126.

(2) نفسه، ص126.

(3) عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ص 135.

(4) عميراوي أحميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية، ص 39.

المعدنية لتسخيرها لخدمة الصناعة الفرنسية فهو أيقن ان الجزائر غنية بالمعادن والمناجم والتي استغلّ منها ما أمكن استغلاله، وترك الكثير دون استثمار لأجياله المقبلة وذلك لعجزه عن استثمارها كلها. [1]

لقد تمثلت أهم معادن القطر الجزائري، ومناجمه التي استحوذ عليها الاستعمار وشركاته الضخمة فيما يلي:

1- **السماد(الفوسفات):** ويستخرج أكثره من مناجم الكويف قرب تبسة. ويباع منه سنويا نحو 800.000 طن.
2- **الحديد:** ويستخرج أكثره من الونزة، وبن صاف، وجبال ذكار، وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن.
3- **الرصاص:** ويستخرج منه سنويا 20الف طن.
4- **الزنك:** ويستخرج منه سنويا 50الف طن.
5- **النحاس:** ويستخرج منه سنويا 1500طن.
6- **الزئبق:** ويستخرج منه سنويا 1200طن.
7- **الفحم الحجري:** ويستخرج منه سنويا300الف طن ولكنه لا يستغل.
8- **النفط:** [2] وهو ما سيسيل لعاب فرنسا في آخر عهدها في الجزائر.

وللإشارة فقد بدأت أبحاث فرنسا عن المناجم في الخمسينات من القرن التاسع عشر في الجهة الشرقية عن طريق ب- ا ونفونتين والمهندس المنجمي فرونال، وقد شرع هذا الأخير في نشر نتائج أبحاثه ابتداء من 1850،وتم العثور حوالي 45منجما ،وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينات،وبالنسبة للحديد كانت هناك مناجم عين مقرة (عنابة)،ووادي علال (تنس)، ولمبوجة، والعلايق (عنابة)، وبالنسبة للنحاس كانت هناك منجم موازية (المدية)،وكاف أم الطبول(القالة)،ورأس تنس،وبالنسبة للرصاص منجم كاف أم الطبول، وودي تافيلاس (تنس)، وغارروبان (مغنية)، وكانت محاجز البلاط مستغلة بشكل أوسع، حيث بلغ عددها 327، استعمل في استغلالها ألفي عامل، مع هذا ظل الاستغلال المنجمي ضعيفا. [3]

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 124.

[2] نفسه، ص 125.

[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص 98.

كل هذا يورد حقيقة واحدة مفادها استيلاء المستعمر على البلاد وكنوزها وتسخيرها لخدمة هو دون سواه ما يبعد الجزائري المسلم عن خيرات بلاده [1] .

من ناحية أخرى فانه قد عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة، التي وفرت الشروط الضرورية لذلك خاصة فيما تعلق بوسائل النقل، كما جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية دورة ماي 1903 ،أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ 1898 إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة خلال السنوات الأخيرة . [2]

لقد اشتمل الاقتصاد الأهلي كذالك على قطاع صناعي صغير، تمثل في نسيج القطن والبرانس، وصناعة الفخار والأسلحة ودباغة الجلود كما سبقت الإشارة وقد اتسمت الصناعة التقليدية بالهشاشة أمام منافسة المصنوعات الأوروبية .

كما أن الطوائف الحرفية التقليدية اندثرت تقريبا سنة 1870 إلا في تلمسان وقسنطينة عند بعض العروش، وهذا ما أدى إلى انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن وما بقي منها من صناعات عائلية تقوم بها النساء ولا يمكن اعتبارها نشاطا صناعيا .

كما لم تكن أولى المؤسسات الصناعية الأوروبية تشغل اليد العاملة الجزائرية، إلا في بعض مؤسسات صناعة الكتان في قسنطينة والتي سمحت بتشغيلهم باجرة 2 فرنك في اليوم، كما أنهم وصفو بالمهارة كما تم تشغيل بعض الأيدي العاملة في فترات غير منتظمة بالمستثمرات المنجمية . [3]

ويذكر محمد العربي الزبيري في احد دراساته أن الصناعة قبل الاحتلال الفرنسي كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما وبعد الغزو أهملت الصناعة في الجزائر لتصبح البلاد تصدر المواد الأولية فحسب، وتستورد كل شيء تقريبا، واختفت مصانع الأسلحة والبارود و ورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فوجب القول هنا أن المستعمر أنهك الصناعة في الجزائر واستنزف ثرواتها المعدنية [4] لقد اعتبرت الجزائر بالنسبة للرأسماليين مصدر للمنتوجات الغربية

---

(1) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 125.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 98.

(3) شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص 683-684.

(4) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1،(د، ط)،منشورات اتحاد الكتاب العرب،(د،ب،ن) ،1999 ،ص 20.

حيث صدرت إلى فرنسا وأوروبا ما يقارب 3200.000 طن من الحديد الخام من أصل 3300.000طن استخرجت، وما يقارب 560.000 طن من الفوسفات من أصل 6000.000 طن ومعنى هذا أن الجرائر تعتمد على الصناعة الاستخراجية ولا تملك صناعة تحولية أساسية وبهذا فهي لا تقلق صناعة الوطن الأم بأي شكل من الأشكال [1] .

من ناحية أخرى لقد لاحظت المكاتب العربية ما أصاب الحرف الصناعية من تدهور سريع فحاولت إنقاذها، ولكن مساعيهما هذه لم تتحقق فرغم إنشاء مدرسة للفنون والحرف غير أنها لم تدم طويلا. لأنه قد هدمت من قبل القبائل سنة 1871 لسبب أن من تكون فيها من العمال لم يجدوا بعد تكوينهم فرص شغل لدى الحرفيين الأوروبيين . [2]

يمكن القول أن سياسة التصنيع لم تعرف بداية محتشمة إلا في بداية القرن العشرين ففي 1 جانفي 1901، ذكرت الاحصائيات أن هناك 11.887 ورشة عمل للأوروبيين ومسلمين ضمن المؤسسات الصناعية، وتمثلت في معاصر الزيت والمطاحن، والتجارة وصناعة العربات ،الحدادة ،وقد كانت هذه الورشات تشغل 151.502عاملا.إذا بلغ عدد العمال الصناعيين المسلمين رجالا ونساءا وأطفالا ممن لم يتجاوز عمرهم15 سنة حوالي 20.000 نسمة. [3]

لقد نجمت عن إرادة التصنيع في الجزائر في فترة ما بين الحربين العالميتين، إلزام إدارة الاحتلال نفسها في الفترة من 1914الى1918 م، بتوليد حركة إبداع صناعي لمساعدة المجهود الحربي لفرنسا التي تعرضت للغزو،ولكن هذه الحركة كغيرها لم تنجح،وحتى الصناعات التعدينية نفسها لم تصل إلى ما كان مرجوا باستثناء بعض المواد كالرصاص. [4]

يمكن القول كخلاصة لكل ما سبق ذكره أنّ الرأسماليين الفرنسيين سعوا إلى عدم تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر ما يستطيعون، بل عمدوا إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد الجزائرية.

فالسياسة الاستعمارية منذ البداية عمدت إلى جعل الجزائر مملكة زراعية ،وذالك من خلال محاولة الفرنسيين خاصة المستثمرين في الصناعة الحيلولة دون تحويلها إلى مصنع،بل جعلها سوقا رائجة

---

(1) صالح عسول مرجع سابق، ص24-25

(2) شارل روبير اجيرون،الجزائريون المسلمون وفرنسا ص684

(3) نفسه، ص390.

(4) شارل روبير أجيرون، تاريخ المعاصر، ص 816.

لمنتجاتهم الصناعية، ومصدرا لتوفير اليد العاملة،فكان كل ما هناك صناعة تقليدية تشمل صناعة الزرابي المنسوجة والثياب من برانس والحياكة، علاوة على هذا فقد حاول الأهالي إنشاء بعض المصانع العصرية مثل معمل بن جيكو بقسنطينة، ومصنع الدخان والسجائر، ومعامل بن ينشي لصنع الخشب ومعاصر الزيت الكبيرة ببلاد القبائل في حين اعتمدت الصناعة الأوروبية بالدرجة الأولى على المنتوج الفلاحي إضافة إلى معامل العجين ومعاصر الزيت، والدخان والأسماك.[1]

[1] صالح عسول، المرجع السابق، ص25.

3: التنظيمـــــات التجاريـــــة:

لقد كانت فرنسا تحتكر التجارة الجزائرية، فالجزائريون على كثرتهم لا وجود لهم في الحركة التجارية إذ كانت فرنسا تصدر خيرات الجزائر ومنتجاتها لتبيعها لمصانعها ثم ترجع لتبيعها في الجزائر مصنعة بأرباح طائلة، كما أن الميزان التجاري الجزائري في عجز مستمر فادح لأن وارداته أكثر من صادراته.[1]

إذ أن الإنتاج المحلي لا يسد حاجات الناس لذلك يتم اللجوء بنسبة كبيرة إلى الأسواق الخارجية[2]، كما أن القانون الفرنسي يحتم على الجزائريين عدم ممارسة أي عملية تجارية على غير السفن الفرنسية. لقد كان الجزائريون يبيعون ما يزيد عن حاجاتهم المحلية من أصواف وتمر وتبغ وحبوب وزيت ليشتروا بالثمن ما يلزمهم من الأجانب وهذا ما يجعلهم يتخبطون في فقر مدقع ذلك أنهم يشترون أكثر مما يبيعون علما أنهم لا يشاركون إلا بصفة تافهة في حركات التصدير والاستيراد. [3]

أما عن الحجرات التجارية فتوجد بالجزائر سبع حجرات تجارية متواجدة في الجزائر ووهران وعنابة وسكيكدة وقسنطينة ومستغانم وبجاية، وقد تأسست هذه الحجرات بالأمر الصادر في 09 أفريل 1898 ويشرف على هذه الحجرات الوالي العام الذي يصادق على ميزانيات الحجرات التجارية ومواردها من أعمال المراسي والنقل البحري والمعاملات المالية المحلية، والناخبون في الحجرات التجارية هم من سائر التجار الأوروبيين والمسلمين لكن لا يجوز أن يتجاوز عدد الناخبين المسلمين العشر من مجموع عدد الناخبين أما الأعضاء المسلمون فلا يجوز أن يتجاوز الأربعة أعضاء. [4]

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 128.

[2] عديّ الهواري ،الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص 93.

[3] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص 128.

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 269.

أ) الأســـــواق :

لقد كانت المبادلات التجارية تتم بين السكان في الأسواق الشعبية الأسبوعية المقامة في المدن أو القرى، تعد ملتقى للمنتجين والمستهلكين والتجار، تعرض فيها منتوجات عدة ،إضافة إلى تجارة الحيوانات كالأغنام والأبقار...الخ. [1]

لقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى الاستفادة والسيطرة على هذه الأسواق فقامت بتحديدها في اجتماعات المجالس البلدية خاصة ببعض مناطق الشرق الجزائري كبلدية تبسة كما حددت أيضا المدة الزمنية لتسيير هاته الأسواق، وذلك طبقا لجملة من القوانين والمراسيم التي تحكمها، فوضع لاستغلال الأسواق دفتر يتضمن شروط تسييرها، حددت فيه كيفية دخول المزاد العلني وشروطه، كما حددت فيه المكوس على المعروضات علاوة على هذا فقد ذكر في دفتر الشروط هذا أن السوق في بعض مناطق الشرق الجزائري المحاذية لتبسة وما جاورها مثل الشريعة بئر العاتر المزارة ثليجان، تسيّر أسواقها بعد إجراء مزايدة علنية على مستوى مقر البلدية بإشراف وحضور الإداري الرئيس مصحوبا بعنصرين من المجلس البلدي والقابض البلدي في المكان المخصص للمزاد، حيث يحدد آخر مزادين قدما أعلى عرض مع العلم أنه قبل إجراء المزايدة يتم تحديد سعر ثابت، وعندما لا يقدم المزايدون القيمة المتفق عليها سلفا، يلغى المزاد ليعاد بعد 15 يوما، وبعد 48 ساعة من المزايدة يحدد الشخصان اللذان قدما أكبر عرض وتجرى المزايدة بينهما. [2]

ب) شبكـــــة الطــرق:

تدعيما للتوسع الاستعماري في الجزائر وفي الصحراء خاصة وتسهيلا لاستغلال الجزائر وربطها بفرنسا، ودعما للاستيطان، وسعت السلطات الاستعمارية شبكة الطرق فانتقل طولها من 6700كلم إلى 9280كلم في الفترة ما بين 1872 إلى 1879م، ففي عهد الجمهورية تم الاهتمام بالطرق والسكك الحديدية والتي لا تزال آنذاك ذات أهمية في النقل البري. [3]

---

[1] صالح عسول، مرجع سابق، ص 28.

[2] نفسه، ص 29.

[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص 96.

فكان مشروع فرنسا للخطوط الحديدة العابرة للصحراء وصاحب هذا المشروع هو المهندس" " دي دو بونشال"[*]، الذي قدم الدراسات الأولى منذ 1874، إذ سمح هذا المشروع لفرنسا بالتوغل داخل الأوطان السودانية واستحواذ على تجارتها ومن ناحية أخرى منافسة خط انجلترا من الرأس (الكاب) إلى القاهرة ،لقد أثار هذا المشروع اهتمام فرنسا فكونت لجنة تحضيرية لمعرفة أرضية المشروع يوم 12 جويلية 1879 لأن مثل هذا المشروع يقدم لفرنسا الكثير كون الجزائر هي حجر الزاوية لكل سياسات فرنسا بإفريقيا ككل.

علاوة على هذا فقد تم انجاز عدة شبكات عبر مراحل وتوسعت هذه الشبكات لتشمل المناطق الصحراوية[1]، **انظر: الملحق رقم (08).**

وبعد هذا المشروع تم التفرغ لانجاز مشروع السكة الحديدية العابرة لصحراء، وقد أظهر هذا المشروع ثلاثة خطوط هي:

- الخــط الشرقـــي عبر غدامـــس.
- خـــط الوسط من ورقلة وأمقيد نحو مرفق النيجر أو نحو بحيرة التشاد.
- الخــط الغربـــي عبـــر توات. [2]

لقد نمت شبكة الطرق في عهد الجمهورية، وعرفت توسع سريع إذ نمت في ما بين 1871 إلى 1892 بمعدل 40كلم في السنة[3]، ولمعرفة نمو شبكة الطرق في هذه الفترة، **أنظر: الملحق رقم (09).**

لقد تم انجاز مشروع الخطوط الحديدية العابرة للصحراء ،التي تمر على أراضي قاحلة وبدون ثروات إلا أنها تمر على واحات وادي ريغ أجمل وأهم الواحات ،كما أنه يمكن فرنسا من جلب كل التيارات التجارية الدولية إلى الصحراء الجزائرية، وهذا ما كان دائما بين الجزائر والسودان.[4]

---

[*] ولد أدولف دو بونشال في فلوراك سنة 1821م، مهندس أول للجسور والطرقات نشر عدة أفكار أصلية وممتازة، أظهر فيها المؤلف براعة كبيرة، ومن بينها كتابه حول مشروع السكة الحديدية العابرة للصحراء والذي لفت انتباه الجميع ،انظر: إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934، ص 449.

[1] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934، ص 437– 439.

[2] نفسه، ص 440.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص97.

[4] إبراهيم مياسي، المرجع نفسه، ص 442، 443.

لقد بلغ طول شبكة الطرقات داخل الجزائر حوالي 300كلم وشبكة الطرقات للبلديات 5000 كلم تقريبا أما الإقليمية، فقد بلغ طولها 500 كلم. (1)

إن الإدارة الاستعمارية إهتمت بمد شبكة الطرق والسكك الحديدية عبر المناطق التي فيها منافع استعمارية أما من ليس فيها منافع ولا مراكز عسكرية استعمارية فهي لا تعرف السكة الحديدية(2).

عموما فإن فرنسا هدفت من هذه السياسة إلى ربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية والأسواق المدنية(3). وهذا خدمة لمصالحها التجارية ولغاياتها الاستغلالية.

لقد شهدت شبكة الطرق تغيرات مختلفة وتم ربط الجزائر العاصمة مع وهران وقسنطينة والفروع الأخرى مثل تلمسان بسكرة وبوسعادة سطيف وتبسة، وقد وضعت السلطات الفرنسية ما قيمته 80,000.000 فرنك لإنجاح عملية مد شبكة الطرقات. (4)

ج) الصادرات والواردات:

لقد تمثلت صادرات الجزائر في الخمور والغنم والصوف وأوراق الدخان إلى غير ذلك(5)، ولمعرفة المزيد حول الكميات المصدرة **انظر: الملحق رقم(10-11).**

لقد كان التجار الأوروبيون ينقلون القمح نحو المرافئ ليصدر من هناك إلى مرسيليا وقد كانت أسعاره متقلبة، وهذا ما أثر على الفلاح، لقد كان التبادل غير متكافئ بين الفلاحين والقطاع الاستعماري في البيع والشراء معا. (6)

من ناحية أخرى سجلت سنوات 1871- 1876 ارتفاعا في تصدير القمح والشعير والغنم، وهذا يورد أن الجزائر في فترة رخاء لكن من الضروري الاشارة إلى أن الجزائر تصدر رأسمال أبنائها من أرزاقهم ومقومات عيشهم. (7)

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص 104.

(2) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 130.

(3) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع نفسه، ص 104.

(4) Algér mustapha : notice sur ces routes et ports de l'Algérie gouvernement général de l'Algérie, gira et imprimeur photograveur 1900.pp(5.6)

(5) أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص 129.

(6) عديّ الهواري، مرجع سابق، ص 70-71.

(7) نفسه، ص 129.

أما الواردات، فأهمها الآلات الحديدية والسيارات والمنسوجات والسكر والقهوة والأخشاب والأواني والوقود والكماليات من عطور ومواد التجميل وغيرها. [1]

لقد كانت البضائع تأتي من موانئ الشمال إلى الصحراء عبر طرق معروفة ليلتقي معظمها في مدينة تمبكتو (مالي حاليا) بالسودان الغربي، وقد كانت هذه الأخيرة مركزا اقتصاديا وتجاريات وثقافيا خلال العصر الحديث وقد حافظت على هذه المكانة إلى أواخر القرن التاسع عشر. [2]

ومن جهة أخرى فقد تسبب تراكم الرأسمال الزراعي الاحتلالي في عمليات التفقير التي تفرض بيع الأراضي كحاجة ضرورية من أجل البقاء، وهذا ما يجعل الأمر يتجاوز عملية البيع التجاري ليمس جوانب أخرى، وقد كانت عمليات البيع محدودة جدا قبل ذلك. [3] **أنظر الملحق رقم (12).**

مما سبق تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار الفرنسي لتحقيق غاياته وأطماعه في الجزائر عمد إلى جملة من الوسائل للسيطرة والهيمنة الاستعماريتين والتي تمثلت في الإدارة والقانون والشرطة والضريبة. [4]

يمكن القول أن المصادر وعلى اختلافها أثبتت بأن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا، ومع البلاد العربية وأوروبا خاصة وبأن تجارتها تلك كانت تأتي بأرباح وفيرة ولكن بمجيئ الاستعمار الفرنسي، أصبح ميزان التجارة الخارجية في حالة خسارة دائمة، لأنّ عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا فلم يعد بالاستطاعة الحديث عن تجارة خارجية بل صح القول عمليات إحتكارية يقوم بها كمشة من المستعمرين يجمعون المال لأنفسهم فوق كل اعتبار. [5]

---

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص 687- 688.

[2] يحيى بوعزيز " طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن 19،" مجلة الثقافة "، العدد59، الجزائر، سبتمبر أكتوبر 1980، ص 30.

[3] محمد الطيبي، مرجع سابق، ص 203.

[4] Charles Robert ageron, op cit, P 68.

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 20.

4) انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين:

لقد كان ارتباط المجتمع الجزائري بالأرض عاملا بارزا من عوامل التمسك الاجتماعي والمقاومة إلى جانب العامل الديني، فقد سعى الغزاة إلى تجريده من أكثر أراضيه خصوبة واتساعا كوسيلة للتهدئة والإخضاع وإزكاء نار العداوة بين السكان، وبالإضافة إلى ذلك فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى نزع الملكية بحجة تحقيق المنفعة العامة ،التي كانت تعني هنا مصلحة المستوطنين، فتم الاستلاء على الأراضي الخصبة التي كانت تقع في محيط المستوطنات. [1]

لقد عمد الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه الأراضي الجزائرية إلى مصادرة الأراضي وحرمان الشعب من موارد رزقه بهدف تفقيره وتجويعه، فكان أن استعمل للوصول إلى غايته تلك جملة من القوانين والتشريعات، والتي لا يمكن القول عنها إلا كونها اتسمت بالحنكة في المصطلحات القانونية الفرنسية هذه الأخيرة التي تكسب فرنسا حق الدفاع عن نفسها أمام الرأي العام.

لقد انعكست التشريعات والقوانين الفرنسية الاقتصادية القاضية بالاستنزاف والمصادرة والسلب والنهب على الفرد الجزائري عامة والفلاح خاصة ذلك كون أرضه التي سلبت منه لا تمثل مصدر عيشه واسترزاقه فحسب، بل هي تعبير عن انتهاءه وهويته وأصالته كما أن جل الجزائريين كانوا يمارسون الفلاحة، وهذا ما يجعل من مصادرة الأراضي الممارسة من قبل السلطات الاستعمارية تعود بالأضرار الكثيرة على الفلاح الجزائري البسيط ،لقد أثرت السياسة الاقتصادية المجحفة على الجزائريين وجعلت منهم بعدما كانوا ملاك يتحولون إلى طبقة تابعة مهمشة تسيطر عليها الأقلية الأوروبية ، وهذا الواقع جعلهم أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما وهما:

إما المقاومة والدفاع عن أعراضهم وممتلكاتهم المنتهكة، وإما الخضوع وهذا ما جعل منهم عمال خماسين أو أجراء غرباء في بلادهم، وإما عاطلين عن العمل يعيشون عن التسول وما تنبته الطبيعة فتلك الأجور الزهيدة التي يتقاضونها من الكولون ولم تكفي لتلبية ابسط ضرورياتهم وهذا جعلهم محرومين من ابسط حقوقهم ،وهذا بدوره سوف يكون له تأثيرات نفسية واجتماعية على الفرد الذي تعود إن يكون

---

[1] مليكة قليل، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900- 1939م) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008- 2009)، ص 24.

مالكا سيدًا لكنه سرعان ما تحول إلى أجير بسيط وخماس لدى الأوروبيين أو لدى الخونة الذين أصبحوا ملاك مقابل ما يقدمونه من خدمات جلية للمستعمر.

ومن جهة أخرى أدت هذه السياسة المجحفة إلى العودة إلى الطبقية التي كانت موجودة أثناء الفترة العثمانية وبصورة أعمق ،إذ تحول المجتمع الجزائري إلى طبقة مالكة حديثة خائنة، توازيها طبقة مالكة ثرية قديمة غير خائنة، تليهما طبقة ثالثة كادحة تعمل لدى طبقة المستعمر والطبقة الخائنة والثرية.

ففرنسا لم تدّخر جهداً ولا وسيلة لانتزاع أراضي الجزائريين وممتلكاتهم لتوطين المعمرين واستغلال ثروات البلاد البشرية والمادية الباطن منها والظاهر، فأصبحت البلاد موطن للأجانب ينعمون بخيراتها وثرواتها، بينما يتخبط أبناؤها في ظلمات الفقر والجهل ويهلكون بكل الآفات والأمراض.

كل هذا يورد حقيقة واحدة ألا وهي صعوبة ما عاناه هذا الشعب وما تحمله من تجويع وتفقير من الصعب أن يتحمله شعب من شعوب هذا العالم الواسع، وهذا ما أدى ببعض الجزائريين إلى الهروب من هذا الواقع المعاش والهجرة بحثا عن فرص أخرى للعيش، ومنهم من آثر البقاء على ترك وطنه للأجانب، لكن السلطات بدورها لم تقصر وعمدت إلى مضايقته ليهاجر البلاد ،عبر سلسلة من التشريعات التي تحرمهم من الاستفادة من ما تبقى من الأراضي الجرداء.

وهذه الهجرة تسبب فيها ما يلي:

- فقدان الجزائريين لأراضيهم وممتلكاتهم وبالتالي تشريدهم وتفتيتهم فلو اكتفى الفرنسيون بانتصاراتهم العسكرية على الجزائريين لما استقر لهم أمر في الجزائر، ولتقلصت مدة حكمهم، ولكن ذلك لم يحدث إذ عمد الفرنسيون إلى استغلال انتصاراتهم العسكرية إلى أقصى حد، مستعملين جل الطرق والوسائل لضرب الجزائريين في الصميم ودفعهم لمغادرة وطنهم وهذا ما سيفسح المجال واسعا أمام استغلال ثروات الوطن الجزائري. (1)
- لقد عمد الاستعمار إلى تشتيت السكان على مناطق متباعدة وذلك بغرض تفكيك الرباط القبلي والاجتماعي، وهذا ما أدى إلى تضرر الكثير من الأسر بفعل النفي (التهجير)، بالنظر لعدم قدرتهم على التواصل مع أفراد أسرتهم. (2)

---

(1) عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847– 1918 (د،ط)، دار هومة، بوزريعة ،الجزائر ،2007، ص 25–26.

(2) عمار بوحوش، الأرض والهجرة، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، العدد 16، 1973، ص 87.

– وسلب الأراضي لم يكن السبب الاقتصادي الوحيد الذي دفع بالجزائريين إلى الهجرة، فقد كانت السياسة الضريبية الشرسة المطبقة على الجزائريين هي الأخرى دافعا آخر لهجرة الجزائريين وهروبهم من الأعباء المالية المسلطة عليهم والتي فاقت طاقتهم.

فالسياسة الضريبية التي طبقتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين لم يكن لها مثيل في تاريخ الشعوب والأمم ،لأنها ضرائب من نوع خاص لم يكن متعارف عليها ولم تكن قد طبقت في غيرها من المدن حتى داخل فرنسا نفسها.

لقد هدفت السياسة الضريبية ذات الطابع الاقتصادي إلى تلبية المشروع الاستعماري من جهة أي: توفير المادة لخدمة المشاريع الاستعمارية على رأسها بناء المستوطنات والبنى التحتية وشق الطرقات ومد الجسور كل هذا لنهب خيرات البلاد ونقلها إلى ما وراء البحار، بالإضافة إلى تفقير الجزائريين فبعدما كان الجزائري لا يؤمّن على نفسه ورزقه أصبح بفعل السياسة الضريبية من أفقر الشعوب، وكثير من العائلات الكبرى أصبحت تطلب الصدقات من السلطة الفرنسية فأصبح أغنياء المدينة فقراءها[1]، كل هذا جعلهم يهاجرون هروبا مما أصبحوا عليه من إهانة، فكثيرا ما كان الجزائري يبيع كل ما يملك ليسدد ثمن ضريبة واحدة.

لقد عمد الاستعمار إلى طرد الجزائريين من وطنهم وهذا ما تم بالفعل بشهادة بعض الدارسين الفرنسيين، ففي سنة 1857 عندما احتلت بلاد القبائل هاجر منها العديد إلى سوريا يصعب إحصاءهم وبين سنة 1859– 1860 تضاعفت الهجرة الجزائرية إلى سوريا.

ولم تختلف سياسة المدنيين عن سياسة العسكريين إذ عمد هؤلاء إلى دعم سياسة الاستطان بكل الطرق والوسائل، مما أدى بهم إلى حشد الجزائريين وطردهم إلى الجبال، وإجبارهم على النزوح إلى الأراضي الجرداء[2]، (هجرة داخلية).

وما زاد من فقر الجزائريين وبؤسهم هو الأمراض والأوبئة المعدية مثل الكوليرا والتيفيس والكوارث الطبيعية كالجراد والقحط والجفاف، مما أدى إلى وقوع عدة مجاعات، والتي يتحدث عنها صالح العنتري فيقول: أنه وقعت في العهد الفرنسي عدة مجاعات وقحوط حادة تركت أثارها السيئة على

---

(1) جمال يحياوي، دوافع الهجرة الجزائرية خلال ق 19م، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830– 1962، (د، ط)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 51.

(2) عمار هلال، المرجع السابق، ص 26.

سكان قسنطينة وأعمالها، ومن أهم هذه الآثار التي خلفتها نشر الاوبئة الفتاكة مثل الكوليرا والتفيس وضياع الثروات المدخرة وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط التي أحاطت بها. [1]

بالنظر إلى ما وصل إليه الفرد الجزائري من حالة مأساوية لم يسجل أي توقف للاستعمار عن ممارساته المختلفة ضد الجزائريين على رأسها مصادرة الأراضي، والتي تطورت بدورها مع مختلف مراحل الاستيطان حتى لم يبقى للجزائريين من الأراضي إلا القليل وهي من الأراضي الجرداء والبور، هذا بالإضافة إلى ما حل بالجزائريين من كوارث ومجاعات علاوة على الضرائب التي أثقلت كاهلهم، وأحلت مصطلحي البؤس والشقاء والتي زاد من وطأتها على الجزائريين المجاعات مثل مجاعة قسنطينة 1867 والتي زادت وعمقت من حجم الضرائب لأنّ الفلاحين لم يجنوا محاصيل وزاد على كاهلهم الضرائب.

ويمكن أخذ صورة عن ما وصل إليه الجزائريون من فقر ومعاناة من خلال ما قاله فيليب ميناي في تقرير توصيفي للجزائر في منتصف الخمسينات أعادت جريدة لوموند الدبلوماسي نشره سنة 1992 بمناسبة مرور 30 عاما على استعادة السيادة الوطنية اذ يقول: "إن الظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس، وقد يندهش الفرنسي القادم من المتربول من طوابير المتسولين والبيوت القصديرية والأكواخ ومنظر العديد من الناس، وهم يهيمون على وجوههم بدون هدف ويمشون حفاة في الوحل والغبار، وقد يعجب ذلك الفرنسي الوافد أكثر عندما يلاحظ أن الأوروبيين المستوطنين لا يبدوا عليهم أنهم يرون شيئا من ذلك"[2]، ولا يوجد تعبير صريح أكثر من هذا عن تلك الحالة المزرية التي آل إليها الجزائريون طوال فترة الاحتلال الفرنسي.

---

[1] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تقديم وتحقيق رابح بونار(د، ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 15.

[2] Ph Minay, le monde diplo, nov. 1992

نقلا عن محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص 60.


خاتمة

نستخلص من هذه الدراسة، والتي تناولت سياسة فرنسا الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1900، عدة نتائج انعكست بالدرجة الأولى على الفرد الجزائري، وأثرت في حياته بشكل كبير، وعموما فإن نتائج الدراسة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- إن الاستعمار لم يعمد إلى مصادرة أراضي الجزائريين بغرض الاستيطان فحسب بل عمد إلى الاستحواذ على أجود وأغنى الأراضي الجزائرية بغرض إفقار الجزائريين، وذلك أن سبب الاحتلال بالأساس كان أساسه الهدف الاقتصادي الإستنزافي، فقد لجأ الاستعمار إلى سلب الجزائريين مصدر عيشهم والذي يكاد يكون مصدرهم الوحيد بالنظر لما تمثله الأرض للفلاح الجزائري ولارتباطه الوثيق بها، لا لكونها مصدر الإرتزاق والعيش فحسب بل لأنه اعتبرها مصدرا لهويته وأصالته وانتمائه، فكان تمسكه بها من أسرار دفاعه عنها واسترجاعه لها من الاستعمار الظالم.
- إن السياسة الاقتصادية كانت مجحفة في حق الجزائريين إذ راح ضحيتها الجزائريون عامة والفلاح الجزائري بالأخص، فهي زادت من بؤسه وشقائه ومعاناته، فأصبح خادما لدى المستعمر والمعمرين الأوربيين بعدما كان سيدا، ولهذه الوضعية المفاجأة بالتأكيد أثار سلبية على نفسية هؤلاء البسطاء الذين ضاقت بهم أراضيهم بعدما كانت من أوسع الأراضي.
- كل ما سبق ذكره يجعل من السياسة الاقتصادية الفرنسية ناجحة من ناحية استنزاف البلاد والعباد، حيث اتسمت بالحنكة القانونية الكبيرة من خلال قوة الصياغة والاعتماد على سلسلة من القوانين المنتهجة والمتسلسلة، والتي شرعت لفرنسا تجاوزاتها مع أنه ليس بالسهل إلصاق صفة التجاوز بالإجراءات الفرنسية بالنظر للإحكام الكبير والحنكة، التي جعلت من فرسا لا تقف موقف المدان أبدا بل موقف المصلح المنظم الساهر على تحقيق العدل والمساواة والحرية.
- من ناحية أخرى نجد أن السياسة الفرنسية بصفة عامة، والسياسة الاقتصادية بصفة خاصة بقدر ما كانت نقمة على الجزائريين وسلبتهم موارد رزقهم، وأموالهم ومدخراتهم، بقدر ما كانت نعمة حيث جعلت الفرد الجزائري يتفطن ويدرك مبكرا نوايا وحقيقة الاستعمار، وهذا ما جعله يصرّ على الثورة والوقوف الند للند في وجه هذا المستعمر الغاشم، وقد كانت نتيجة هذا الاصرار طرد الفرنسيين من الجزائر والحصول على الاستقلال.
- إن ما عاناه الجزائريون لا ينقص منهم شيء بل يجعلنا نفتخر بهم يوما بعد يوم، لمعرفتنا لحجم معاناتهم، ولتحملهم الكثير من أجل سيادة وحرية هذا الوطن.

- لقد استعجب حتى الاستعمار نفسه من صبر وتحمل أبناء هذا الوطن والذين تحملوا ما لا يتحمله أي شعب، فالبّرغم مما سلط عليهم لم يستسلموا أبدا ولم ينحنوا بل تشبثوا أكثر بأرضهم ووطنهم والتي كما سبق الاشارة هي تعبير عن انتماء وهوية بالنسبة لهم.
- إن ما فعله الاستعمار طول فترة إحتلاله للجزائر يبقى وصمة عار في جبين كل فرنسي، ورغم ما انتهجه لتغطية أعماله الدنيئة، فإن كل جزائري يدرك جليا حقيقة الاستعمار ومكره وخبثه مع آبائه وأجداده.
- لقد أردتُ من خلال هذه الدراسة أن أقف على حقيقة ما عاناه الجزائريون من جراء سياسة فرنسا الاستنزافية، وأن أحسّ بمعاناتهم تلك، ولكن ورغم تأثري البالغ، لم أستطع أن أدرك تلك الحقيقة، فكيف لمن ينعم بالحرية في وطن مستقل ذو سيادة وحدود واضحة المعالم أن يعلم معنى أن تكون في أرضك وأنت غريب عنها لا أنت مالك لها ولا أنت تستطيع تركها والمغادرة.
- ومن جهة أخرى أدركت أن ما عاناه الجزائريون لا يكمن في التعذيب الجسدي فحسب والقتل والإعتقال، بل إن أبشع ما عاناه الجزائريون كان نفسيا جسدته جل سياسات الإدارة الاستعمارية على رأسها السياسة الاقتصادية.
- وخلاصة نتائج هذه السياسة أن الجزائريين أصبحوا من أشد الشعوب فقرا، وصودرت أجود أراضيهم وهمشوا في وطنهم، وهذا ما أدى بهم في كثير من الأحيان إلى الهجرة ومغادرة البلاد كما سبقت الإشارة.





ملحق رقم (01):

القرار المشيخي 1865/07/14 حول أحوال الأشخاص والتجنيس في الجزائر:

المادة1: إن الأهلي المسلم فرنسي، غير أنه سيظل مسيرا بالشريعة الإسلامية.

يمكنه أن يكون مقبولا للخدمة في الجيوش البرية والبحرية؛

يمكنه أيضا أن يستدعى لشغل وظائف ومناصب مدنية في الجزائر؛

بإمكانه، بعد تقدمه بطلب، أن يصبح مقبولا للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، وسيكون في هذه الحالة مسيرا بالقوانين المدنية والسياسية الفرنسية.

المادة 2: [مطابقة للمادة 1 ولكنها خاصة بالأهلي اليهوي]؛

المادة 3: [خاصة بالأجنبي الذي أقام في الجزائر لمدة ثلاث سنوات]؛

المادة 4: لا يتمتع بصفة المواطن الفرنسي، المشار إليها في المواد 1، 2، 3، من هذا القرار سوى من أتمّ 21 سنة من عمره، حيث يصدر بشأنها مرسوم إمبراطوري يحضر له في مجلس الدولة.

المدرسة العليا للأساتذة، التاريخ والجغرافيا، قسنطينة، ص(314–316).

6– التأخر غير المبرر في دفع الضرائب والإتاوات وثمن المحجوزات والغرامات، وبصفة عامة كافة المبالغ المالية والعينية التي تستحقها الدولة أو البلدية.

7– رفض الاستجابة وبدون مبرر مقبول، لاستدعاءات القابضين أثناء تواجدهم في الأسواق أو الدواوير بهدف جمع الضرائب.

8– إخفاء المواد المغرمة، أو المشاركة في التنقيص أو محاولة التنقيص في عدد الحيوانات الأليفة والأشياء الواجب فرض الضرائب عليها.

9– حبس حيوانات لأزيد من 24 ساعة من دون الحصول على إذن لذلك من السلطة.

10– استضافة متشردين أو غرباء عن البلدية المختلطة، لا يحملون رخصة نظامية، دون إشعار رئيس الدوار فورا بذلك.

11- الامتناع عن تسجيل الأسلحة النارية، سواء الموروثة أو تلك التي تم الحصول عليها بطرق شرعية، في مدة تجاوزت 15 يوما.

12- بناء مسكن خارج المشتة أو الدوار بدون الحصول على ترخيص لذلك من رئيس البلدية المختلطة أو مفوضة، أو السكن في المناطق الممنوعة.

13- السفر إلى خارج البلدية بهدف تغيير السكن قبل دفع الضرائب أو إشعار رئيس البلدية المختلطة، والسفر بدون حمل جواز السفر، وترخيص التنقل وبطاقة الأمن او دفتر العامل المختوم بانتظام (...).

14- إهمال تقديم ترخيص التنقل للختم لدى البلديات محل الإقامة في مدة 24 ساعة على الأقل (...).

15- سياقة مجموعة حيوانات، مهما كان نوعها وفائدتها، إلى سوق خارج البلدية بدون الحصول على شهادة من أحد أعضاء المجلس البلدي الذي يخطر بدوره رئيس البلدية بذلك بسرعة(...).

16- القيام بأعمال مخلة بالنظام وخاصة في الأسواق مثل: الضوضاء، والفضائح والجدال، وهي عادة الأعمال التي لن تصل مستوى المخالفات.

17- رفض أو إهمال القيام ببعض الأعمال كالإغاثة في ظروف كالحوادث المختلفة أو الغرق أو الفياضانات أو النيران...وكذلك في حال اندلاع ثورة ما عمليات النصب والاحتيال والسطو (...).

18- الاجتماع دون الحصول على ترخيص بذلك، في زردة أو زيارة (الحج، أو عشاء عمومي)، اجتماع أكثر من 25 شخصا -بدون رخصة- من الذكور، إطلاق النار في حفلات الزواج والميلاد والختن بدون ترخيص.

19- فتح مؤسسة دينية أو تعليمية بدون ترخيص.

20- ممارسة مهنة الدرَّار أو المعلم الابتدائي بدون ترخيص.

21- رفض الامتثال أمام الشرطة القضائية بعد الحصول على إنذار كتابي.

المدرسة العليا للأساتذة،التاريخ والجغرافيا، قسنطينة،(د،س،ن)،ص 314-316.

ملحق رقم (02): أنواع الضرائب في المقاطعات قسنطينة (الأراضي المدنية والعسكرية)

الأراضي	مقاطعة قسنطينة (الضرائب)
المدنية	الزكاة، العشر، الحكر، اللزمة الثابتة، اللزمة البيتية، لزمة النخيل
العسكرية	الزكاة، الحكر، اللزمة الثابتة، لزمة النخيل.

- مليكة قليل: مرجع سابق، ص 235.

الملحق رقم (03): تطور حجم الضرائب في منطقة باتنة

القبائل	ضريبة الحكر (الإيجار)	ضريبة العشور
بلزمة	17 790	14 825
قيادة باتنة	30 690	25 575
أولاد بوعوز	16 335	13 612
أولاد سلام	25 980	21 650
أولاد سلطان	15 510	12 925
الصحاري	6 000	5 000
أوراس	20 640	17 200

- مليكة قليل: مرجع سابق، ص 236.

ملحق رقم (04): الأمر العام حول مخالفات الأهالي

المادة 1- تعتبر مخالفات خاصة بالأهالي، وبصفتها كذلك، معرضة لعقوبات المنصوص عليها في المادتين 465 و 466 من قانون العقوبات الوقائع والأفعال المحددة أدناه:

1- النسيان أو التأخر لأكثر من ثمانية أيام، في التصريح بالولادات أو الوفيات بالدوائر في انتظار أن تشمل الأهالي أحكام الفصلين الثاني والرابع من الكتاب الأول من القانون المدني.

2- تهاون الأعوان الأهالي من أية فئة (مساعدين، حواس، شيوخ، وقافين، كبراء الدواوين) في إخطار قاضي المقاطعة أو وكيل الجمهورية بوقوع الجرائم أو الجنح التي ارتكبت في منطقتهم، إذا كان مقر المحكمة يقع في عاصمة المقاطعة.

3- التهاون في توفير المعلومات عن الجرائم أو الجنح التي لا يكون المشتبه بهم ممن لا تقبل لدى العدالة شهادة الشاهد، وهي الحالات المعددة في الفقرات الخمس الأولى من المادة 322 من قانون التحقيق الجنائي.

4- التهاون في المثول أمام القاضي، بعد دعوة والو شفوية أثناء قيامه بتحقيق أولي.

5- التهاون في المثول أمام المسير الإداري أو رئيس البلدية، بعد استدعاء مسلم من طرف احد أعوان السلطة الإدارية.

6- فعل ينم عن عدم احترام أو لفظ مهين تجاه ممثل أو عون للسلطة حتى خارج مهامه، وحتى إذا لم يستجمع هذا الفعل أو اللفظ الصفات المطلوبة في جنحة أو مخالفة السب

7- ألفاظ تقال على الملإ تهدف إلى إضعاف الاحترام المستحق للسلطة.

8- رفض أو عدم امتثال خدمات الحراسة أو الدورية أو المراقبة، الموضوعة بمقتضى أمر من السلطة التخلي عن موقع أو التهاون في نفس الخدمات المذكورة.

9- الرفض فيما يتعلق بخدمات النقل وحراس المعسكر المسموح بها للمحافظين- المحققين المكلفين بتطبيق قانون 26 يوليو 1873.

10- رفض توفير المؤن أو وسائل النقل أو الأعوان (حراس ليليين، واضعي معالم، مرشدين) مقابل تعويض بسعر التعريفة المحددة بأمر من المحافظ للموظفين أو الأعوان المخولين.

11- الرفض أو التقصير في تلبية استدعاءات المحافظين المحققين، للحضور بصفة شاهد أو طرف معني، للعمليات المتصلة بتطبيق القانون المذكور.

12- رفض توفير المعلومات إحصائية كانت أم توبغرافية أم غيرها ن المطلوبة من طرف أعوان السلطة الفرنسية في مهمة أو الكذب في المعلومات المعطاة.

13- التهاون المعتاد في دفع الضرائب أو في تنفيذ الخدمات العينية، التهاون في تلبية استدعاءات قابضي الضرائب حين ينتقلون إلى الأسواق لجمع المساهمات.

14- الإخفاء أو المشاركة في الإخفاء فيما يتعلق بإحصاء الحيوانات والأشياء الخاضعة للضرائب.

15- مخالفة التعليمات المتعلقة بلوائح تسجيل الأسلحة.

16- مسكن معزول دون ترخيص خارج ((لمشتى)) أو ((الدوار)، التخييم على أراضي ممنوعة.

17- الذهاب من إقليم البلدية قبل دفع الضرائب ودون الحصول على إذن سفر.

18- مخالفة التعليمات المتعلقة بتنظيم طرائق هجرة البدو.

19- توفير الملجأ دون إعلام رئيس ((الدوار)) لمتشردين أو صعاليك أو أغراب لا يحملون وثائق.

20- الاجتماع دون ترخيص لإقامة ((زردات)) أو ((زيارات)) أو غيرها من الاحتفالات الدينية، طلقات نارية دون ترخيص في الاحتفالات.

21- حرث جزئي أو كلي لدروب غير مصنفة، لكنها مثبتة بالاستعمال.

22- مخالفة تنظيمات المياه والأعراف المحلية المتعلقة بتوزيع عيون الماء.

23- الاحتفاظ لمدة تفوق أربع وعشرين ساعة، بحيوانات ضائعة، دون إخطار السلطة.

24- ذبح الماشية ووضع القاذورات خارج الأماكن المحددة لهذا الغرض، ذبح الأبقار والشياه ذات الحمل عدم دفن الحيوانات (الأليفة أو المتوحشة الميتة أو المقتولة) على مسافة لا تقل عن 500 متر من طريق أو مسكن.

25- دفن الموتى خارج الأماكن المخصصة أو على عمق دون العمق المحدد من طرف السلطة المحلية.

26- التسول خارج ((الدوار)) حتى بالنسبة للعجزة والمعوقين إلا في حال الترخيص.

27- شكوى أو احتجاج غير دقيق بصفة متعمدة أو احتجاج مجدد بعد حل عادل.

- أوليفييه لوكورغرانميزون، مرجع سابق، ص 261- 264.

الملحق رقم (05) عرض مقارن بين البنية الزراعية التقليدية والبنية الزراعية الرأسمالية الإحتلالية

مواصفات الزراعة الجزائرية	مواصفات الزراعة الرأسمالية الإحتلالية
ملكيات مجزأة قزمية	ملكيات كبيرة مركز
سوقها الاستهلاك المحلي	سوقها ترامي تجاري تصديري
انتاجية ضعيفة	انتاجية عالية
تقنية تقليدية	عالية المكننة
غير ممولة	ممولة
أراضي ضعيفة الخصوبة	أراضي خصبة مسقية
يد عاملة غير مؤهلة تقنيا	يد عاملة مؤهلة
مقطوعة عن السوق الخارجية	مصدر دخول العملية
استغلال عشوائي	عقلنة في الاستغلال
عمل عائلي وخماسة	عمال زراعيون أجراء

- محمد الطيبي، مرجع سابق،ص205.

الملحق رقم (06) الآلات التقليدية المعتمدة في زراعة الجزائريين إبان الاحتلال الفرنسي

- آلة الحرث / المحراث يتكون من خمس قطع أساسية من بينها السكة.
- آلة السقي/ المسحاة
- آلة الحصاد/ المنجل
- آلة الجرف/ المجرفة والمجراف
- آلة النقل / الشبكة وتصنع من الحلفاء
- آلة الذرو/ المذرى خشبية وحديدية ، ذات أصابع بشكل اليد
- آلة التصفية/ اللوح وهي آلة خشبية بكاملها ، وهي بشكل ملعقة الأكل إلا أنها أكبر.

– جمعية أول نوفمبر ،مرجع سابق،ص68.

الملحق رقم (07):جدول يوضح تعداد الماشية في الجزائر في السنوات الاعتيادية خلال فترة الاحتلال الفرنسي

النـــــوع	للأهالـــي	للأوروبييـــن	الجملـــة
البقـــــر	850,000	150,000	1000,000
الخيـــــل	140,000	60,000	200,000
البغـــال	100,000	50,000	150,000
الحمـــير	270,000	10,000	280,000
الخنزيـــر	/	100,000	100,000
الغنـــم	7500,000	500,000	8000,000
المعـــز	3900,000	100,000	4000,000
الجمـــال	200,000	/	200,000

- أحمد توفيق المدني، تاريخ الجزائر، ص 479.

الملحق رقم (08):جدول يوضح التوسع في انجاز عدة شبكات من الطرق

المراحـــل	المسافـــة	تاريخ بداية الانجاز	المجـــموع
أرزيو– سعيدة	171 كلم	1979/09/28م	171
سعيدة – خلف الله	43 كلم	1881/06/01م	214
خلف الله– مصباح	24 كلم	1881/06/01م	238
مصباح – الخيثر	35 كلم	1881/07/01م	272
الخيثر – الأبيض	52 كلم	1881/12/31م	324
الأبيض – المشرية	29 كلم	1882/04/01م	353
المشرية – عين الصفراء	102 كلم	1882/08/28م	455

- إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، ص 439.

الملحق رقم (09): جدول يوضح نمو شبكة الطرق وتوسعها في الفترة الممتدة من 1885 إلى غاية 1892.

الشبكـــــة	كطولها – كلم	الشبكـــــة	طولـــها – كلم
1885	2019	1889	2817
1886	2188	1890	2861
1887	2562	1891	2905
1888	2806	1892	2992

- صالح عباد عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، ص 97.

الملحق رقم (10):جدول يوضح صادرات الجزائر والقيمة المصدرة

الصادرات	القيمة المصدرة	الصادرات	القيمة المصدرة
الخمـــــور	10 ملايين هكتوليتر	السمـــــاد	880,000 طن
الغنـــــم	650,000 رأس	أوراق الدخان	130,000 قنطار
الصـــــوف	125,000 قنطار	التمـــــر	700,000 قنطار
الفلـــــين	50,000 طن	الزنـــــك	64,000 طن
الحلفـــــة	200,000 طن	الحديـــــد	2,300.000 طن

- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، ص129.

الملحق رقم (11):جدول يوضح الصادرات من كل الموانى الجزائرية إلى مرسيليا وليفورنة وجنوة

المصدر الأصلي	البضائــــــــع	القيمة بالدولار
20,000	الصوف بمعدل 08 دولارات للقنطار	160,000
10,000	الجلود بمعدل 10 دولار للقنطار	80,000
600	الشمع- ريش النعام ومواد مختلفة	18,000 15,000
المجموع		**273,000**

- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ص 160.

الملحق رقم (12):جدول إحصائي يوضح العجز في الميزان التجاري للجزائر خلال السنوات من 1877 إلى غاية 1909.

السنــــوات	مبيعات الجزائريين	مبيعات الفرنسيين	العجــــــز
قبل 1877	54994	31878	23116 -
من 1877 حتى 1898	563762	131374	432388 -
من 1899 حتى 1909	277428	125894	151634 -

- محمد الطيببي ، مرجع سابق، ص 203.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر :

1. خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، (د، ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

2. دوطوكفيل ألكسي : نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، (د، ط) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

3. الزهار أحمد الشريف : مذكرات أحمد الزهار 1754م، 1830م، تحقيق أحمد توفيق المدني، (د، ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1974.

4. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تقديم وتحقيق رابح بونار، (د، ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

ثانيا: المراجع:

العربية

1. أجيرون شارل روبير:تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.

2. ــــــــــ: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919 م، ترجمة مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

3. الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، (د، ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

4. بن أشنهو عبد الطيف :تكون التخلف في الجزائر، المحاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائريين عامي 1830- 1962 م، ترجمة نخبة من الأساتذة، (د، ط) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

5. بن داهة عدة: الاستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، (د، ب، ن)، (د، س، ن).

6. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.

7. بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر خلال القرنين 19 و20، ط1، دار البعث، الجزائر، 1980.

8. ـــــــ: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، (د، ط)، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

9. ـــــــ: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، (د، ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 1999.

10. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، (د، ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د، ب، ن)، 1999.

11. ـــــــ:التجارة الخارجية للشرق الجزائري من الفترة ما بين1792- 1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

12. زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر، 1830- 1900م، (د، ط)، طبعة مزيدة و منقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

13. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1500- 1830م، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

14. ـــــــ: الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900م، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

15. ـــــــ: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

16. سعيدوني نصر الدين والشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، (د، ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د، س، ن).

17.سعيدوني نصر الدين: الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، (د، ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1984.

18.ـــــــــ: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 2000.

19.ـــــــــ: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985.

20.الطيبي محمد: الجزائر عشية الغزو والاحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط1، ابن النديم، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

21.عباد صالح : الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930م، (د، ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، (د، س، ن).

22.ـــــــــ: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، (د، ط)، دار هومة، الجزائر، 2005.

23.عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ، ج1، (د، ط)، دار المعرفة باب الواد، الجزائر، 2006.

24.عميراوي أحميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

25.ـــــــــ: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916، (د، ط) عين مليلة، الجزائر، 2009.

26.عميراوي أحميدة: السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة، 1838- 1858، (د، ط)، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2004.

27.ـــــــــ: من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ط2، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر، 2009.

28. غربي الغالي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007.

29. قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954م ، ترجمة محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، (د، ب، ن)، 2008.

30. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د، ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، 1994.

31. ـــــــــ: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830– 1914 م، (د، ط) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د، س، ن).

32. كوران أرجمند: السياسة العثمانية اتجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1847م، نقله عن التركية عبد الجليل التميمي، ط2، منقحة ومزيدة، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974.

33. أولفييه لوكور غرانميزون: في نظام الأهالي، ترجمة الغربي بوينون، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2011.

34. لونيسي رابح وآخرون :تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1889 م، ج1، (د، ط)، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، (د، س، ن).

35. المدني أحمد توفيق: تاريخ الجزائر، (د، ط)، دار البصائر، الجزائر، 2008.

36. ـــــــــ: كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، البليدة، الجزائر، 1962.

37. ـــــــــ: هذه هي الجزائر ، (د، ط)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د، س، ن).

38. مياسي ابراهيم : الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934 م ، (د، ط)، دار هومة، الجزائر، 2009.

39. ـــــــــــ : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، (د، ط)، دار هومة، بوزريعة ، الجزائر، 2007.

40. ـــــــــــ : من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المبطوعات الجامعية، (د، ط)، بن عكنون، الجزائر، 2007.

41. هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918م ، (د، ط)، دار هومة ، بوزريعة، الجزائر، 2007.

42. هلايلي حنيفي: أبحاث ودراسات في التاريخ الاندلسي الموريكسي، (د، ط)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2010.

43. ـــــــــــ: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

44. ـــــــــــ: العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الايالة 1815-1830، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

45. الهواري عديّ: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان، 1983.

46. ولد خليفة محمد العربي: الاحتلال الاستيطان للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط3، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2010.

47. يحيى جلال : السياسة الفرنسية في الجزائر 1830- 1960 ، ط1، دار المعرفة القاهرة، مصر، 1959.

الفرنسية

1. Ageron charles roberm ,musulmn et la France 1871-1919,thèse ,t,i.p.u.f.1968.
2. Alger Mustapha : notice sur ces : routes et ports de l'Algérie gouvernement général de l'Algérie, gira et imprimeur photograveur 1900.
3. Feraud Charle , histoire des villes de la province de Constantine », (Baugie) Constantine, 1869.
4. Haedo Eray Diego De, Topographie et histoire d'Alger traduit par Berbrugger et monerau, Alger, 1871.
5. Henni Ahmed, Etat, sur plus et Société en Algérie avant 1830, Entreprise nationale du Livre, Alger, 1986..
6. julien Charle Andri, Histoire de l'Algérie contemporaine, paris, 1964.
7. Saidouni Nacereddine, l'algérois Rural Algfin De l'époque Ottomane 1791-1830, par Dar al Charb Al –Islam, Bayrut, 2001.

الملتقيات

1. بن داهة عدة: الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873م، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
2. بن داود نصر الدين: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسية بيجو الاستطانية أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
3. عاشور موسى: أساليب الاستعمار الفرنسي للإستلاء على الأوقاف في أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
4. قنان جمال: التوسع الاستعماري ظاهرة تسلطية عدوانية واستغلالية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعماريين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5. مجاود محمد: الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال ق 19 م، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

6. يحياوي جمال: دوافع الهجرة الجزائرية خلال ق 19م، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962، (دط)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

الرسائل الجامعية:

1. درباش لخضر: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه((الحلقة الثالثة))، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1989-1990م) .

2. درباش يمينة: السكة الجزائرية في العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء ((الحلقة الثالثة))، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1987-1988م).

3. شلبي شهرازاد، ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008- 2009م).

4. عسول صالح: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008-2009م).

5. غرينة عبد النور: الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية 1840-1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، عير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2009-2010م).

6. غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694م، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1984- 1985م).

7. قليل مليكة: هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900- 1939م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، غير منشورة ، قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة الحاج لخضر باتنة، (2008- 2009).

8. موساوي فلة القشاعي المولودة : النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771- 1837، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1989، 1990).

9. مياسي ابراهيم، توسيع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881- 1912، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1986- 1987).

المقالات:

العربية:

1. بوحوش عمار :" الأرض والهجرة "، **مجلة الأصالة**، وزارة الشؤون الدينية، العدد 16، 1973.
2. بوعزيز يحيى: " طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن 19"، **مجلة الثقافة**، عدد 59، الجزائر سبتمبر أكتوبر 1980 .
3. السليماني احمد حسين: "نزع الملكية العقارية للجزائريين"، **مجلة المصادر**، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد6، الجزائر ممارس ، 2002.
4. سعدوني نصر الدين : "مذكرة حولة إقليم قسنطينة"، **مجلة الأصالة**، العدد 70-71، وزارة الشؤون الدينية، جوان 1979.
5. العمودي محمد الطاهر ، " تنمية الاستطان في الجزائر"، **مجلة المصادر**، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد02، الجزائر، 1999.
6. مياسي ابراهيم " الاستطان الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر**، إصدار المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 5، الجزائر.

الفرنسية:

1- Feraud (CH), Histoire des villes de la province de constantine, (Bougie) constantine, revue africaine, T, XXII, 1869, BDF.

قائمة المصادر والمراجع

المنشورات:

1.جمعية أول نوفمبر: تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال من 1837-1954، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، (د، س، ن)

2.المدرسة العليا للاساتذة :التاريخ و الجغرافيا ، قسنطينة ، (د، س، ن).



فهرس المحتويات

الصفحـــة	الموضــــــوع
	شكر وعرفان
أ	مقدمـــــة
	الفصل التمهيدي **الأوضاع الاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني**
6	1: أوضـــاع الزراعـــة
12	2: أوضـــاع الصنـــاعة
17	3: أوضـــاع التجــــارة
26	4: النظـــام الضريبـــــي
	الفصـــــل الأول **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم العسكري** **1830 - 1870**
30	1-مصادرة أملاك الجزائريين
30	أ- مصادرة الأوقاف
36	ب- مصادرة الأراضي العامة
44	ج-السلب والنهب
49	2- المنظومة الضريبية
55	3-السياسة التجاريـــة
	الفصـــــل الثانــــي **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظل نظام الحكم المدني** **1870 - 1900**
63	1-التنظيمات الزراعية